

خطب وتصريحات صحفيّة

# خطب

(2)

من 1958 - حتى 1978

محمد حسن الوزاني



مؤسسة محمد حسن الوزاني

# خط

(2)

من 1958 - حتى 1978

محمد حسن الوزاني

مؤسسة محمد حسن الوزاني

## الطبعة الأولى

1988 / 1408

حقوق الطبع والترجمة والنقل محفوظة  
لمؤسسة محمد حسن الوزاني  
· زنقة الدكتور فراج - فاس (المغرب)

رقم الإيداع القانوني  
بالخزانة العامة - الرباط

1986 / 703

---

التغليف: كومبيوتاين - الصنف الطباعي الإلكتروني

---

الطباعة: مؤسسة جهود الطباعة والتصوير - بيروت

## إشارة

إن مذكرات محمد حسن الوزاني حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية، وكذلك المقالات التي نشرها باللغة العربية في مختلف الصحف والمجلات والتي جمعت في سلسلة حرب القلم لتبنيء عن حياة وطني مغربي ناضل في سبيل قضية بلاده والقضية العربية.

من خلال كتاباته تبرز أفكاره في مختلف الميادين. وتأكيد معرفة أفكاره وتقوى بالاطلاع على الدراسات التي أقبل عليها، والتأملات التي خطها يراعه. وقد جمعت هذه الآثار الفكرية في سلسلة دراسات وتأملات تقع في ستة أجزاء، وقامت مؤسسة محمد حسن الوزاني كذلك بنشرها.

إن محمد حسن الوزاني بصفته رجلاً سياسياً دائم الحركة والنشاط، أتيحت له فرص عديدة ليتحدث سواء بصفة مباشرة إلى جمهور معين، أو بواسطة الصحف المكتوبة والناطقة إلى جمهور أوسع، معبراً عن أفكاره ومبدياً موافقه بخصوص بعض الأحداث الدقيقة.

وإن التعرف على شخصية محمد حسن الوزاني وعلى آرائه سيظل ناقصاً إذا لم تدرس خطبه وتصريحاته الصحفية، لذلك

أخذت مؤسسة محمد حسن الوزاني على عاتقها أن تنشر أهم خطبه وتصرิحاته في أربعة أجزاء ، الأمر الذي سيعكس بعده آخر لشخصية هذا المناضل وعمله الدائب في سبيل استقلال بلاده ، وإقامة صرح ديموقراطية حقيقة تعتبر الضمان الوحيد لحقوق المواطنين .

تكون هذه الكتب - ولا شك - مصدراً أساسياً للأحداث التي عرفها المغرب ، وتغنى في نفس الوقت الجانب التوثيقي لتاريخ المغرب المعاصر منذ سنة 1930 .

نص الخطاب الذي ألقاه محمد حسن الوزاني في مؤتمر  
التضامن الإفريقي  
الآسيوي المنعقد بالقاهرة  
(يناير 1958)

سيدي الرئيس :

سيداتي سادتي الأعضاء المحترمين :

إنه ليسعد الوفد المغربي أن يتقدم إليكم جميعاً بأعظم التحيات ويريد أن لا تفوته هذه المناسبة السعيدة دون أن يؤدي «باسم المغرب» لكافحة الشعوب الآسيوية والإفريقية الممثلة في وفودها واجب الشكر والاعتراف بالجميل، لأنها كانت هي ودولها وفي طليعتها مصر الشقيقة خير نصير لنا في معركة الكفاح التي خضناها في الداخل والخارج لاسترجاع سعادتنا واستقلالنا بفضل كفاح الشعب المغربي وعلى رأسه جلاله الملك محمد الخامس، وبفضل تأييدهم وإسنادكم استطعنا أن ننتزع حقوق المغرب من قبضة الاستعمار ونتبوأ من جديد مقعدنا بين الشعوب الحرة المستقلة.

سيداتي ، سادتي :

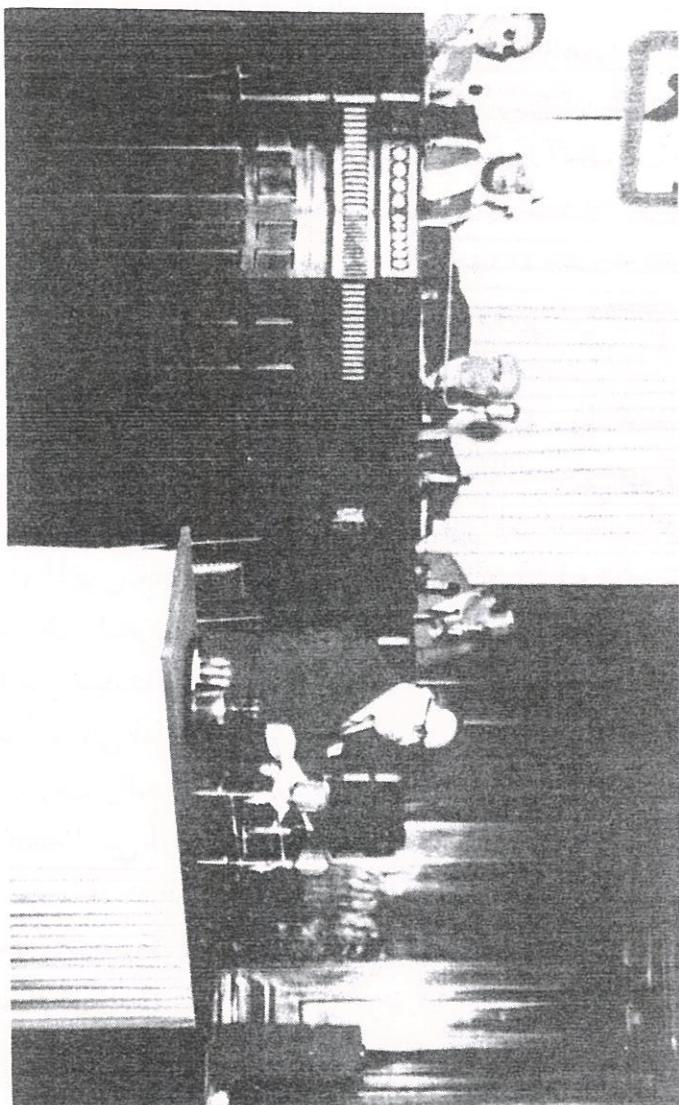
لقد كان مؤتمر باندونغ الذي حضرته كأحد الملاحظين باسم الحركة الوطنية التحريرية في المغرب حدثاً تاريخياً عظيماً بما حققه من تقارب وتفاهم ، وتعاون وتآزر بين الدول الآسيوية

والإفريقية ، ولما اتخذه من قرارات هامة في مختلف الميادين ، ولقد كان من أهمها إعلان أن الاستعمار شر يجب القضاء عليه ، وأن استعباده للشعوب إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ، ونقض لميثاق الأمم المتحدة ، وخطر على السلم والتعاون العالمي ، ونتيجة لهذا أعلن مؤتمر باندونغ كامل تأييده لقضية الحرية والاستقلال لكافة الشعوب التي منها شعوب المغرب العربي ، كما أعلن مؤتمر باندونغ حق الأمم في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية وطريقة حياتها وفقاً لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وأن تتحرر من الشك والخوف وأن تبني حياتها على أساس التعايش السلمي ، والتعاون الصادق لخيرها وخير الإنسانية كلها ، وذلك في دائرة احترام حقوق الإنسان الأساسية ، والمواثيق الدولية التي تمثل شريعة الحق والحرية والمساواة والإخاء بين كافة الأمم .

وإن مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية ليس إلا امتداداً لمؤتمر باندونغ ، ونظرأً لأنه مؤتمر شعوب ومؤتمر تمثيل هيئاتها فإن له من الحرية والصلاحية ما يمكنه من دراسة المشاكل التي تدخل في نطاق اختصاصاته دراسة نظرية موضوعية عميقة ، ومن اتخاذ قرارات وتوصيات واضحة عملية يخرج بها المؤتمر بنتائج إيجابية تزيد روح باندونغ نمواً وقوة ومبادئه وقرارات باندونغ تنفيذاً وتطبيقاً .

سيداتي ، سادتي :

إن من أهم وأخطر المشاكل التي يبحثها المؤتمر الحاضر مشكلة الاستعمار ، فهو العدو الألد للشعوب والإنسانية ، وإن



الاستعمار الذي انهزم في الأقطار التي كان مسيطرًا عليها ومسخراً لشعوبها لم يرد أن يعترف بأن هزيمته فيها كانت نهائية ، بل اعتبر أنه خسر معارك دون أن يخسر الحرب ، ولهذا يستمر الصراع بينه وبين الشعوب المتحررة ويتخذ هذا الصراع من الأشكال والأساليب ما يجعل حرية هذه الشعوب وسيادتها واستقلالها عرضة لشر الأخطار. وأضرب لهذا مثلاً، فهذا المغرب قد اضطرت فرنسا وإسبانيا إلى الاعتراف له بالاستقلال نتيجة الكفاح الوطني والتأييد العالمي ، ولكن هذا الاعتراف كان مشروطاً ومقيداً بما سنته «بالتبعة المتبادلة» وهي من مبتكرات المكر الاستعماري ، وليس في الواقع إلا عنواناً جديداً. لشرعية الأقوى ، ووسيلة أخرى للسيطرة الاستعمارية ، وإذا كانت سياسة التبعة المتبادلة تقوم صورياً على تبادل المصالح فهي في الحقيقة والتطبيق تجعل الشعب الضعيف وفي أكثر الميادين تابعاً لمن هو أقوى منه ، وتنفيذاً لسياسة «التبعة المتبادلة» فرضت فرنسا على المغرب عدة اتفاقيات ، وترى أن تفرض أخرى أخطر منها على سيادتنا واستقلالنا ، وهي معاهدة الاستيطان الفرنسي بال المغرب على أساس منح الفرنسيين في بلادنا من الحقوق والامتيازات والمصالح ما يجعلهم دويلة داخل الدولة ، وشعب الله المختار في أرض المغرب . وبالإضافة إلى هذه المعاهدة ترى فرنسا أن تفرض معاهدة الدفاع المشترك التي تمكناها من الاحتفاظ بجيوش الاحتلال في أرض المغرب ، وتسخير إمكانياته في سبيل أغراضها العسكرية الاستعمارية ولكن إذا قبل المغرب إمضاء بعض الاتفاقيات المؤقتة مع فرنسا نظراً لاحتياجه إلى الإطارات والمساعدات الإدارية والفنية فإنه

رفض لحد الآن المعاهدات الخطيرة كمعاهدة الاستيطان، ومعاهدة الدفاع المشترك ، ولقد أعلن المغرب أنه فيما يتعلق بالضمادات للفرنسيين وغيرهم من الأجانب المقيمين في أرضه فإن في تشريعاتنا ، وفي المواثيق الدولية العامة من الضمادات ما لا داعي معها لأية معاهدة خاصة كمعاهدة الاستيطان الفرنسية .

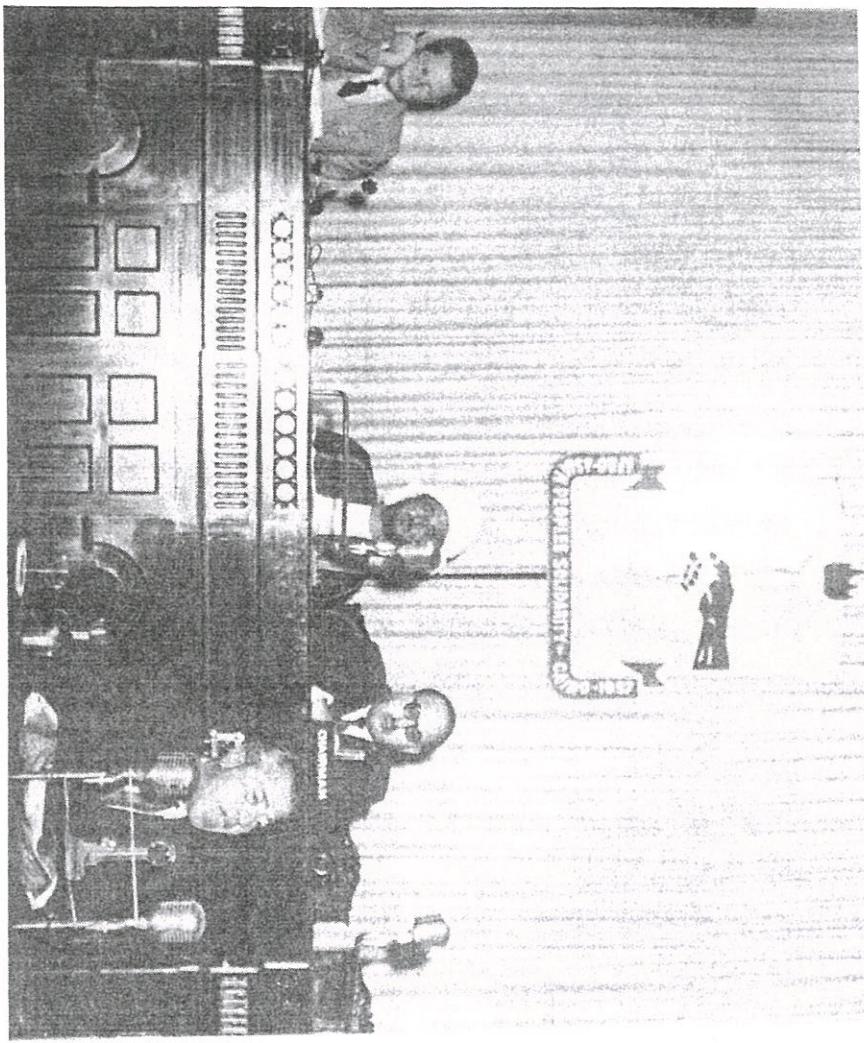
وإلى جانب خطر سياسة التبيعة المتبادلة وتطبيقها عن طريق الاتفاقيات التي من شأنها أن تتمكن الاستعمار من أن يسلب باليد اليسرى ما اضطر للتنازل عنه باليد اليمنى يوجد خطر لا يقل عن الأول ، إن لم يكن أشد منه ، وهو خطربقاء الجيوش الأجنبية الفرنسية والإسبانية بمراكش ، بل إن عدد هذه الجيوش وأسلحتها وأنظمتها وتحركاتها قد ازداد في عهد استقلالنا بما يجعله أشد خطراً عليه من كل وقت مضى ، ولهذا فإن الشعب المغربي يطالب بكل إلحاح بجلاء جميع الجيوش عن أراضيه كلها جلاء عاجلاً كاملاً حتى يستكمل بهذا سعادته واستقلاله المعترف له بهما من طرف فرنسا وإسبانيا .

وهناك مشاكل أخرى خطيرة لا تزال بدون حل ، وهي مشاكل الحدود ومناطق الصحراء التي ما تزال تحت سيطرة فرنسا وإسبانيا ، فالمغرب يريد أن يسترجع كامل حدوده الطبيعية والتاريخية ، وجميع مناطقه الصحراوية التي استولت عليها فرنسا وإسبانيا وتمانعان في ردها لنا .

وما أكثر الخلافات التي ما تزال قائمة بين المغرب وفرنسا وإسبانيا ، وما أشد خطورة هذه الخلافات الكبرى التي منها المساعدة المالية المشروطة بشروط قاسية تتنافي وحقوق السيادة

والاستقلال ، ونحن نرفض كل مساعدة مالية يكون فيها أدنى خطر على حقنا وحريتنا ومصيرنا كشعب حر مستقل ، وفي نفس الوقت نرحب بكل مساعدة مالية أجنبية لا تشوها شائبة المطامع السياسية لأننا نؤمن بالصداقة والتعاون مع كافة الشعوب ، وبنفس الغبطة نرحب بكل مساعدة عسكرية من أسلحة ومواد وفنيين لجيشنا المغربي ولكننا نريد أن يبقى هذا الجيش في خدمة الوطن وحده بعيداً عن كل تسخير له باسم الدفاع المشترك لمطامع الدول الاستعمارية .

ونريد بهذه المناسبة أن نؤكد مرة أخرى أننا نؤمن بأن مصلحة المغرب ليست في الدخول في الأحلاف فيما كانت لأنها شر وخطر على السلام العالمي ، الذي نريد أن يسود في العالم لخير الأمم كافة شرقها وغربها ، وكما أننا ضد أخطار الحرب فكذلك نحن ضد كل سلام موجه وغير حقيقي ، ونحن إذ نعارض سياسة التكتل والأحلاف لا نضم أي عداء لأي شعب من الشعوب ، بل على العكس من هذا لا نريد أن نساعد على العدوان ، ولا أن تكون ضحية هذا العدوان ، كما نريد أن تكون كشعب حر مستقل وسيلة خير وأمن وسلم وتعاون بين جميع الشعوب ودولها ، ولن نتمكن من هذا إلا إذا كان موقفنا سليماً وكانت سياستنا وطنية حرة ، واستقلالية حيادية لا تنجاز لكتلة ضد كتلة ولا تؤلب شعوباً ودولأً على أخرى لأن في هذا شر الجميع في حين أننا لا نريد للجميع إلا خيراً وصلاحاً ، فاتقاء لذلك الشر ، وحرصاً على هذا الخير ، نريد أن يحفظ المغرب بكامل حرية العمل ، وأن يتتجنب التورط في الخلافات الكتالية ، وأن يكون واسطة خير وسلم وتعاون بين الجميع ، وأن يظل صديقاً لجميع الشعوب ، وأن



يتعامل معها في دائرة الموثيق الدولية .

وبالإضافة إلى ما ذكر من المشاكل القائمة بيننا في المغرب وبين الاستعمار الفرنسي يوجد مشروع ما يسمى بالاتحاد الفدرالي بين فرنسا وشمال إفريقيا ، ونحن نعارض هذا الشكل الجديد للاتحاد الفرنسي الاستعماري الذي فشل فشلاً ذريعاً بالنسبة إلينا في الماضي فلا يمكن أن نوافق على اتحاد إقليمي مع فرنسا التي ستكون فيه - إن تم وتحقق - الدولة القائدة المهيمنة ، وينبغي ألا يفهم من هذا أننا لا نريد الاتحاد بين أقطار المغرب العربي ، ولكننا نرى أنه لن يتم إلا باستقلال الجزائر الشقيقة ، هذا الاستقلال الذي هو حق مقدس لشعب الجزائر كما هو الضمانة الكبرى لاستقلال المغرب وتونس ، فما دام الاحتلال وحربه الاستعمارية في أرض الجزائر فإن استقلالنا في خطير كبير ، ولهذا تعتبر قضية الجزائر قضيتنا ، ومعركة الكفاح والتحرير في أرض الجزائر معركتنا ، فلا خير ولا سلام لنا إلا بخير وسلام الجزائر الحرة المستقلة .

سيداتي ، وسادتي :

إن ما قلناه عن مشاكلنا مع الاستعمار الفرنسي هي تقريراً مشاكلنا مع الاستعمار الإسباني . فجيوش إسبانيا لا تزال كذلك حيث كانت زمن الحماية والاستعمار ، وهناك مشكلة كبيرة مع إسبانيا هي مشكلة ما يسمى عند الإسبانيين «بمناطق السيادة الإسبانية» في المغرب ، وهي مدينة سبتة ومليلة في شمال المغرب ، ومنطقة إيفني في جنوبه ، ومناطق الصحراء الغربية . وإذا كانت إسبانيا قد قبلت أن تتنازل لنا عن طرف من هذه

الصحراء دون أن تنفذ هذا بالفعل إلا بشروط قاسية يرفضها المغرب فإنها ما تزال تصر كل الإصرار، وأشد الإصرار على الاحتفاظ بتلك المدن والمناطق كمراكز للسيادة الإسبانية، وكأجزاء لا تتجزأ من ترابها القومي. وإسبانيا في هذا شبيهة الموقف بفرنسا التي تدعي أن الأرض الجزائرية أرض فرنسية، وجزء لا يتجزأ من ترابها، ونضيف أن إسبانيا في دعواها ليست منطقية مع نفسها حيث إنها في الوقت الذي تعتبر فيه مدنًا ومناطق مغربية «مراكز سيادتها» تطالب إنجلترا بالتخلي لها عن جبل طارق كجزء لا يتجزأ من أرض إسبانيا، وإن المغرب الحريص على تحقيق وحدته الترابية الكاملة ليرفض مطامع ودعوى إسبانيا رفضاً تاماً مطلقاً، وحق المغرب في استرجاع الأطراف التي تسيطر عليها إسبانيا حق واضح كامل لا تشوبه أية شائبة.

ولادراك ما في مطامع ودعوى إسبانيا من أخطار على السلم في الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط نذكركم بحرب إيفني الأخيرة، وقد نشبت هذه الحرب من جديد إذ أصرت إسبانيا على عناها وخطتها، ونضيف أن خطر الحرب يوجد كذلك في شمال المغرب حيث إن إسبانيا اتخذت في سبتة ومليلة كل ما أمكنها من الاستعدادات الحربية ولو لا حكمة ورزانة المغرب لاشتعلت الحرب بيننا وبين إسبانيا، ولكن السلم لا يزال مهدداً هناك نتيجة المطامع الاستعمارية وتصلب أصحابها.

وللمغرب الحر المستقل مشكلة كبرى غير المشاكل التي تقوم بينه وبين فرنسا وإسبانيا تلك هي مشكلة القواعد الأمريكية الاستراتيجية، وقد أنشئت في بلادنا باتفاق سري مع فرنسا ودون اطلاع الحكومة الغربية وجلاة الملك اللذين جعلا أمام الأمر

الواقع ، والمغرب لم يعترف بشرعية ذلك الاتفاق ، ولهذا نطالب بإلغاء تلك القواعد الجوية كما نطالب بهذا لأسباب أخرى هي إبعاد أخطار الحرب عن بلادنا وخدمة قضية السلم في العالم ، والحرص على استكمال سيادتنا وتوطيد استقلالنا ، وإذلة كل سبب في أرضنا قد يفسد علاقاتنا مع أية دولة من دول العالم .

ونفس هذه الأسباب تجعلنا نطالب بالجلاء التام عن أرضنا ، وبعدم الدخول في الأحلاف والانضمام إلى الكتل كيما كانت .

سيداتي ، سادتي :

إن هذه المشاكل التي ذكرناها باختصار نظراً لضيق الوقت إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الخلاف بين المغرب والدول المستعمرة لا يزال شديداً ، وأن أخطار هذا الخلاف ليست أخطاراً علينا وحدها ، بل على السلام العام ، وعلى التعاون الدولي ، كما يدل استمرار تلك المشاكل ، على أن المغرب ما يزال لم يستكمل وحدته وسيادته واستقلاله ، ومن أجل هذا فالمعركة لم تنته بعد بين المغرب ودول الاستعمار ، ولستنا بالغ إذا قلنا إن نــ خطورة تلك المشاكل كلها يجعلان هذه المعركة ليست معركة المغرب وحده ، بل معركة سائر الشعوب المناصرة للحق والحرية والسلم والعدالة في العالم ، وشعوبكم ، أيها السادة ، هي في طليعة من يناصر هذه المبادئ والأهداف السامية المشتركة .

لهذا كانت شعوبكم ودولكم كلها بجانب المغرب زمن كفاحه

الوطني في سبيل السيادة والاستقلال ، ونحن مؤمنون أشد  
الإيمان بأن شعوبكم ودولكم كلها اليوم بجانب المغرب الحر  
المستقل الذي يعمل لاسترجاع كامل حقه في الحرية والسيادة  
والاستقلال في دائرة الصداقـةـ والتعاون مع كافة الشعوب  
والدول ، وإن المغرب ليتعلق أكبر الآمال على التضامن  
الآسيوي الإفريقي ، هذا التضامن الذي نريده جمـيعـاً قـوـةـ فـعـالـةـ  
حـاسـمـةـ في سـبـيلـ خـيـرـ الـإـنـسـانـيـةـ كلـهـاـ .

## **الخطاب الذي ألقاه محمد حسن الوزاني في مهرجان باشكتو بالدار البيضاء (يناير 1958)**

استهل الأستاذ الأمين العام خطابه بتحية الجمهور، ثم تكلم عن العدالة في المغرب فتعرض للحكم الذي صدر على الأخ بناجع ورفقائه، وقال عنه إنه حكم جائز استنكره الشعب بأكمله لأنّه يتناهى مع القوانين العادلة. وهنا أضاف في وجوب توفر التزاهة والكفاءة في الجهاز القضائي الذي هو أهم أجهزة الدولة والدعامة التي يجب أن يطمئن إليها الجميع.

واسترسل في خطابه بعد هذا يتساءل: هل الشعب يتمتع بكامل حريته؟ فكان الجواب بالإجماع، النفي. «لا لا...» وبعد أن عدد مظاهر انعدام الحرية وانعدام الضمانات المنصوص عليها في كافة القوانين المتمدنة دخل إلى موضوع مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي الذي انعقد في القاهرة قلبعروبة وضم ممثلي ما يزيد على مليار و 600 مليون من البشر كلهم من أنصار الحرية والسلم في العالم - فقال: لقد تلقينا دعوة رسمية من المؤتمر وكان واجباً علينا أن نلبي هذه الدعوة ونحضر في هذا المؤتمر التحريري الذي يهدف إلى محو السيطرة الاستعمارية والتفوز الأجنبي وقال: يجب أن لا ننسى أن أعضاء هذا المؤتمر كانوا دائمًا في جانبنا وخصوصاً أيام المحنّة والشدة وخاصة منهم أعضاء الجامعة العربية الذين برهنوا أكثر من مرة

على مساندتهم لنا ومؤازرتهم وتأييدهم لمطامحنا في الحرية والاستقلال سواء في مؤتمر باندونج أو في الدورات العديدة لـلهمّة الأمم المتحدة.

وتساءل: كيف نتذكّر لهؤلاء الذين ناصرُونا بالأمس القريب؟ لقد سافرنا إلى القاهرة لنقول لرفقائنا في الكفاح إننا معكم اليوم كما كنتم معنا بالأمس خصوصاً والمعركة لا زالت مستمرة بيننا وبين المستعمر في هذا البلد.

لقد لبّينا الدعوة فرحين مستبشرين وكنا سعداء حينما اتصلنا بوفود الشعوب الإفريقية والآسيوية، لم نجتمع لتبادل التحيات والتنمية ولكن اجتمعنا لندرس المشاكل الحاضرة التي تهدّد السلم العالمي. وقد رأينا في مؤتمر القاهرة إجماعاً كلياً لتقرير مصير الشعوب الإفريقية والآسيوية تجاه الاستعمار والقضايا العالمية.

ثم تطرق للتطاحن والتنازع الموجود بين الكتلتين الشرقية والغربية وقال إن المؤتمر أيد سياسة الحياد الإيجابي (تصفيقات) كما أيد الشقيقة الجزائر في نضالها وكفاحها من أجل استرجاع حريتها واستقلالها، كما فقر المؤتمر عدم الدخول في الأحلاف العسكرية، وإلغاء القواعد العسكرية في جميع الأقطار لتجنب الأمم ويلات الحرب وأهوالها إذ أن وجود هذه القواعد يشجع على الحرب. وإن التوتر السياسي الدولي يهدّد الإنسانية كلها بشر الأخطار.

وأضاف الأمين العام قائلاً: لقد بسطنا حالة المغرب على المؤتمرين وطلبنا منهم تأييد مطالبنا القومية وفعلاً أيدنا المؤتمر

في هذه المطالب ، من ذلك جلاء الجيوش الاستعمارية عن تراب وطننا «الجماهير تهتف بكلمة الجلاء» الوحدة الكاملة للمغرب ، إلغاء القواعد الجوية الأمريكية «هتافات بحياة زعيم الحزب ورجاله» .

ثم قال : إن سفارة المغرب في القاهرة حاولت أن تشوش علينا ولكن محاولتها باعدت بالفشل الذريع (تصفيقات باستنكار الجميع وسخط الجميع على تصرفاتها) وكلكم تعلمون الجواب على هذه المحاولة الأئمحة ويكفينا دليلاً على فشل مسعها أن أسد المؤتمر رئاسة إحدى الجلسات العلنية إلى رئيس الوفد المغربي ونحن نعتز اليوم وفتخر بالواجب الذي أديناه نحو إخواننا في السراء والضراء ونعتز بجميع المقررات التي قررها المؤتمر في بلاد دافعت من أجل حُريتنا «هتافات بحياة مصر وجمال عبد الناصر» .

وفي الأخير وعد الأمين العام بالمزيد من الكلام عن مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي في المؤتمر العام الذي سيعقده حزب الشورى والاستقلال لهذه الغاية وهو المؤتمر الذي سيقرر إدخال مقررات مؤتمر القاهرة في حيز التنفيذ خصوصاً وأنها معبرة عن مطامح الشعب المغربي كله وفي طليعته جلالة الملك المعظم الحريص على سيادة شعبه ورفاهيته وسلامته «هتافات بحياة جلالة الملك الزعيم الأكابر للمغرب» وفي هذا الجو من الحماس الرائع أنهى الأمين العام خطابه القيم وتواتي الخطباء على منصة الخطابة . . .

خطاب محمد حسن الوزاني أمام المجلس  
الوطني لحزب الشورى والاستقلال  
بالدار البيضاء 1958

إخواني :

في المجلس الوطني المنعقد في مايو في السنة الماضية تحدث التقرير السياسي العام الذي قدمته لممثلي الفروع والهيئات عن نظام جديد للحزب . ففيما يخص المجلس الوطني نفسه ورد في التقرير المذكور : أن المجلس الوطني - بما له من صفات و اختصاصات قانونية وسياسية - عبارة عن مؤتمر عام مصغر ، فهو بصفته مشتقاً من المؤتمر الوطني العام في فرات انعقاده ، وحيث إن الأمر هكذا فالجامعة الوطنية يملك - في دائرة اختصاصاته - كل صلاحية وسلطة ونفوذ لا لمجرد تنفيذ مقررات المؤتمر الوطني العام أو السهر على هذا التنفيذ من طرف الفروع والهيئات ، بل حتى لتقرير وتشريع ما تدعو الضرورة أو المصلحة إليه مما يتعلق بحياة الحزب ، ونشاطه العام .

فالجامعة الوطنية - بهذا الاعتبار - هيئه نيابية داخل الحزب تمثل المؤتمر الوطني العام ، وتنوب عنه ، كما يمكن - عند الاقتضاء - أن يقوم اجتماعها مقام اجتماع استثنائي للمؤتمر المذكور . هذا ما جاء عن المجلس الوطني في التقرير السياسي

العام ، ولأسباب ، واعتبارات وظروف ، منها ما يتعلق بالحزب نفسه ، ومنها ما يرجع للحالة الداخلية ، وللسياسة المتبعة في البلاد ، تأخر انعقاد المجلس الوطني خلال السنة المنصرمة . وإن تلك الأسباب والاعتبارات والظروف الخاصة وال العامة ما تزال أكثرها قائمة ومفروضة إلى يومنا هذا بحيث يصعب ، بل قد يتعدى اجتماع المجلس الوطني بالصفة التي كان يعقد بها في الماضي .

### تحويل الاجتماع إلى مجلس وطني :

لهذا اقترح على الهيئة الحاضرة هنا أن تعتبر نفسها ذات صلاحية ناشئة عن تمثيلها . فتقرر تحويل هذا الاجتماع إلى دورة خاصة للمجلس الوطني ولو في نطاق أضيق . ومما يبرر هذا الاقتراح أن الحاجة أصبحت ماسة إلى هذا الاجتماع لتزويد الحزب حالاً بما تقتضيه مصلحته اليوم أكثر مما مضى من قيادة قوية حازمة تتسع دائرتها للعناصر الصالحة التي هي جديرة حقاً بهذا النوع الجديد من الثقة والمسؤولية .

وفيما يخص تنظيم القيادة فقد تحدث التقرير السياسي للمجلس عن الجهود التي بذلها المكتب السياسي في الماضي لتعزيز قيادة الحزب ، وتوفير الوسائل والإمكانيات لها وذلك من حيث المراكز والأجهزة والمنشآت مما مكن الحزب من السير قدماً في طريق نشاطه العام ، كما أكد التقرير السياسي : أن العمل في هذا السبيل مُواصل بدون فتور ولا انقطاع - وأن هذا لا يمكن الاستغناء فيه عن مساهمة ممثلي الفروع بالرأي ، والعمل ، والمال ، لأن الأمر أمر الجميع ، ومن واجب الجميع .

بدافع هذا ولصالح الحزب دعونا إلى التعبئة العامة الشاملة للرجال والإمكانيات حتى يدرك الحزب القوة والازدهار، ورجونا أن لا تكون هذه الدعوة صيحة في وادٍ غير ذي زرع !

### تذكرة العضوية :

ومما تقرر في المجلس الوطني في السنة السالفة : إحداث **تذكرة العضوية الجديدة**، وقد حرصنا على تطبيق نظامها بأسرع ما يمكن معتمدين على الفروع في إنجاز هذا المشروع الهام ، وذلك لنتمكن من إحصاء جميع المنخرطين إحصاء كاملاً منظماً ، ومعرفة قوة الحزب في الجماهير الشعبية الحضرية والبدوية ، وبهذا كنا نرمي إلى أهداف سياسية ومالية محلية أو عامة . وبعبارة كنا نريد أن ننظم الحزب تنظيماً محكماً جديداً على أساس ضبط العضوية ، وإقرار ميزانية الحزب سواء منها العامة أو الخاصة بالفروع ، إذ لا يتم شيء بغير نظام ولا مال كما تعلمون . ومن أهم ما رأينا إليه كذلك ، بإحداث **تذكرة العضوية الجديدة** ، تعيين مندوبي الفروع في المؤتمر الوطني العام بالنسبة لقوتها العددية ، وبهذا يكون المؤتمر ممثلاً أكمل وأصح تمثيل للحزب ، وقد أوضحنا كل هذا وأكدناه للفروع كتابة ومشافهة المرة تلو الأخرى .

ويفسني أن أسجل هنا أن عمل الفروع في هذا المجال كان وما يزال ضعيفاً إن لم أقل لا يكاد يذكر لتفاذه أو بطئه أو انعدامه بالمرة .

### جهاز الحزب :

أما هيكل النظام فقد اقترح التقرير السياسي العام ، ثم تقرر

في المجلس الوطني أن يكون قائماً على :

1 - الشعبة - في كل شارع - وسوق ، ومعلم ، ومتجر ،  
و عمارة ، ودشة .

2 - الدائرة - في كل حي من أحياء المدينة وملحقاتها .

3 - الفرع - في كل مدينة ، ويكون من الدوائر ، أو في كل  
قبيلة .

4 - الجامعة الإقليمية - في العمالات ، وتكون من الفروع  
في كل إقليم .

وهذا الجهاز ما يزال صالحاً كنظام أساسى مقرر للحزب . وما  
نزل نواصيل الجهود في سبيل تطبيقه ، ونؤكد مرة أخرى على  
الفروع كلها في الحرص على تنفيذه بأسرع ما يمكن حتى يكمل  
ويستقيم جهاز الحزب في المغرب كله .

#### تنظيم قيادة الحزب :

ولقد كان المجلس الوطني في العام الماضي - فيما أظن -  
الأول من نوعه في شكله ، ونظامه ، ومداولته .

وفي انتظار القانون والنظام الجديدين للحزب حرصنا على أن  
يكون المجلس الوطني أوسع دائرة تمثل فيها مختلف عناصر  
الحزب الفكرية والشعبية في الحاضرة والبادية . ولم نكتم أن  
المجلس الوطني - كغيره من الهيئات التمثيلية والقيادية في  
الحزب - يحتاج كذلك إلى نظام جديد محكم .

وريثما يتحقق هذا بسن القوانين ، وتشريع الأنظمة الجديدة

للحزب في المؤتمر الوطني العام - ثم نظراً لتضخم صفوف الحزب باستمرار في كل مكان، ولما ينتج عن هذا من تكاثر الممثلين للفروع القديمة والحديثة في اجتماعات المجلس الوطني ، نظراً لما ينشأ عن اتساع دائرة كل دورة يعقدها المجلس الوطني من الصعوبات والتکاليف بالنسبة للقيادة المركزية وللفروع نفسها ، ونظراً لما يحدث عن ضيق الوقت والمجال في كل دورة من تعذر دراسة جميع التقارير ، والاستماع إلى جميع المتحدثين ، والبت في جميع المسائل والمقترنات المثبتة في جدول الأعمال أو المقدمة في الجلسات من طرف الأعضاء فإن المجلس الوطني بسبب هذا ، أصبح قلماً يستطيع أن يؤدي مهمته الأساسية على أحسن وجه وأكمل صورة ، ولعل هذا من الأسباب التي أخرت اجتماعات المجلس ، فإذا وافقتم على اقتراحي هذا طلبت منكم - أولاً - أن يوضع هذا الاجتماع تحت شعارنا الإسلامي والوطني :

«أمرهم شوري بينهم»

وكذلك تحت هذا العنوان الخاص :

«اتحاد، ونظام، وتجديد»

القومية العربية المتحررة

الديمقراطية المثلى

المجلس الوطني أثناء السنة المنصرمة .

وحيث إن المجلس الوطني ليس مجرد تجمع شعبي ، أو ندوة

علمية أو مهرجان سياسي ، بل هو هيئة أساسية في نظام الحزب وجهازه ، تجتمع فيها الصفة الفكرية والشعبية التي توحد بينها مبادئ ومتطلباتها ، وتؤلف بينها واجبات ، ومسؤوليات في دائرة الحزب الكبير ، فإن كل هذا يجعل من المجلس الوطني هيئة تشريع وقيادة في دائرة اختصاصاته ، ويحتم علينا أن نؤكد له هذه الصفة ، وهذه الصلاحية لفائدة الحزب .

### مرحلة جديدة في الحزب :

وغمي عن البيان أن مصلحة الحزب العليا أصبحت تدعو أكثر مما مضى إلى أن نبدأ مرحلة جديدة في حياة الحزب ، ونظامه ، ونشاطه وذلك بتزويدك كما قلت سابقاً بقيادة قوية حازمة جديدة يتسع مجالها للمواهب والكفاءات التي تملكتها عناصر كثيرة صالحة في الحزب .

وللسير بالحزب في تلك المرحلة الضرورية أقترح جهازاً جديداً للقيادة المركزية وذلك في انتظار ما سيقرره المؤتمر الوطني العام المزمع عقده في أقرب وقت ممكن وهذا الجهاز المقترن بقيادة الحزب هو كما يلي :

أولاً - المؤتمر الوطني العام - ويجتمع مرة في كل عامين ، ويكون الهيئة التشريعية العليا التي تمارس جميع السلطة باعتبار أنها مصدر السيادة المطلقة في الحزب ، وقرارات الحزب في دائرة اختصاصه نافذة لا تساهل ولا هوادة فيها ، والمؤتمرون هؤلاء ينتخبون المجلس الوطني ، والأمين العام للحزب . وللجنة المالية ، وللجنة النظام ، ويضاف إليها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني العام التي هي مؤقتة والتي يجب تعينها كذلك من الآن .

**ثانياً - الديوان السياسي** - ويتألف من المكتب السياسي الحاضر وممن سيتخبّب حالياً من الأعضاء الجدد، ويكون الديوان السياسي الجديد عضواً في المجلس الوطني، ومسؤولاً أمامه. ويعتبر لجنة تنفيذية وإدارية مركبة.

أما اختصاصات كل من المجلس الوطني والديوان السياسي فأقترح أن تكون هي :

1 - **المجلس الوطني** : التداول في جميع المسائل التي تهم مصالح الحزب ، واتخاذ القرارات والتداير الصالحة لهذا ، وبعبارة أخرى : يختص المجلس الوطني - داخل القوانين والأنظمة - في المسألة التي ترجع لنظام الحزب ، والدعاية ، والإدارة ، والتوجيه ، والنشاط السياسي العام .

2 - **الديوان السياسي** : تنفيذ مقررات المؤتمر الوطني العام ، والمجلس الوطني ، ثم الإشراف على سير الحزب الداخلي ، ومراقبة الحوادث والتطورات ، واتخاذ ما تقتضيه مصلحة الحزب من تدابير عاجلة .

**ثالثاً - الأمانة العامة** - وتكون من الأمين العام وأعضاء السكرتارية العامة - ومقر الأمانة العامة يكون بفاس حيث يقيم الأمين العام الآن ، أما إذا اقتضت مصلحة الحزب أن ينتقل الأمين العام خارج فاس فبإمكان ذلك .

وإنما أشير إلى شرطين أو مقاييسين أساسيين هما :

- 1 - الثقة السياسية (indice politique) .
- 2 - القدرة على العمل (indice pratique) .

فإذا كنا نعني بالكم والعدد فإننا نعني أيضاً بالكيف والنوع ، لأن عمل الحزب تابع قبل كل شيء لصلاحية العاملين والمسؤولين ، فاختيار الإطارات ورجال العمل والمسؤولية يجب أن يخضع لمبدئي التجديد والصلاحية ، ولكن لا صلاحية إلا بتوفير الثقة السياسية ، والقدرة على العمل ، لهذا فإن مسألة الاختيار مسألة جوهرية تهم الحزب كله من الأسفل إلى الأعلى .

ومما لا شك فيه أن الحزب غني في الرجال من الشباب ، والمتقدفين ، والشعبين الذين توفر فيهم تلك الشروط ، ولا اختيار الصالحين منهم يجب البحث عنهم ، واكتشافهم ، وإبرازهم إلى ميدان العمل والمسؤولية ، والإشراف على توجيههم وتربيتهم ، ولا سبيل إلى إظهار تلك العناصر الصالحة الجديدة في صفوف الحزب ومنظماته إلا بعد مراقبة الأعضاء العاملين ، من أعلى ، ومن أسفل مراقبة مستمرة تمكن من معرفة أعمالهم ونتائجها .

### الإطارات للتسير والقيادة :

وإذا كان نطاق هذا الاجتماع لا يتسع لبحث هذه المسائل كلها أو بعضها فأريد أن لا يفوتي الحديث باقتضاب عن مسألة تتعلق بموضوع المداولات الحالية ، وهي مسألة الإطارات ، وأعني بها العاملين الذين يتولون في الحزب مسؤولية التسيير والقيادة المحلية والمركزية ، وإنني لا أتعرض لهذا الموضوع الهام إلا للإشارة إلى أن الواجب والمصلحة يقتضيان أن نعمل في ذلك المضمار بالمبدأ المشهور : **الرجل الصالح في المنصب اللائق** ، ويعني هذا المبدأ مسألة اختيار المسيرين

والمسؤولين اختياراً صائبأً لاستفادة الحزب من مواهبهم وكفاءاتهم ، وحتى تطبق القرارات المتخذة داخل الحزب تطبيقاً صالحأً مجدياً .

وهناك مبدأ لا يقل أهمية عن الأول ، وهو مبدأ تجديد الإطارات باستمرار تمثيلياً مع مقتضيات الحزب وخطته السياسية ونشاطه العام في مختلف الظروف والأحوال ، وعملاً بهذا المبدأ يفسح مجال العمل والمسؤولية أمام العناصر الصالحة في الحزب من شباب وغيرهم .

وينبغي أن لا يفهم مما تقدم أن المسألة من السهلة بمكان ، بل إنها صعبة بقدر ما يتراوح أنها سهلة . وصعوبة المسألة هي فيما تتطلبه من شروط ومقاييس لاختيار الرجال الجدد ، والحكم على كل واحد منهم بأنه حقاً الرجل الصالح لما اختير له ولا أريد أن أدخل في تفاصيل تلك الشروط والمقاييس ، فأقترح أن يكون مقر الأمانة العامة بالرباط عاصمة البلاد السياسية والإدارية . فالعاصمة هي أصلح مقر للأمانة العامة بجهازها التام ، وقد شعرنا وما نزال نشعر بما في ابتعادنا كقيادة عن مجال العمل بالرباط من ضعف وخلل ، ونقص وخسارة ، وكل هذا قد أثر ماضياً ، ويؤثر حاضراً تأثيراً غير حميد في كيان الحزب ونشاطه . وقد حاولنا التخفيف من هذا بواسطة الاتصالات الدورية الخاطفة التي لا شك أحسن من لا شيء ، ولكنها ليست بعلاج نافع لحالة لم يبق مجال للتغافل عنها والتهاون بما فيها من مساوىء وأفات ، فليس العلاج إثبات الوجود من حين لآخر وبكيفية سريعة خاطفة ، بل العلاج هو إثبات الوجود بالدؤام والاستمرار ، وعليه فليس من المعقول ولا من المصلحة في

شيء أن يتبع حزب سياسي مغربي - كحز بنا - أكثر مما فعل عن عاصمة السياسة المغربية العامة، وخصوصاً مراكز أغلب الأحزاب المغربية بالرباط، فهي بهذا تتفوق علينا تفوقاً تجني وحدها فوائده وثمراته.

هذا باختصار مشروع الجهاز الجديد المؤقت الذي أقترحه لقيادة الحزب في طورها الحديث.

ويمتاز هذا الجهاز بما فيه من ابتكار، وتجديد، ووضوح، وهو إلى هذا يجمع بين ما هو صالح في هيئات القيادة الحالية.

عناصر غير مرغوب فيها:

لماذا هذا الاجتماع؟ صفتة وغايتها.

(موضوع رسالة الدعوة).

العناصر المدعوة: نخبة مخلصة وعاملة في الحزب - أليست هي كل النخبة - لا شك أن هناك إخواناً آخرين جديرين بالحضور معنا إغفالهم من الدعوة غير مقصود - وإنما هو إن كان نتيجة سهو ونسيان لا غير - الاعتذار لهم - الحرص على أن تكون عند حسن ظنهم ، والعمل كما لو كانوا حاضرين معنا : نحن إخوان وشركاء في المبدأ والعمل - وبعضنا ينوب عن بعض في مثل هذه المناسبات والثقة متبدلة بيننا جميعاً الحاضرين والغائبين على السواء الاجتماعات المصغرة السابقة: اطلاع واستطلاع كلما دعت المصلحة أو الظروف.

اجتماع ممثلي الفروع للاستشارة في مسألة المساعي من أجل التعاون مع الأحزاب الأخرى.

ولا نظن أن مسألة الاختيار تنتهي بإبراز العناصر الصالحة من الصنوف، بل إن ارتقاء هذه العناصر إلى مناصب العمل والمسؤولية والقيادة يعرضه أحياناً حاجزاً صنف من الناس يتخلون أنفسهم فوق الجميع، بل فوق الحزب نفسه وقوانينه وأنظمه، وأنهم سادة يأمرون فيطاعون حتى في الباطل، وهؤلاء يظلون أنهم الكل في الكل، وأنهم لا يعوضون إن فقدوا، وقلما يسلم حزب من هذا الصنف من الناس، فلنحذر - ونحن مقبلون على تجديد الإطار والبحث عن العناصر الصالحة لهذا التجديد - من أن نصطدم بمثل ذلك الحاجز الذي اعتد أنه لا يوجد في حزبنا، ولا يمكن أن يوجد ما دمنا معتصمين بمبادئ الحق والإخلاص والتزاهة التي هي من أقوى أسس الوطنية كما نؤمن بها وندعو إليها.

وكما أنها لا نرغب في وجود ذلك الصنف من السادة المتألهين، والأصنام والمعبدون، فكذلك لا نرغب في وجود غيرهم من الشريارين، والمتحدلقين، وأدعىاء الوطنية، وهواة السياسة. فالحزب لا يعتمد إلا بالعاملين حقاً، وليس في حاجة إلى المباهاة بكثرة الإطار دون أن يكون لهذه الكثرة مبرر من الصلاحية السياسية والعملية، وكذلك من مصلحة الحزب ومقتضيات العمل والمسؤولية فيه، وبعبارة إننا نرحب بالعناصر الجديدة لا للظهور والتشريفات ولكن للاضطلاع بما هي جديرة به من أعمال ومسؤوليات، وجميع العاملين والمسؤولين في الحزب يجب أن يتذكروا دائماً أن الواجبات إن كانت تقابلها حقوق عادلة وطبيعية، فليست تخلق لأي واحد أو لأي صنف من الأعضاء في الحزب حقوقاً وامتيازات خاصة، كما يجب على

الأعضاء جميعاً أن يتذكروا القاعدة المثلثى التي توجد في الأحزاب الجديرة بهذا الاسم ، وهي أن العضو كلما كثرت خدماته في سبيل الحزب كثرت واجباته ومسؤولياته ، وتعيين عليه أن يكون في كل الظروف أنشط عملاً ، وأصلح قيادة .

وبهذا يستحق أن يرقى - ديمقراطياً بالانتخاب - إلى الهيئات العليا لأنه أقام البرهان على صلاحيته بما أظهره من إيمان وثبات ، وعمل ، وتفان في سبيل الحزب .

#### النقد والتقد الذاتي :

وإذا كان الحزب يحتاج إلى إطار قوي حازم ، وإلى تجديد هذا الإطار وتطعيمه باستمرار بالعناصر الصالحة فهو يحتاج كذلك في أداء مهمته ورسالته لصالح الوطن والأمة إلى أن يجعل من مبادئه وأساليب نظامه ما يسمى بالنقد والتقد الذاتي ، وهذا المبدأ أساس في التربية والتوجيه والإصلاح .

- أما النقد فيتناول عمل الغير من أعضاء الحزب ، أو سير هيئة من هيئاته أو السير العام للحزب . والنقد الذي هو من هذا النوع وفي الصالح العام ينبغي أن يكون علينا داخلاً الحزب حتى يطلع عليه من يهمهم أمره ، كما ينبغي أن يكون في دائرة الصفاء والإخاء والتزاهة والأداب دون أن يدخل كل هذا بجوهر النقد وفائدته . فالنقد التزيع ليس من شأنه إلا أن يساعد على اكتشاف ما في الأعمال والأنظمة من نقص وخطأ ، والعمل على إصلاحهما وتلافيهما في ميدان العمل والتوجيه ، وهذا مما يضمن للحزب التوفيق والرقي .

- وأما النقد الذاتي فيقوم به العضو بالنسبة لنفسه أو عمله

ليعرف هل هو سائر في الطريق السوي طريق المبادئ والمصالح التي يعمل لها الحزب بجميع هيئاته ورجاله . ونتائج وفوائد النقد الذاتي واحدة بالنسبة للعضو وللغير من أشخاص وهيئات . وكلا النقد ، والنقد الذاتي في صالح وحدة الحزب ، وقوته ، ورقمه ، وازدهاره . ولكي نضمن هذا كله يجب أن نعرف (1) كيف ننتقد أنفسنا وغيرنا وحزبنا ، (2) متى يكون النقد أو النقد الذاتي المطلوبان أو معاكس لهما في المبدأ والنتيجة .

وحيث إن أساس النقد والنقد الذاتي صلاح وإصلاح فينبغي أن يكونا من أساليبنا في النظام والعمل مع مراعاة ما يتطلبانه من شروط وقواعد حتى لا يكون في ممارستهما أي فساد ، وتحطيم ، وتخريب .

### الديمقراطية داخل الحزب :

ويبين ما يتطلبه نظام الحزب من تجديد وإحكام ويضمنان حسن المسير .

### عناصر القوة في الحزب :

وإن التفكير في إعادة النظر في نظام الحزب وجهازه بالكيفية العملية والتجريبية التي تقتضيها الظروف والضروريات ليقوم على الشعور بما في ذلك من نقص وخلل ، وعلى الاعتراف أيضاً بما ارتكب من أخطاء ، ومني به السير من عثرات .

ومما هو جدير بكل اهتمامنا ، ونحن مقبلون على هذه المرحلة الجديدة الحاسمة في حياة الحزب ، ما يمكن أن أسميه بعناصر القوة فيه وهي :

- 1 - الفلسفة المذهبية (تحديد - توضيح - نقاوة) .
- 2 - الخطة السياسية العامة (تحديد - توضيح - إحكام) .
- 3 - جهاز النظام (إصلاح وتقوية) .
- 4 - الإطارات (تدریبها وتجديدها) .
- 5 - الوسائل والإمكانيات .

هناك مسائل كثيرة (سياسية وغيرها) تقتضي منا البحث والتقدير في موضوعها - غير أن المسألة المستعجلة الأولى هي : تنفيذ مقررات المجلس الوطني فيما يخص النظام ، واللجن الكبرى التي سيناط بها العمل والمسؤولية لصالح الحزب .

وحتى إذا ضاق نطاق هذا الاجتماع عن بحث المسائل السياسية فيمكن أن يخصص لها وقت آخر في القريب العاجل وذلك لتمكن من النظر واتخاذ القرارات الازمة فيها.

إذا كان شعارنا العام الدائم هو:  
**«وأمرهم شوري بينهم»**

فإننا نضيف إليه هذا الشعار:

**اتحاد - ونظام - وتجديد**

- تحديد صلاحية الاجتماع الحاضر وذلك بعد أن يعتبر نفسه ذا تمثيل للرأي والمسؤولية في الحزب ليتولى المهمة التي ستناط به .

- ما ورد في التقرير السياسي العام حول تنظيم الحزب :

**1 - الجهاز الجديد: الشعبة - الدائرة - الفرع - الجامعة  
 الأقليمية .**

## 2 - تذكرة العضوية الجديدة -

ضرورة التعجيل بتطبيق كل هذا من طرف الفروع .  
- اقتراحات حول نظام الحزب (ريثما يجتمع المؤتمر الوطني  
العام) .

**أولاً - المؤتمر الوطني** - مرة في العامين - الهيئة التشريعية  
العليا في الحزب - يمارس جميع السلط باعتبار أنه مصدر السيادة  
المطلقة في الحزب - مقرراته نافذة - انتخاب المجلس الوطني  
الذي ي منتخب بدوره للجن الكبرى ، والمكتب السياسي ،  
والأمين العام .

- التمثيل في المؤتمر: بالنسبة للقوة العددية الشعبية لكل  
فرع وهذا يقتضي تطبيق نظام تذكرة العضوية - وريثما يتم هذا  
يمكن البحث عن وسيلة صالحة تمكن من دعوة المؤتمر الوطني -  
ويمكن أن يكون هذا من اختصاص لجنة المؤتمر .

**ثانياً المجلس الوطني** - ينتخبه المؤتمر الوطني العام ،  
ويجتمع دورياً أي مرة في كل ثلاثة أشهر ، ويترکب من لجن  
كبرى للعمل والمسؤولية هي :

- 1 - لجنة السياسة العامة (الداخلية والخارجية) .
- 2 - لجنة الشؤون الإدارية للحزب .
- 3 - لجنة مالية الحزب .
- 4 - لجنة النشر والصحافة .
- 5 - اللجنة التأديبية ، وهي المحكمة المختصة في التزاعات  
الداخلية للحزب .

وتحجّم هذه اللجن في أوقات مختلفة من كل شهر، وكلما دعت الحاجة ، ومن جميعها يتكون الجهاز المركزي الجديد ويكون عدد أعضائها حسب ما لها من أعمال ومسؤوليات، ويضاف إليها: اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

### اجتمـاع الـيـوم :

وحيث إننا أصبحنا نعيش ظروفاً جديدة ، وعلى أبواب فترة جديدة فقد قررنا أن نجتمع اليوم في دائرة أوسع ، ولهذا دعونا إلى هذا الاجتماع المكبير نخبة غير قليلة من العاملين دون أن نتقييد بحصر عددهم ، ويجوز مع هذا أن تكون قد أغفلنا من قائمة المدعوين أسماء إخوان لنا جديرين بالمشاركة في هذا الاجتماع ، ولكننا نؤكد لهم أن هذا غير مقصود ، معاذ الله ! وإنما هو إذا كان نتيجة سهو ونسيان لا غير ، ولهذا اعتذر لهم مؤكداً أننا سنحرص أثناء هذا الاجتماع ، على أن تكون عند حسن ظنهم ، وأن نعمل كما لو كانوا حاضرين معنا ، وغني عن البيان أن بعضنا ينوب عن بعض في مثل هذه المناسبات لأننا متضامون في السراء والضراء ، ولأن الثقة متبادلة بيننا كشركاء وإخوان في المبدأ والعمل . ومما لا شك فيه أن كثيراً من المسائل والمشاكل الخاصة بالحزب أو العامة تتطلب عنايتنا بالبحث والتقرير. ولكنني أرى أن أولاهـا أهمية واستعجالـاً هي ما يرجع لنظام الحزب . فباسم المصلحة العليا للحزب أتقدم إليكم بأن شخصـص هذا الاجتماع لهذه المسـأله الضـوريـة الحيـويـة حتى إذا فرغـنا منها خـصـصـنا وقتـاً لـغـيرـها من مـسـائلـ السـيـاسـةـ العـامـةـ ، وإذا ضـاقـ عنـهاـ نـطـاقـ هـذـاـ اـجـتمـاعـ فيـجبـ أنـ نـعـجلـ بـتـخـصـيـصـ

## اجتماع آخر لها لأنها ذات أهمية وخطورة.

وهناك مسألة هامة جداً لا أريد أن أغفلها والحديث يدور حول نظام الحزب ، تلك هي مسألة الديمقراطية . وفي هذا يثبت الفصل الأول من قانوننا الأساسي أن «حزب الشوري والاستقلال حزب الشعب المغربي» ، وهو في عمله لا يريد أن يكون فقط حزباً سياسياً بالمعنى المتداول لهذه الكلمة ، بل يريد أن يكون مدرسة لتخريج الهيئات السياسية للأمة ، ولتشريف الشعب تثيفاً وطنياً ، ويضيف ذلك الفصل : أن الحزب مرتكز على أساس ديمقراطي ، وتحتخد قراراته بأغلبية الأعضاء بعد المناقشة والمداولة ثم يقول الفصل الثاني إن حزب الشوري والاستقلال يعمل للشعب بواسطة الشعب ، فهو في جوهره حزب الأمة . ولجميع طبقات الأمة وهيئاتها حق الانخراط فيه وفقاً لأنظمته وبرامجه . وأخيراً يتضمن الفصل الثالث أن الهدف الأساسي للحزب هو ضمان السعادة الحقيقية للشعب وللوصول إلى هذه الغاية فإن الحزب يتقدم الأمة للسير بها بخطى ثابتة وعزم قوي في طريق التهذيب والنهوض وتحقيق الانقلاب الفكري والاجتماعي والاقتصادي .

فالحزب إذاً ديمقراطي لأنه حزب الأمة بجميع طبقاتها ، فهو مرتكز على أساس ديمقراطية ، وعامل في سبيل الشعب بواسطة انقلاب سلمي شامل .. ومما يقوم عليه نظام الديمقراطية في الحزب الفصل الرابع عشر من القانون الأساسي الذي يقول إن لكل عضو حق المباحثة في كيفية تطبيق المقررات بأتم حرية ، ويمكن أن تختلف وجهة النظر في السلوك الفني للحزب ، وفي

موافقة القرارات للظروف المتخذة فيها، وفي كيفية حل المشاكل المتداول فيها بما تقتضيه الظروف، ولكن يمنع بصفة باتة على كل عضو:

- 1 - وضع المبادئ والأهداف للحزب موضع المناقشة.
- 2 - المناقشة أو الامتناع من تنفيذ القرارات التي وافق عليها الحزب ويعلن الفصل المذكور من القانون: «إن الامتناع لمقررات الحزب هي النتيجة الطبيعية لحرية المناقشات».

هذا بعض ما ورد بالنص في القانون الأساسي للحزب. فإذا علمنا أن الحرية هي جوهر الديمقراطية أيقنا أن القانون الأساسي للحزب يضمن لجميع أعضائه حرية الرأي والتعبير عنه بالوسائل المشروعة وذلك أثناء المناقشة والمداولة، لا بعد اتخاذ القرارات بالأغلبية، لأن هذا مخالف لروح النظام، ولحقيقة الحرية والديمقراطية نفسها.

وحيث إن جميع الأعضاء متبقون على المبادئ والأهداف الأساسية للحزب فلا يمكن أن تخضع للجدال والمناقشة، لأن هذا تحطيم، والحزب إنما يقوم على البناء في نظامه وعمله، فكل ما سوى المبادئ والأهداف الأساسية، والقرارات المتخذة بعد المداولة، قابل للمناقشة من أسفل إلى أعلى داخل الحزب، ولصالحه. ومن أسس الديمقراطية في الحزب:

- 1 - انتخاب هيئات التسيير والقيادة على اختلاف درجاتها ورقابة الأعمال والرجال العاملين.
- 2 - وجوب الإدلاء ببيانات من طرف الأفراد والجماعات.

- 3 - مناقشة الخطة السياسية العامة داخل الهيئات كلها.
- 4 - تطبيق القرارات على الجميع ولصالح الجميع ورقابة تنفيذها.
- 5 - مسؤولية القيادة المنتخبة من أمام هيئاته التشريعية وفق القانون.
- 6 - تضامن الأقلية مع الأكثريّة نتيجة حرية المناقشة والتسليم بالنظام.

### **الوحدة وروح النظام :**

إن ما يضمنه الحزب لأعضائه وهيئاته من الحرية والديمقراطية ، ومن النقد والنقد الذاتي ، يجب أن لا يعرض وحدة الحزب أي وحدة المذهب والصفوف والعمل إلى أي خطر وآفة ، بل إن هذه الوحدة لا يمكن إلا أن تدوم وتتعزز بالحرية ، والديمقراطية ، والنقد السليم .

وكما أن الحزب يحرص على وحدته الداخلية فكذلك يحرص على أن تسود روح النظام في دائرته بالنسبة لجميع أعضائه .

فباسم الوحدة وروح النظام نعلن أنه لا مجال في الحزب لكتل وجماعات يؤدي وجودها إلى الشقاق والتفرقة ، والعجز والفشل ، ولدعاة الهزيمة الذين يفتون في عضد الهيئات والأفراد ، ولأنصار العنصرية والعصبية ، ولطلاب المنافع الشخصية التي يرفعونها فوق مصلحة الحزب ، وللقواعد الذين يقولون للناس : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون .

واجبنا نحو الحزب :

ومن أبسط الواجبات علينا :

- 1 - الغيرة على الحزب والدفاع في جميع الظروف عن سياساته وهيئاته ورجاله ومصالحه ضد الخصوم كيما كانوا.
- 2 - المحافظة على الثقة بالحزب وقياداته المنتخبة انتخاباً حراً ديمقراطياً.
- 3 - اليقظة الدائمة من طرف الأعضاء والهيئات، وأعني اليقظة السياسية التي تمكن من التنبه والمراقبة لاكتشاف عناصر الشر والتخريب التي قد تتسلل إلى الحزب لإفساد خطته السياسية، والنيل من سمعته، وعرقلة أعماله، والتتجسس عليه، وفضح أسراره. فلنكن يقظين كل اليقظة لحماية الكيان، والدفاع عنه، وتطهير صفو الحزب.

الخلاصة :

هذه نقط أساسية في نظام الحزب، وهي بعض من كل، أردت أن أتحدث عنها تاركاً الكلام عن غيرها إلى فرص أخرى.

وهي كما ترون لا ترمي إلا إلى تزويد الحزب بما يحتاج إليه في نظامه، ودعوته، ووجهته، وبهذا نستطيع أن نجعل من حزبنا حزباً ذا كيان قوي محكم، وبرنامج محدد كامل، وخطبة سياسية واضحة، وقيادات حازمة موفقة.

فإذا حققنا هذا كنا أوفياء للمبادئ السامية، والمثل العليا، والأهداف الغالية التي آمنا جمياً بها، وعشنا لها، وكافحنا وامتحنا في سبيلها، وما نزال كذلك إلى أن تنتصر.

وبكلمة: إن هذا الحزب الذي هو لنا جميماً، والذي هو بنا جميماً يحتاج إلى أن نفكر اليوم جميماً في أمره ومصيره تفكيراً جديداً، وجدياً، وجريئاً، وإيجابياً.

إن لحزب الشوري والاستقلال، بسبب ذلك كله، معنى ومدلولاً يجدر أحسن وأبلغ تعبير في وجوده وكيانه كحزب يضم إلى صفوفه المواطنين على أساس مبادئه، وبرامجه، وأنظمته، ومن أجل تحقيق الأهداف التي يقوم عليه مثله الأعلى المشترك.

فالحزب لا يبرهن على وجوده إلا بقدر ما يجسم هذا المثل الأعلى، ويكون ترجمانه وأداة إنجازه، ومن أجل هذا يشرع الأنظمة ويضع البرامج، ويرسم الخطط، ويدعو المواطنين جميماً إلى الانتظام في صفوفه للعمل والبناء.

وقد قام الحزب بكل هذا منذ تأسيسه، وهو محتاج اليوم إلى أن يعيد النظر في الأنظمة والبرامج والخطط على ضوء مثلاً الأعلى وما يقوم عليه من مبادئ وأهداف، وما يتطلبه من أجهزة ووسائل، وأساليب وإمكانيات، فبهذا نستطيع أن نواصل العمل المجدى، ونخوض معركة الحاضر، ونكون مدرسة الإطارات السياسية والقيادية في الأمة ونتقدم للسير بها بخطى ثابتة، وعزم قوى، في طريق التهذيب والنهوض، وفي سبيل تحقيق الانقلاب المنشود وشعارنا:

إلى الأمام! دائمًا إلى الأمام!

حبي الله المغرب! وحبي الله المخلصين العاملين!

كلمة الافتتاح التي ألقاها محمد حسن الوزاني  
في المؤتمر الوطني العام لحزب الشوري والاستقلال  
بفاس (شتيربر 1959)

باسم الله أفتح  
إخواني :

إنه ليسعدني أن أتقدم إليكم بالتحية الخالصة مشفوعة بأمانى  
التوفيق والنجاح فيما اجتمعنا من أجله اليوم .

كما يسعدني أن أتقدم باسمنا كافة إلى فرع الحزب بفاس  
بالشكر والثناء على ما تفضل به من الدعوة الكريمة إلى عقد  
المجلس في هذا المركز الجميل بهذه المدينة الفيحاء التي تفخر  
اليوم بجمعكم وتقربكم وفادتكم ، وتعتز بداولاتكم لصالح  
الحزب خادم الشعب الأمين .

وإنكم لتدركون أن هذا الاجتماع ليس بمجلس وطني من  
نوع المجالس الوطنية السابقة في الحزب ، بل هو مجلس  
تحضيرى للمؤتمر الوطنى العام وإن سمي في رسائل الدعوة  
بالمجلس الوطنى فوق العادة .

وإننا لم نقدم على عقد هذا الاجتماع في شكله الحاضر إلا  
بدافع الضرورة والمصلحة لا غير ، وهذا ما اضطرنا إلى عدم  
توسيع الدائرة كالمعتاد وإلى عدم مراعاة تمثيل الفروع ، وبعبارة

أخرى ، كانت الدعوة إلى المجلس الحاضر مقيدة بشروط واعتبارات ، كما روعيت فيها مقتضيات المهمة المنوطة به ، وأعني بهذه المهمة تنظيم الحزب من جديد ، وإعداد مؤتمره الوطني العام ، وهو عمل تقوم به جماعة محدودة في انتظار المؤتمر الذي ستتمثل فيه جميع الفروع ، والذي سيكون له القول الفصل في الأمور كلها .

على أننا في دعوتنا لأعضاء هذا المجلس حرصنا كل العرص على أن يكونوا - بقدر الإمكان - من العاملين والمسؤولين في الفروع والجهات ، ولعلهم يؤلفون أكثرية الحاضرين في هذا الجمع المؤقت .

وإذا كان يوجد إخوان آخرون يستحقون المشاركة في مداولات هذا المجلس ولم يحضروا معنا بأشخاصهم ، فإنهم حاضرون معنا بأرواحهم وأفندتهم ، كما أنهم يقدرون كل الأسباب والمقتضيات التي اضطررتنا إلى حصر هذا الجمع في النطاق الضيق الذي تتطلب المهام المسندة إليكم .

وإنني أؤكد لجميع الذين لم يدعوا إلى هذا المجلس من أعضاء الفروع أن جميع الشوريين أمام الواجب سواء ، وأن الأسباب القاهرة التي حملتنا على تضييق دائرة هذا الاجتماع هي وحدها التي حرمتنا ، بكل أسف ، من حضورهم ومشاركتهم لنا في المداولات الراهنة .

كما أؤكد لهم أننا - في هذا الجمع - سنكون نائبين عنهم لهذه الاعتبارات البديهية وهي أننا إخوان في المبدأ ، وشركاء في

العمل ، وإن الثقة متبادلة بيننا في خدمة المبدأ والقيام بالواجب .

فليطمئن الإخوان الغائبون عنا اليوم بأجسامهم - دون أرائهم وقلوبهم - إلى أننا سنكون عند حسن ظنهم بنا ، وإننا لن نذخر وسعاً في العمل لما فيه رضى الجميع ، وصالح الحزب والمواطنين كافة .

وبهذا سنبرر الثقة الموضوعة فينا ، وسنؤدي المهمة المنوطة بنا ، مستمددين العون من الله عز وجل ، ومن جميع الإخوان الغائبين الذين لا أشك في أننا نحظى في هذه الساعة والمناسبة بكامل تأييدهم وتضامنهم .

وبالرغم عن ضيق نطاق هذا المجلس ، وذلك بالنسبة لما كانت عليه المجالس السابقة ، فإنه يمثل الرأي والمسؤولية تمثيلاً يخوله - في دائرة مهمته و اختصاصه - حق البحث والمداولة ، وحق البت والتقرير .

هذا ، ونظراً للتقاليد المتبعة في المجالس والمؤتمرات ، ولأهمية الأعمال التي اجتمعنا من أجلها ، فإني أضع هذه الدورة تحت شعار عام ، هو شعارنا الخالد: «وأمرهم شوري بينهم» .

وكذلك تحت شعار خاص هو:

- الاتحاد .
- والنظام .
- والتجديد .

ومن الله نستمد العون والتوفيق . والسلام .

الخطاب الذي ألقاه محمد حسن الوزاني  
في مؤتمر حزب الشورى والاستقلال  
المنعقد بفاس  
في ( 19 - 20 - 21 سبتمبر 1959 )

الحمد لله

إخواني :

لا شك أن مسائل هامة - سياسية وغير سياسية - تفرض علينا الاهتمام بها في اجتماعنا هذا.

وليس من شك كذلك في أن أحداً منا لا يعارض في العناية بتلك المسائل وإعطائها ما تستحقه من البحث والمناقشة.

ولكن اجتماعنا هذا خاص بالمسائل الجوهرية التي تضمنها جدول الأعمال، وأن لها من الأهمية - بالنسبة للحزب في الوقت الحاضر - ما يحملنا على تقديم دراستها على غيرها.

وأملنا جميعاً هو أن تسير أعمال هذه الدورة سيراً يمكن من تخصيص وقت لبحث مسائل السياسة العامة وغيرها، ومن الخروج من مداولاتنا الراهنة بنتائج إيجابية لصالح الحزب في الحاضر والمستقبل.

إخواني :

لأحتاج إلى أن أقدم لكم ، في حدثي هذا ، مشروع الميثاق

الأساسي الجديد للحزب ، ولا مشروع منهاج العمل المستعجل الخاص بالفترة الراهنة ، فإنكم ستطلعون على تفاصيل المشروعين مما يعني الآن عن تناولهما بالحديث والتحليل . غير أنني أريد أن أوضح أن الميثاق الأساسي الجديد ليس مجرد قانون عادي ، بل يؤلف دستور النظام الجديد في الحزب .

ثم أريد أن أوضح أن «منهاج العمل المستعجل» - كما يدل عليه اسمه - برنامج عمل محدود يخص مشاكل المرحلة الحالية ، وقضايا الساعة الراهنة ، وأن وضع ذلك منهاج لا يتعارض مع رسم برنامج واسع ، مفصل بعيد المدى . فمن المعهود أن تتخذ الأحزاب كلا البرنامجين : المعجل والمتأجل ، وفيما يخصنا فإننا فعلاً آخذون في وضع البرنامج الكبير الذي يشمل جميع مسائل السياسة الداخلية والخارجية بكل تفصيل وتدقيق .

أما ما يتعلق بتنظيم المؤتمر فلا أريد أن أدخل في تفاصيله التي هي متروكة لنظر المجلس الحاضر ، وإنما ألت نظركم - من الآن - لمسألة هامة هي وجوب البت في كيفية تمثيل الفروع في المؤتمر حتى يكون صورة حقيقة تامة للحزب ، وتعبيرأ صادقاً كاملاً عن إرادته العامة .

فلا يخفى عليكم أن كل مؤتمر جدير بهذا الاسم يجب أن ينبثق عن السيادة الشعبية في نطاق الحزب وذلك لتتوفر له جميع شروط وخصائص الهيئة التشريعية العليا .

وقد عملنا جهدنا فيما مضى - وما زلنا نعمل - لتطبيق نظام العضوية فيسائر فروع الحزب ، ومن المعلوم أن هذا النظام

قرر في المجلس الوطني المنعقد بالدار البيضاء في 24 مايو 1957 - ونحن نلح على الفروع في التعجيل بتطبيق ذلك النظام الذي من نتائجه الأولى والكبرى: تمكين الحزب من عقد المؤتمر الوطني على أساس التمثيل النسبي لقوة الفروع ، ولو قامت الفروع بواجبها في هذا المجال لما أصبحنا نواجه الآن مشكلة البت في كيفية التمثيل في المؤتمر.

إخواني :

إن من بين المسائل الهامة التي سنبحثها في الدورة الراهنة تنظيم القيادة في الحزب على أساس التجديد وإحكام النظام، وتوزيع العمل والمسؤولية ، وتطبيق مبدأ فصل السلطات بين هيئات القيادة في الحزب .

وليست هذه بالمرة الأولى التي نبحث فيها مسألة تنظيم القيادة ، فقد سبق للمجلس الوطني - في مايو 1957 - أن قرر إحداث لجان كبرى للعمل والمسؤولية ، وهي لجنة السياسة العامة ، وللجنة الشؤون الإدارية ، وللجنة الاقتصادية ، وللجنة الصحافة ، وللجنة التأديبية .

وفعلاً انتخبت هذه اللجان في دورة المجلس الوطني المنعقد بالدار البيضاء وليست هذه اللجان باستشارية ، كما قد يظن بعض الأعضاء ، بل إنها لجان عمل ومسؤولية بدليل المهام الأساسية التي أُسندت إليها من طرف المجلس الوطني نفسه ، وبهذه المناسبة أؤكد أن اللجان الكبرى المنتخبة في المجلس الوطني الذي حدد اختصاصاتها ومسؤولياتها ، ليست بهيئات صورية وشكلية ، بل هي هيئات تساهم ، في نطاق مهامها ، في

قيادة الحزب المركزية من حيث التدبير، والتوجيه ، والتقرير .  
ومن المؤسف أن يفهم بعض الإخوان خلاف هذا ، وأن  
يتأخروا لهذا السبب فيما يظهر - عن العمل والمسؤولية داخل  
تلك اللجان الهامة .

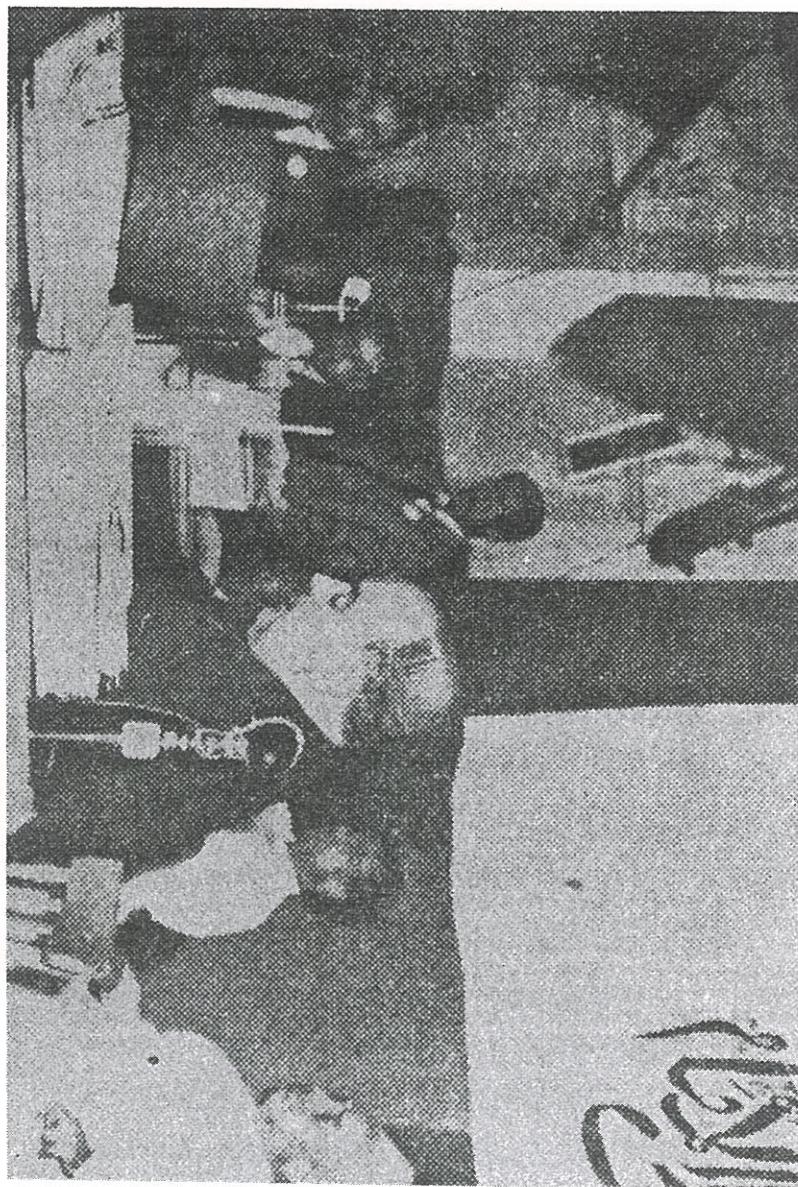
أما فيما يخص المجلس الوطني فإن النظام الجديد يقضي بأن  
يكون على نسق الهيئات المماثلة له في الأحزاب الحديثة ، وهو  
انتخابه بصفة نهائية في المؤتمر ، وإعطاؤه من الاختصاص  
والصلاحيـة ما يجعل منه الهيئة التشريعـية في الحزب خلال  
فترات انعقـاد المؤتمر الوطني .

وبهذا ستـصبح للحزب هـيئة تشـريعـية قـارـة إلى جانب الهيئة  
الـتنفيذـية والإـدارـية التي يـمثلـها الـديـوان السـيـاسـي الجـديـد ، وـمـا  
يـضـمنـه النـظـام الجـديـد لـلـحزـب - بـالـإـضـافـة إـلـى تـقوـيـة الـقيـادـة  
الـمـركـزـية وـتـجـديـد أدـواتـها - فـتـحـ المـجـالـ أمـامـ سـائـرـ العـناـصـرـ لـتـخـدمـ  
الـحزـبـ بـمـاـ تـمـلـكـهـ مـنـ موـاهـبـ وـكـفـاءـاتـ ، وـهـذـهـ أـجـدـىـ الوـسـائـلـ  
في إـعـدـادـ إـطـارـاتـ الصـالـحةـ لـلـتـسيـيرـ وـالـقـيـادـةـ .

ولـأـريـدـ أـنـ توـسـعـ فيـ هـذـهـ المـسـأـلـةـ الـهـامـةـ ، غـيرـ أـنـ أـحـبـ أـنـ  
أـخـصـ بـكـلـمـةـ وـجـيـزةـ مـاـ لـهـ عـلـاقـةـ مـنـهـ بـالـقـيـادـةـ وـهـيـاتـهـ الرـئـيـسـيـةـ .

فـلاـ جـدـالـ فيـ هـذـهـ الـحـقـيقـةـ وـهـيـ أـنـ الـواـجـبـ وـالـمـصلـحـةـ  
يـقـضـيـانـ بـالـعـملـ عـلـىـ حـسـنـ اـخـتـيـارـ الـقـادـةـ طـبـقـاـ لـلـمـبـدـأـ المشـهـورـ:  
الـرـجـلـ الصـالـحـ فـيـ الـمـكـانـ الصـالـحـ .

ولـيـسـ هـذـاـ بـالـأـمـرـ السـهـلـ ، بلـ إـنـهـ صـعـبـ بـقـدـرـ ماـ يـتـرـاعـيـ أـنـهـ  
سـهـلـ ، وـصـعـوبـتـهـ هـيـ فـيـماـ يـتـطـلـبـهـ مـنـ شـرـوطـ وـمـقـايـيسـ فـيـ اـخـتـيـارـ



أصلح الرجال لمناصب التسيير والقيادة.

ويخضع هذا الاختيار - عادةً - في الأحزاب إلى شرطين،  
ومقاييسين أساسيين هما:

- 1 - الثقة السياسية.
- 2 - القدرة على العمل.

وبالإضافة إلى كفاءة القيادة يجب أن يضمن لها باستمرار ما  
هي في حاجة إليه من تجديد يسابر التطور والنمو.

وليس من شك في أن الحزب غني بالرجال الصالحين الأكفاء  
من الشباب والمثقفين، والشعبين الذي توفر فيهم الشروط  
والمؤهلات للقيادة بأنواعها ومراتبها.

لذلك فإن مسألة اختيار القادة تنحصر في إجاده البحث عنهم  
في صفوف الحزب، ومعرفة الصالح منهم، وبهذا يمكن  
الحزب من إبرازهم إلى ميدان العمل والمسؤولية، والوسيلة  
الطبيعية للبحث عن العناصر الصالحة للتسيير والقيادة هي مراقبة  
الأعضاء العاملين مراقبة تعرف بها الأعمال والنتائج، أي قيمة  
كل واحد في مجال النشاط والمسؤولية.

وبصفة عامة فإن الحزب يفسح المجال لجميع العناصر  
الصالحة ذات الأهمية والكفاءة لتتولى مناصب القيادة  
والمسؤولية وبقدر ما يرحب الحزب بهؤلاء العاملين المقتدرين  
يرغب عن غيرهم من هواة السياسة أو من يجعلون مصلحتهم  
الخاصة فوق مصلحة الحزب فلا يبرزون إلا للظهور في  
الحفلات والتشريفات، وإن احتفظوا بأنفسهم في هيئات

الحزب فلكي يرقى بهم يوماً ما إلى أعلى الرتب والمناصب.

وجدير بجميع أعضاء الحزب ، والمسؤولين منهم خاصة ، أن يعملوا بهذه القاعدة ، وهي أن التمتع بالحقوق يقترن بأداء الواجبات ، بل إن الواجب لا يخلق حقاً أو امتيازاً لأي واحد ، وجدير كذلك بسائر العناصر أن تدرك أن العضو كلما كثرت خدماته تضاعفت واجباته ومسؤولياته ، وتحتم عليه أن يكون في كل الظروف أعظم نشاطاً ، وأحسن تدبيراً لصالح الحزب .

وبهذا يستحق أن يرقى ديمقراطياً عن طريق الانتخاب إلى الهيئات العليا ليؤدي فيها واجبات أكبر ، ويتحمل فيها مسؤوليات أعظم .

وإذا كان الحزب في احتياج دائم إلى إطارات صالحة متتجدة للتسير والقيادة فهو يحتاج كذلك في أداء مهمته لصالح الوطن والأمة ، إلى أن يتخذ من أساليب العمل ، والإصلاح ، والارتقاء ، ما يسمى «بالنقد ، والنقد الذاتي» ، وهو ما من أجلدي الوسائل - إن لم يكوننا أجداها على الإطلاق - في حسن التربية والتوجيه ، وتصحيح الأخطاء .

أما النقد فيتناول عمل الغير فرداً كان أو جماعة ، كما يتناول السير العام للحزب نفسه ، ولا ينفع النقد إلا إذا كان جهاراً ، لا همساً ، داخل الحزب حتى يطلع عليه كل من يهمه الأمر ، وللنقد شروط: هي التجدد ، والتزاهة ، والصفاء ، والآداب ، وليس في هذا النوع من النقد الحقيقي ، الصريح ، السليم ما يخل بجوهر المصلحة ، بل كل هذه الصفات تضمن للنقد مزاياه ، وهي اكتشاف ما في الأعمال والتصرفات ، والأنظمة والتطبيقات من

نقص وخطأ، ثم العمل على إصلاحهما في الحاضر، وتلافيهما في المستقبل.

وأما النقد الذاتي فيتولاه العضو بالنسبة لنفسه، ولتصرفاته، ولأعماله ليدرك هل أجاد أو أخطأ، وهل هو سائر في الطريق السوي طريق المبادئ والأهداف، والسعى في خدمتها وتحقيقها بكل إخلاص وثبات.

واستعمال أساليب النقد، والنقد الذاتي يعد من مميزات الأحزاب المحكمة النظام، القوية البنيان، فهو دليل قوتها ووحدتها ووسيلة رقيها ونموها.

ولكي نضمن كل هذا للحزب ينبغي: أن نعرف كيف ننتقد نفيناً أو غيرناً أو حزبنا، ومتى يكون النقد أو النقد الذاتي مناسباً ومفيداً حتى لا نخرج بهما عن حقيقتهما، وجدواهما، ولا نقع عن طريق سوء الإدراك والتطبيق - فيما هو خطأ، وفساد، وتحطيم.

ولا أريد أن أغفل، في هذا الحديث المقتضب عن نظام الحزب، مسألة الديمقراطية فيه، فإن القانون الأساسي القديم، والميثاق الأساسي الجديد، يضمنان تطبيق الديمقراطية داخل الحزب، وهي تقوم على حرية الرأي والتعبير عنه والنقد، والنقد الذاتي بنزاهة وأمانة، وحرية المناقشة، وانتخاب هيئات التسيير والقيادة، والمراقبة والمحاسبة، والمساواة التامة بين الأعضاء والمسؤولية عن الأفعال وتطبيق القرارات.

ولا يتنافي شيء من هذا مع واجب الاتحاد والتضامن بين

الأعضاء ، خصوصاً بين الأكثريّة والأقلية ، في تنفيذ القرارات المتتخذة بعد حرية المناقشة والمداولة وإذا كانت الحرية قوام الديموقراطية ، فهي كذلك ضمان وحدة الحزب المذهبية والعملية ، وبقدر ما يحرص الحزب على وحدته القائمة على الحرية ، في نطاق الديموقراطية يحرص كذلك على أن تسود في صفوفه روح النظام والامتثال وأن تخلو دائيرته من الكتل و«الأجنحة» التي ليس من شأنها إلا أن تحدث الخلاف والتصادم بين الآراء والأشخاص ، وتصيب الحزب بالعجز ، والفشل ، ولا يقل عن ذلك أيضاً حرص الحزب ، باسم وحدته ، على تطهير مجاله من كل عنصرية ، وعصبية ، وأنانية .

فالحزب وحدة لا تتجزأ ، وكتلة متراسمة ، تستمد قوتها من الواجب ، والحرية ، والصالح العام .

وإن من واجبات الحزب علينا :

1 - الغيرة عليه ، والدفاع عنه مهما كلفنا هذا من ثمن وتضحيّة .

2 - دوام الثقة به وبقيادته المنتخبة الصالحة .

3 - اليقظة السياسية المستمرة والمراقبة الحازمة لاكتشاف عناصر الشر والسوء التي قد تندس في الصفوف بغية الفساد من تشويه السمعة ، وعرقلة الأعمال ، والتجمس ، وفضح الأسرار ، وإحباط النشاط السياسي .

فلنكن إذن يقظين متبعين لحماية كيان الحزب ، والدفاع عن شؤونه ومصالحه ، وتطهير صفوفه من كل عنصر غير صالح ، فالتطهير دواء وصلاح ، وليس بداء وفساد أبداً .

**إخواني :**

هذه نقطة أساسية بنظام الحزب تعرضت لها بكل إيجاز إما تذكيراً وإما توضيحاً، وقصدني المساهمة في توجيه المداولات الراهنة نحو هدفها المنشود الذي هو تزويد الحزب - في مرحلته الجديدة - بكل ما يحتاج إليه من وسائل ومقومات في نظامه، ودعوه ووجهته، إذ بهذا نستطيع أن نجعل من حزبنا حزباً ذا كيان أقوى ونظام أحكم ، وعمل أجدى .

فإذا حققنا هذا - ونحن قادرون على تحقيقه لو صحت العزائم ، ونشطت الهمم - فإننا لا نبرهن فقط على الوفاء لمبادئنا السامية ، والعمل في سبيل مثمنا العليا لصالح البلاد وأهلها ، بل نبرهن أيضاً بذلك على حسن تقدير حاجات الحزب ، وتطوراته ، وأهدافه . فالحزب جدير بما بهذا كله ، هذا الحزب الذي امتزجت حياته بحياة ، والذي عاركنا بكل ثبات وامتحن الصابرون منا في سبيله ، فكانوا رجالاً صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، نعم ، هذا الحزب الذي هو بنا ولنا جميعاً يتطلب منا أن نفك اليوم في أمره تفكيراً جديداً ، وجريأة ، وإيجابياً لنجعل منه أصلح أداة للعمل ، وأقوى سلاح للكفاح ، وأضمن وسيلة للنصر المبين .

**إخواني :**

إن مهمتنا اليوم هي تنظيم الحزب عامة ومؤتمره الوطني خاصة ، ومعنى هذا أننا سنفتح مرحلة جديدة حاسمة في تاريخ الحزب وحياته في الحاضر والمستقبل وليس مسألة النظام الجديد مسألة تحصر في سن قانون أساسي ، ورسم برنامج

عملي، وإن كان هذا عملاً ضرورياً ومهماً في حد ذاته، ولكنه يجب أن لا يكون كلا القانون والبرنامنج مجرد مواد محررة، ومنسقة، بل يجب أن يكون كلاهما مستمدًا من روح، وفلسفة، ورامياً إلى هدف، وغاية في القريب والبعيد.

وبعبارة أخرى يجب أن نهتم كل الاهتمام بالعنصر الأول من عناصر القوة في كل حزب، وأعني بهذا: المذهب السياسي أو فلسفة الحزب. مما لا شك فيه أن لحزينا مذهبها السياسي وفلسفته التوجيهية، بل لا مغalaة في القول بأن حزينا في المغرب كان وما فتىء حزب الأفكار النيرة، والاتجاهات الواضحة، والموافق الجريئة، وأن هذه الأفكار والاتجاهات والمواقف هي التي تنتشر وتنتصر كل يوم في الشعب، بل إنها أخذت تفرض نفسها اليوم حتى على المسؤولين الذين طالما حاربوا بكل وسيلة طمعاً في القضاء عليها، ولكن فاتهم أن محاربة الأفكار واضطهاد دعاتها المؤمنين الصادقين أجدى وسيلة في انتشارها وانتصارها.

نعم إن لحزينا رصيداً هاماً من المبادئ والأفكار، والاتجاهات والمواقف. وكلها تؤلف عناصر أساسية في مذهبها وفلسفته ولكن الوقت قد حان لإعادة النظر في مذهب الحزب وفلسفته للتقوية، والتتجديد، والتوضيح، والتحديد وفعلاً فإن المشرفين المقدمين إلى المجلس، وهما الميثاق الأساسي الجديد، ومنهاج العمل المستعجل، قد روعي فيهما ما تقتضيه فلسفة الحزب من تقسير وتطوير. وبعبارة أخرى يجب أن نحدد من جديد ماهية الحزب وحقيقة كمذهب وفلسفة. وعمل كهذا

يجب أن يكون نقطة البداية والانطلاق بالنسبة للحزب وأرى أن مذهبنا وفلسفتنا ، كحزب سياسي ، لا يخرجان - في جوهرهما - عن ثلاثة عناصر هي :

أولاً - القومية العربية المتحررة .

ثانياً - الديمقراطية المثلية .

ثالثاً - التقدمية الاشتراكية .

وأحرص على أن أذكر هذه العناصر الفلسفية السياسية مقرونة بأوصافها حتى لا يكون في الأمر أي اشتباه والتباس ، فليست كل قومية برشيدة ، ولا كل ديمقراطية بصالحة ، ولا كل تقدمية باشتراكية .

وإليكم البيان والتفصيل :

**أولاً - القومية العربية المتحررة :**

إن كل قومية تقوم على مبدأ التمسك بالقوم الذي تتألف منهم الأمة . وليست تقوم الأمة - في تعريف أحدث المفكرين والباحثين - على أساس الجنس والعنصر ، والسلالة ، ولا على الدين ، واللغة ، والإقليم ، بل حقيقة القومية الأصلية الحديثة أنها ليست شيئاً من هذا ختماً ولزوماً ، وقد تشتمل على تلك العناصر كلها أو بعضها ، ولكنها قبل كل شيء : فكرة ، وشعور ، وإرادة .

وما أكثر الأمثلة التي توضح وتؤيد حقيقة القومية بما لا يترك مجالاً للشك . والآن ما هي القومية التي نختارها كأحد أسس مذهبنا وفلسفتنا في السياسة ؟

إنها القومية الرشيدة، وأشار بها إلى غير القومية الزائفة التي تخرج ب أصحابها عن حدود العقل، والحكمة، والإنسانية، إذ تقوم على العنصرية، والعصبية، والشعوبية والعداوة للغير. وقد كانت هذه القومية شرًا مستطيراً في عصر القوميات الضيقة، وجرت على الأمم والإنسانية حروباً مدمراً، وحالت دون تقارب الدول وتفاهم الأمم، وتعاونها جمِيعاً باسم الإنسانية والمصلحة المشتركة ولكن تقدم العلم، ورقي العقل، وتطور الحياة الإنسانية غير مقاييس القومية، فأصبحت أكثر إنسانية، وهكذا صار القومي هو من يحب وطنه وأهله دون أن يضيق هذا الحب عن الإنسانية، فهو يمد يده مبسوطة ليصافح بها يد الغير، بدل أن يمدها مقبوسة ليضر بها. فقوميتنا المختارة هي من هذا النوع المرتكز على الفضيلة، والوطنية، والإنسانية، والعقل والحكمة، والصلاح.

وليس اتخاذ القومية مذهبًا بشيء جديد في حزبنا الذي كان يسمى في الأول بـ «الحركة القومية» أو بحركة العمل القومي، وذلك ما بين سنة 1937 وسنة 1946 ، وهو تاريخ تأسيس الحزب تحت عنوانه الحالي : «الشوري والاستقلال» باسم القومية اتجهنا بالحركة الوطنية المغربية في اتجاهها الجديد: اتجاه الحرية، والديمقراطية، والتقدمية.

وباسم القومية كذلك حاربنا الاستعمار وحمايته المزورة الباطلة. ونعتقد أن القومية دائمًا خالدة كالوطنية الفاضلة، والقيم الإنسانية والأخلاقية، والسياسية السامية.

كما نعتقد أن كل قومية رشيدة لا بد أن تكون صالحة، فهي

بهذا تجعل من العمل القومي نفسه سبيلاً لتحقيق الأهداف الاجتماعية من رقي ، وعدالة ، ورفاهية للسواد الأعظم من الأمة . وهذا يجعلنا نؤمن بأن القومية لا ينتهي دورها ووظيفتها في المغرب بإعلان الاستقلال ، لأن رسالتها دائمة خالدة ، وهي أن تقيم هذا الاستقلال على أساس متينة ، وتعمل للمحافظة عليه وحمايته ، وجعله في صالح البلاد والأمة وهو ما يتأتى بتحقيق معانيه وشمولاته من رفع مستوى الشعب المادي والمعنوي وإسعاد الجماهير ، وإقامة الحياة في المجتمع على الوئام والتافق ، والإخاء والتضامن . ومعنى هذا أن العمل لا يكون قومياً إلا إذا كان عملاً في سبيل الصالح العام . وإذا كنا قد اخترنا القومية كأحد أسس فلسفتنا السياسية ، فإن قوميتنا بعيدة عن أن تكون صيغة وإقليمية ، بل هي جزء لا يتجزأ من قومية أوسع وأشمل ، هي القومية العربية المتحررة .

وغمي عن البيان أن القومية العربية تعتمد في جوهرها على اللغة والثقافة والتاريخ ، والمصلحة المشتركة . وتعتبر أن العرب ، في مختلف أقطارهم ، يؤلفون أمة عربية واحدة ، ذات مقومات حضارية ، وخصائص ومميزات ، ومصالح وأهداف مشتركة ، وبهذا تكون القومية العربية أحسن مثال للقومية كفكرة ، وشعور ، وإرادة .

وإذا سلمنا بوجود الأمة العربية الكبرى وجب أن نسلم كذلك بالقومية العربية كعقيدة وحركة وقوة . ولقد أصبحت القومية العربية اليوم غيرها بالأمس ، فتطورت مع الزمان ، وسايرت الحياة ، وفرضت نفسها كمذهب وفلسفة لنظام المجتمع . وهكذا

ارتکزت القومية العربية على الواقع، هو واقع الأمة العربية، وعلى الإيجابية لصالح المجموع العربي.

ومن هنا أخذت القومية العربية في طورها الجديد الصفتين الغالبتين عليها وهما التحرر والتحرير، فالقومية العربية في مفهومها الراهن قومية متحررة في نفسها كما هي تحريرية في هدفها وخطتها.

أما المشمول بالإيجابي للقومية العربية المتحررة فسياسي، واجتماعي واقتصادي، ودولي.

وبعبارة أوضح، إن القومية العربية تهدف إلى تحرير سائر أقطار الأمة العربية، وجميع العرب في الميادين الداخلية والخارجية ليصبحوا أمة راقية، قوية، جديرة بكل تقدير واحترام، وقدرة على تبوء مكانها الرفيع بين الأمم والدول.

وكما ترمي القومية العربية المتحررة إلى تحرير جميع بلاد العروبة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ودولياً، فكذلك ترمي إلى توحيد الأمة العربية، فهي لا تعرف بالتجزئة، والانفصال، والانعزal وتذهب في هذا إلى اعتبار استقلال كل قطر عربي لا يعني هذا القطر نفسه عن القيام بواجب الكفاح والتضحية في سبيل استقلال غيره من الأقطار العربية الأخرى. وباختصار فإن القومية العربية تعتبر جميع العرب أمة واحدة، لها مصلحة واحدة، سواء داخل المجموع الأكبر أو خارجه، كما تعمل على خدمة هذا المجموع بما يضمن له الرقي، والقوة، والسلامة، ثم إن القومية العربية ليست بانعزالية ت يريد أن ينطوي العرب على أنفسهم، ويعيشوا في محیطهم كأن غيرهم في العالم لا يعندهم،

بل إن القومية العربية على عكس هذا، مرتبطة بشعوب العالم ودوله، فهي تتبادل معهم المودة والصداقة، والمصلحة، والتعاون، ولكن دون أن تنحاز لفريق دون فريق، أو تحالف مع كتلة ضد أخرى، فإذا كانت المذاهب والأحلاف تتوزع عالم اليوم فتجعل منه دولاً رأسمالية وأخرى شيوعية، تعيش بعضها مع بعض في خلاف وتطاحن، فإن القومية العربية تريد أن تبعد جميع دولها عن الأخطاء، والأخطار، والآفات التي في تلك المذاهب أو الأحلاف، ولهذا كانت القومية العربية مستقلة وتحررية بكل ما في الكلمتين من مدلول. وتجلى القومية العربية المتطرفة المتقدمة في حقيقتها الإنسانية الإصلاحية، والانقلابية الثورية، ولهذا استطاعت في السنين الأخيرة أن تخرج غير واحد من أقطار العروبة من الأوضاع الفاسدة التي كانت تسود المجتمع والدولة، وتقيم بدلها أوضاعاً جديدة لصالح الفرد والجماعة في المحيط العربي الخاص أو العام.

إخواني :

هذه باختصار هي القومية العربية المتحركة التي تعتبر اليوم القوة الدافعة، والأداة الفعالة، والآلية المحركة في العالم العربي الجديد الذي حقق وما فتئ يحقق - في مراحل نهضته ووثبته - أهداف الانقلاب الوطني، والثورة الشعبية. والمغرب، بصفته قطراً عربياً، جزء لا يتجزأ من عالم العروبة الجديدة، ومن القومية العربية الوثابة. باسم هذه القومية العربية المتحركة حارب حربنا حلف بغداد الذي مزق وحدة العرب، وعرقل سير الجامعة العربية وأوجد الخلاف والتطاحن

بين الدول العربية ، وربط بعضها بركاب دول الاستعمار وال الحرب ، وقد حاربنا ذلك الحلف المشؤوم مع العرب ولصالح العرب ، كما حاربناه وقتما كان المغرب وشيك الانضمام إليه مما لا حاجة إلى إطالة القول فيه .

وباسم القومية العربي كذلك عارضنا سياسة التبعية والانحياز إلى الكتلة الغربية الاستعمارية ، وباسم القومية العربية أيضاً ناضلنا في سبيل انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية غير عابئين بالتعللات والأعذار الرسمية الواهية وأضيف أنه باسم القومية العربية أيدنا كفاح العرب في سبيل استكمال حريةهم ، وسيادتهم ، واستقلالهم ، ووحدتهم ، وأخيراً باسم القومية العربية طالبنا الحكومة المغربية بالتعجل بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة ثم بحكومة الثورة العراقية الظافرة ، وبحكومة الجزائر المجاهدة .

إخواني :

لقد كنا في كل هذا وغيره بعيدى النظر - كما قالت لنا إحدى الشخصيات العربية الشورية - وذلك أن أفكارنا ، وموافقنا ، ومطالعنا في صالح القومية العربية ، والمغرب الذي هو منها وإليها ، هي التي انتصرت ، وتنتصر ، وستنتصر أكثر ، لأنها حق ، وصواب ، ومصلحة ، وأي دليل على هذا أقوى من انهيار حلف بغداد الذي دالت دولته الباغية ، ومن قرار انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية التي أبرق لنا أمينها العام جواباً على برقة التهنئة قائلاً بالللغة :

«قد تلقيت برقتيكم بكل غبطة وسرور ، وإنني لسعيد بالقرار

المتخذ في شأن الانضمام إلى الجامعة العربية، فأهنتكم كما  
أهنيء أعضاء حزب الشورى والاستقلال تقديرًا لجميع  
مساعيكم وجهودكم التي كللت اليوم بالتوفيق والنجاح».

الأمين العام لجامعة الدول العربية

عبد الخالق حسونة

ونحن أيضًا نعتز بهذا النصر، ونهنىء أنفسنا، قبل غيرنا،  
بالقرار الذي طالما ناضلنا بجميع الوسائل لاتخاذة في صالح  
المغرب والعروبة، كما نسعد بالتحاق بلادنا رسمياً بركتب  
القومية العربية، لا عن طريق حلف بغداد المشؤوم، كما كان  
يراد منه، بل عن طريق المنظمة العربية التي تأمل لها - في عهد  
الوثبة الشعبية في الشرق العربي - كامل التوفيق والتأييد.

هكذا أيها الإخوان قام حزبكم الأمين - منذ نشأته الأولى -  
على التمسك بعهد العروبة، والدعوة إليها، والعمل في سبيل  
نصرتها، سواء زمن الاستعمار، أو في عهد الاستقلال.

وبكلمة صريحة فاصلة: إن حزبنا الذي ما فتئ ، وسيظل  
ثابتاً على العهد يعلن من جديد، وذلك بصفته حزباً قومياً مغربياً ،  
أنه حزب القومية العربية المتحركة في هذا القطر من عالم  
العروبة الناهضة الولادة .

وأختم الحديث عن القومية في فلسفة الحزب بالكلمة القيمة  
التي فاه بها أحد قادة القومية العربية المتحركة في الشرق حيث  
قال :

«انظر إلى العرب كيف كانوا قديماً ، لقد طلبوا السماء فملكونا

الأرض ، وعندما اقتصروا على طلب الأرض أضاعوها والسماء أيضاً واليوم لا يسيطر العرب على حياتهم حتى يؤمنوا بالخلود ، ولا تعود إليهم ملكية أرضهم حتى يؤمنوا بالجنة من جديد».

### ثانياً - الديمقراطية المثلث

وأنقل الآن من الكلام عن الأساس الأول لفلسفة الحزب : القومية العربية المتحركة ، إلى الحديث عن الأساس الثاني الذي أسميه بالديمقراطية المثلث . لقد قلت سابقاً : إن كل ديمقراطية ليست بصالحة ، ولهذا يجب أن نسأل : ما هي الديمقراطية الحقة السليمة التي نريد أن تسود وطننا الحر المستقل ؟

لا جدال في أن المغرب ديمقراطي بالطبع والفطرة ، ولهذا سمى المغاربة الأقحاح أنفسهم « بالأحرار » أو الأمازيغ .

ولا جدال أيضاً في أن حزينا - منذ نشأ كحركة قومية مغربية وهو قائم على « الشورى » كأحد مبادئه الأساسية ، وعلى محاربة « الاستبداد » والعمل لإقامة النهضة القومية على ديمقراطية سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية لصالح الشعب .

ولقد كان هذا وما يزال أحد الأهداف الكبرى التي نص عليها القانون الأساسي للحزب ، وعمل لها أعضاؤه ، وتحملوا في سبيلها كل محنـة ، وحرمانـاً واضطهـادـاً . ومن ينكر أنه لولا موافقـة حزبـ الشورـىـ والـاستـقلـالـ ، وـمعـارـضـتـهـ ، وـعـرـاـكـهـ ، وـتـضـحـيـتـهـ فيـ سـيـلـ الـحـرـيـةـ وـالـدـيمـقـرـاطـيـةـ لـكـانـ الشـعـبـ يـعـيـشـ الـيـوـمـ تـحـتـ أـفـطـعـ دـكـتـاتـورـيـةـ باـغـيـةـ ، إـجـرـامـيـةـ ، مـخـرـبـةـ ؟ـ وـإـذـاـ جـادـلـ فـيـ هـذـاـ أـشـبـاعـ

الطغيان فإن الفضل لا يعرف إلا ذووه ، كما يقال !

ويقوم جوهر الشورى على الإيمان بسيادة الأمة ، هذه السيادة التي عبر عنها القرآن الكريم في آية الشورى بقوله : ﴿ وَأُمُرُّهُمْ شُورٌ بَيْنَهُمْ ﴾ .

وقوام الشورى في الإسلام : الحرية ، وهي التي عبر عنها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حيث قال :

«كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرازاً؟» فتلك الآية الخالدة ، آية الشورى ، وهذه الكلمة العمريّة الرائعة ، كلتاها خير تعبير عن حقيقة الثورة التي أتى بها الإسلام وحقّيقها المسلمين في الصدر الأول من تاريخهم العظيم . وبذلك سبق الإسلام جميع الثورات التحريرية الكبرى التي قامت بعده بقرون عديدة لتحرير الفرد والمجتمع ، وضمان رقيهما وسلامتهما .

فالديمقراطية - كما أسمتها تعاليم الإسلام الروحية . والأخلاقية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية - لا تختلف في شيء عن جوهر الديمقراطية العصرية الصحيحة ، فعبارة : وأمرهم شورى بينهم ، تؤدي نفس المعنى الذي تعبّر عنه كلمة : الديمقراطية ، وهي مشتقة من لفظين يونانيين معناهما : حكم الناس أو الشعب بالشعب .

وإذا كانت تقوم كل من الشورى والديمقراطية على سيادة الأمة ، والحرية ، فكذلك تقوم كلتاها على مبادئ أساسية أخرى هي :

المساواة بين الجميع أمام القانون ، والعدالة ، والإخاء ،

والتعاون ، والانتخاب ، وتكافؤ الفرص في معرك الحياة ، وبعبارة أخرى ، إن الشورى والديمقراطية ترتكزان على الحكم الصالح ، وسيادة القانون الحق ، والعدالة الاجتماعية ، والحرية السياسية ، والرفاهية الاقتصادية .

وهذا النوع من الفلسفة والنظام هو ما آمنا به ، كما عملنا ليصبح حقيقة المجتمع والدولة في المغرب المستقل .

وما أبعد الديمقراطية المثلى التي ننصر دعوتها بكل ما نستطيع عن «شبح» الشورى كما هي مفروضة على المغرب اليوم ، فإنما «شوراهم» مسخ وتشويه لحقيقة الشورى الإسلامية ، والديمقراطية الصحيحة .

ولهذا نواصل العمل للقضاء على هذه الأشكال الزائفة وإقامة أنظمة ومؤسسات تتحقق بها شورى الحكم ، وديمقراطية الدولة لصالح البلاد والأمة .

فباسم الشورى الحقة ، والديمقراطية المثلى حاربنا كل ظلم وفساد ، وكل فوضى وانحلال ، وكل خداع وضلال .

كما حاربنا باسمهما كل استبداد مقنع يدعى خدمة الناس عن طريق القهر ، والقوة ، والسيطرة ، لأنه - في زعمه - الطريق الذي يحقق الخير العام ، ولكننا إن سلمنا ، ولو جدلاً ، بأن حكومة الاستبداد المقنع قد تحقق بعض الأعمال ، وتتفذ بعض المشاريع ، فإن كل هذا لا يتم إلا بدفع مقابل ثقيل خطير هو ما يتحمله الشعب قهراً من تكاليف وتضحيات أقلها حرمانهم من أعز وأقدس ما يملكون ، وهو الشرف والكرامة ، والحقوق ،

والحرفيات ، ولهذا نقابل دعاوى المستبددين الظالمين ، ونعارض خطط البغاء المخادعين في كل مناسبة وحين صالحين في وجههم مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «كيف تستبعدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرازاً» .

إنه لا مبرر مطلقاً للاستبداد في نظرنا ، ولا يستطيع أي مستبد مهما بلغ من المكر والخداع ، أن يقنعنا بأن الاستبداد صلاح ، ووسيلة للخير العام .

ومن دعاوى المستبددين ، ومزاعمهم الباطلة أيضاً أن الشعب المغربي جاهل وقاصر ، فهو غير ناضج - في قولهم - لحكم الديمقراطية وأنه لمن السهل أن نرد على هذه الدعاوى والمزاعم بأن الشعب الذي كان ناضجاً لنيل الاستقلال لا يمكن أن يكون إلا ناضجاً كذلك للتمتع بالحقوق والحرفيات في ظل الديمقراطية الصحيحة كما يسهل الرد على تلك الترهات بأن الشعب الذي أبى أن يعيش تحت سيطرة الأجانب زمان الاستعمار ، ليس من شأنه إلا أن يأبى كذلك حياة الذلة والمهانة والحرمان في عهد الاستقلال .

ومن سخافات وأباطيل أنصار الاستبداد المقنع أن الخوف على الشعب من سوء استعمال الحرية ، وسوء تصرف المواطنين في ممارسة الحقوق ، وارتکابهم للأخطاء في مزاولة السيادة وتحمل ما ينجم عنها من تبعات ومسؤوليات ، يعد - في منطقهم الأعوج - من أهم الأسباب التي تحول دون التعجيل بتمكين الشعب من أنظمة الحرية والديمقراطية ، وفاتهم أن كل علم بالتعلم ، وكل تجربة بالعمل ، وكل إتقان بالتدريب ، وكل مهارة

بطول المزاولة والممارسة ، وفاتهم أيضاً أن كل واحد يختار ويفضل أن ينطليء وهو يتمتع بحقه وحريته على أن يمنع ويحرم منها بدعوى خشية الخطأ ، والعمل لخلافه .

هذه شبّهات وتعلّلات المستبدّين الذين يقيّمون حرية تصرّفهم في الرقاب والأموال والحقوق على أنقاض حرية الناس من المغلوبين على أمرهم ، والمحكومين المستضعفين ، والمعذّبين في الأرض . وتلك حججنا في رد شبّهات الظالّمين ، ودمغ باطل المخادعين الذين يتخلّون الحرية والديمقراطية ترلفاً ، ولا يسلكون هذا المسلك إلا نفاقاً وخداعاً ، واكتفاء بالأسئلة دون المسئيات ، وكل هذا ليس من شأنه إلا أن يزيد الحزب تمسّكاً بالشورى الإسلامية ، والديمقراطية المثلثي ، كما يضاعف الجهود والمساعي التي ما فئت بتبذلها المعارضة في سبيل الصالح العام ، ولا يضمن هذا غير نظام الديمقراطية الحقة السليمة التي وصفها أحد أقطاب الأمة العربية الناهضة إذ قال مخاطباً جماهير الشعب :

«إنها ديمقراطية تستمد إرادتها من إرادتكم ، وتستمد وجودها من وجودكم ، ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال أو الاستبداد» .

هذه هي الديمقراطية المثلثي التي تشقّ اليوم طريقها بقيادة حزبنا الداعي إليها ، المناضل عنها بعزم وثبات ، الباني لها ، غداً ، في المجتمع المغربي الجديد .

### ثالثاً - التقدّمية الاشتراكية :

بعد الحديث عن القومية العربية المتحررة ، والديمقراطية

المثلى ، بقى أن أتحدث عن الأساس الثالث لفلسفة الحزب :  
التقدمية الاشتراكية .

ولماذا أقول : التقدمية الاشتراكية ، ولا أكتفي بالاشتراكية  
وحدها ؟

والجواب على هذا السؤال سأأتي مفصلاً فيما يتلو من  
ال الحديث : إن الاشتراكية فلسفة اقتصادية واجتماعية معروفة ،  
ولا توجد اشتراكية واحدة ، بل الاشتراكية أشكال ، ونحن لا  
نقبل الاشتراكية ولا نقتبسها ولا نأخذها على علاتها ، بل لنا عليها  
مأخذ أساسية ، وباختصار ، فاشتراكيتنا مطبوعة بطابعنا القومي  
لا بالطبع الأجنبي الذي لا يتلاءم مع ظروفنا الخاصة .  
وخصوصيات حياتنا ، ومتطلبات تطورنا .

أما مأخذنا الجوهرية على الاشتراكية الماركسية فهي أنها  
تضحي بالروح في سبيل المادة ، وبالفرد في صالح الدولة ،  
 وأنها تقوم على حرب الطبقات رامية بهذا إلى سيطرة إحداها  
على الأخرى ، وإنها - من أجل هذا - تقيم الحكم دكتاتورياً ،  
كوسيلة فعالة - في نظرها - لتحقيق الأهداف الشورية ، وأنها إذ  
تحارب الرأسمالية الفردية تحل محلها رأسامة الدولة مع ما  
تجره من السيطرة الإدارية المسماة «بالبروقراطية» وغنى عن  
البيان أن تدخل الدولة في الحياة العامة ، واستيلاءها على  
النشاط الاقتصادي واحتكارها لموارد ووسائل الإنتاج ، كل هذا  
يشل النشاط الفردي ، ويطبع الدولة بطبع التضخم الذي يثقل  
كاملها بأكثر مما لها - أصلاً وعادةً - من مهام وختصارات .

وهكذا تعمل الماركسية على بناء مجتمع تسود وتحكم فيه

الدولة ، وتهيمن فيه على كل شيء مما يجعل الحكم دكتاتوريًّا ، والاقتصاد احتكاراً ، والرأسمال دولياً ، والفرد ضحية ، والمجتمع آلة .

وكل هذا يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع ، ومحاربة الوطنية والقومية ، ومعارضة الحرية والديمقراطية في نظامهما الصحيح .

وبخلاف هذا : الاشتراكية التي تأخذها من أسس مذهبنا الفلسفي ، وخطتنا السياسية . فهي اشتراكية ترمي إلى إصلاح أوضاع المجتمع على أساس التوازن بين الحقوق والواجبات سواء بالنسبة للفرد أو الدولة .

وبهذا تكون اشتراكيتنا من صميم الديمقراطية الحقة ، وإذا تركز على تحرير الفرد والمجتمع معاً ، فلا تضحي بأحدهما لفائدة الآخر ، بل تحرص على حفظ التوازن التام الدائم بينهما في سائر الميادين .

كما أن اشتراكيتنا متناسقة مع القومية المتحررة التي تستهدف تطوير المجتمع القومي وتجديده ، وضمان كل وسائل الرقي لأفراده ولمجموعه ، فهي بهذا عريقة في التقدمية ، ولا تعتمد على الإصلاح الشكلي ، والتجديد الجزئي ، والتطور البطيء ، بل تريد خلق مجتمع جديد متحرر بواسطة الإصلاح الانقلابي الذي هو طبيعي وضروري في كل مجتمع يريد حقاً تجديد الوضع ، والنظام ، والحياة .

وبعبارة ، لا سبيل إلى إقامة مجتمع قوميديمقراطي تقدمي اشتراكي بمجرد الوسائل العادية البطيئة ، بل بالانقلاب الحقيقي .

الشامل الذي لا يتم إلا بالنضال الشعبي ، ولهذا فاشتراكتنا ليست تقدمية في مبادئها وأهدافها فحسب ، بل حتى في وسائلها التي هي جريئة وفعالة إلى حد الثورة والانقلاب على أوضاع التأخر والانحطاط والفساد .

وبعدما تحدثت عن الاشتراكية السليمة في مذهبنا ، ونفيت عنها كل ما نأخذه على الماركسية من مأخذ ، بقي أن أنسب التقدمية الاشتراكية التي هي من عناصر فلسفة الحزب .

إن تقدميتنا الاشتراكية مذهب مستقل يتألف من الاشتراكية الإسلامية ، ومن جميع مزايا الاشتراكية الحديثة .

ومن مقومات التقدمية الاشتراكية - كما نأخذ بها - الكفاح ضد الاستغلال الداخلي سواء جاء من الأجانب أو من الأهالي أنفسهم ، والعمل للقضاء على الرجعية ، والوصولية والانهزامية ، والإقطاعية ، والاحتكار ، وسيطرة رأس المال على الدولة في الحكم والسياسة .

وفي نفس الوقت ترمي التقدمية الاشتراكية إلى تحرير الاقتصاد القومي لتدعم السيادة والاستقلال ، وإلى القضاء على كل نظام مرتكز على الظلم الاجتماعي بواسطة الأنظمة والفوارات والامتيازات ، وإلى ضمان الخدمات العامة لسائر المواطنين على السواء وتمكينهم أيضاً من تكافؤ الفرص في الحياة ، وتهدف التقدمية الاشتراكية بصفة عامة إلى إقامة عدالة اجتماعية واقتصادية نتيجة التخطيط والتصميم ، وسلوك كل نظام يكفل عدم خضوع طبقة لأخرى ، وتحرير الفرد والمجتمع من كل استغلال وتسخير ، والتقليل ما أمكن من الفوارق الاجتماعية ،

وتدير الاقتصاد العام لصالح الأمة دون الإخلال بالنشاط الفردي أي بمواهب الفرد وإمكانياته وإنجازاته.

وإذا كانت التقدمية الاشتراكية تحارب أضرار الرأسمالية الفردية ، وتعارض رأسمالية الدولة ، فإنها ليست ضد الرأسمال الوطني الذي تقضي مصلحة البلاد والشعب بتشجيعه ومراقبته ، وتنظيمه بما يكفل تقدم وازدهار الاقتصاد القومي عن طريق التطوير والتحرير ، وتنمية الإنتاج . فإذا خضع الرأسمال الوطني لرقابة الدولة كما يقتضيه الصالح العام ، وإذا كان أمره سليماً مما يخالف مصلحة البلاد والأمة ، وإذا كان بعيداً عن كل نوع من التدخل في الحكم وعن كل سيطرة على السياسة العامة ، فهو رأسمال متجانس مع النظام الاقتصادي الصالح الذي يجمع بين مزايا الحرية الاقتصادية ، ومزايا التوجيه والرقابة من طرف الدولة .

وبكلمة مختصرة ، إن التقدمية الاشتراكية - عندنا - ليست رأسمالية ولا ماركسية ، ولا شيوعية ، ولا دكتاتورية ، بل هي اشتراكية متزنة ، رشيدة ، سليمة ، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع .

هذه باختصار هي أسس فلسفة الحزب ، وأعني : القومية العربية المتحررة - والديمقراطية المثلثي - والتقدمية الاشتراكية .

أما وسائلنا الفعالة لتحقيق كل هذا فهي - كما تقدم - الانقلاب بالوسائل المشروعة .

ولقد كانت وما فتئت تلك الفلسفة المحرك لدعونا ، وسياستنا ، وخطتنا باسم المعارضة .

ولست في حاجة إلى التحدث في هذه المناسبة عن المعارضة التي اضططعنا ب مهمتها منذ سنوات ، والتي ما زلنا نؤدي رسالتها باسم الشعب ولصالح الشعب ، وإنما أريد أن أتحدث الآن عنها بقدر ما لها من صلة بخطتنا في العمل والنشاط ، والنضال ، فأذكر أولاً بهذه الحقيقة وهي أن كل بلاد تحرم من صوت المعارضة ، بلاد تخاصم الحرية وتخشى الحرية ، وتخاف من الأحرار ، وهي لا تخشى ولا تخاف إلا لما يسود فيها من ظلم وفساد واستبداد ، واستغلال ، بل إن هذه الخشية وهذا الخوف إنما هما من الشعب ، وضد الشعب .

وقد تعرضت معارضتنا لأنواع من الاضطهاد والمحنة ، وتحملت كثيراً من الأذى والعذاب في رجالها ، وصحفها وحركاتها ، ومنظماتها ، ولكن هذا لم يفت في عضد المعارضة ، بل زادها ثباتاً وقوة ، كما زاد خصومها فضيحة شنعاء وشهرة شوهاء .

وبالرغم مما كان يروجه أولئك الخصوم من تهم باطلة ، وهي أن المعارضة متطرفة وهدامية ، وديماغوجية ، فقد واصلت طريقها غير عابئة بتلك التهم المغرضة التي كلها زيف وسخافة .

أما حقيقة المعارضة فهي أنها كانت وما تزال - ككل معارضة - تعمل على هدم الباطل والفساد ، والاستبداد والاستغلال ، كما تعمل في نفس الوقت ، على نصر الحق والإصلاح ، والحرية والمساواة ، والعدالة بواسطة الأنظمة الجديدة الصالحة ، والمنشآت العمرانية القيمة .

وكيفما فعلت المعارضة فإن خصومها يحاولون ما استطاعوا

التقول عليها واتهامها، ومضايقتها بكل وسيلة. ولو كان المسؤولون على جانب من رحابة الصدر، وسعة الفكر، والفهم الصحيح للحرية، والتقدير التام للرأي العام، وحسن الاعتبار لكل رقابة ونقد، لكان موقفهم من المعارضة هو موقف الذين يدركون مسؤولياتهم حق الإدراك، ويعرفون للمعارضة بحقها، ويتعاونون معها على البر والتقوى.

ومهما يكن فإنه لا يجد لهم أن يستمروا في قذف المعارضة بما هي منه براء، ونسألهـم : هل من المغalaة والهدم، والديماغوجية - مثلاً - موقف المعارضة ضد حلف بغداد، أو في سبيل انضمام المغرب إلى الجامعة العربية، أو من أجل الحياد الإيجابي، وعدم الدخول في الأحلاف، وعدم الانحياز لأية كتلة، أو تحقيق الجلاء التام عن المغرب ، أو تشريع الحريات العامة، أو تحرير وتطوير الاقتصاد، أو رفض كل مساعدة مالية أجنبية مشروطة ، أو إجراء انتخابات حرة نزيهة ، أو تطهير البلاد والدولة من عناصر الخيانة والإقطاع والاستغلال ، أو القضاء على الاستبداد السياسي ، والظلم الاجتماعي ، أو إقامة حكم قومي اتحادي بدل الحكم الحزبي الفاسد، أو إقرار نظام يقوم على الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية ، لصالح الشعب؟

فإذا كان شيء من هذا كله في نظر الحكومة المفروضة سلبياً وهداماً، ومخالفاً لمصلحة البلاد والأمة ، فكيف يكون البناء والعمل الإيجابي؟ وهل كانت كذلك سياستها سلبية وهدامية وديماغوجية وقتما أعلنت مبدأ عدم التبعية وعدم الانحياز ،

وحيثما اضطرت إلى التخلص من توريط المغرب في حلف بغداد، أو الإنجام عن الزج بالبلاد في حلف خطير كمعاهدة الدفاع المشترك، ويوم أن طالبت - ولو مؤخراً - بالجلاء أو وعدت بقانون الحريات، أو قررت مؤخراً كذلك الانضمام إلى الجامعة العربية، ألم تنهج الحكومة بهذا خطة المعارضة التي طالما وصفتها بغير أوصافها الحقيقة؟ أما آن للحكومة أن تعرف - بعد هذا - بالفضل لذويه، وتراجع موقفها من المعارضة، وتنصاع في هذا للواجب والمصلحة؟ الحقيقة هي أن هذا ليس من شأن حكومة الأنانية والاستبداد، بل من شأن كل حكومة صالحة تؤمن وتعمل بما عبر عنه أحد الكتاب الغربيين حيث قال:

«إن المبدأ الجوهرى الذى تقوم عليه الديمقراطية هو بحث الآراء المختلفة أو المتعارضة، واتخاذ هذا البحث وسيلة لمعرفة طريق العمل الصحيح».

إخواني :

إن حزبنا - بفلسفته، ونظامه، و برنامجه، وخطته - يقوم على أسس متينة ، وأفكار نيرة ومعانٍ جلية ، واتجاهات واضحة ، وكل هذا يجب أن يتجلّى بقوة ، ويجد تعبيره البليغ الصادق في كيان الحزب ونشاطه ، ونضاله ومعارضته في سبيل الصالح العام ، وعلى ضوء الأهداف السامية ، والمثل العليا التي هي للحزب ، كما أن الحزب بها ولها .

وبعبارة: إن كل حزب لا يبرهن عن وجوده وتأثيره إلا بقدر ما تشخص فيه هذه الأهداف والمثل العليا ، ويعمل ليكون أصدق ترجمان عنها ، وأمضى سلاح في ميدان العراق من أجلها .

وسعياً في هذا تشرع الأحزاب والأنظمة، وتضع البرامج، وترسم الخطط، وتدعى المواطنين إلى الانضواء تحت لوائها، والانتظام في صفوفها للعمل والنضال.

ومنذ نشأ حزبنا وهو يسير في هذا الطريق ، ولكنه محتاج اليوم إلى أن نعيد النظر في أموره لإحكام الأنظمة وتجديد المناهج ، وتطوير الأساليب وتكثيل الصدوف ، وتعزيز القيادة ، إذ بهذا ، وبما سنزود به الحزب من وسائل وإمكانيات ، نستطيع أن نواصل العمل والمعركة ، وأن نتقدم للأمة ، - كما في قانوننا الأساسي - للسير بها بخطى ثابتة وعزم قوي ، في طريق النهضة والتهذيب ، وفي سبيل الانقلاب المنشود وشعارنا :

إلى الأئمّا دائماً إلى الأئمّا !

وحيى الله المغرب !

- والسلام -

مقططفات من الكلمة التي ألقاها محمد حسن الوزاني  
في مؤتمر الاتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية  
الدار البيضاء

(الجمعة - السبت - والأحد 23 - 24 - 25 شتنبر 1960)

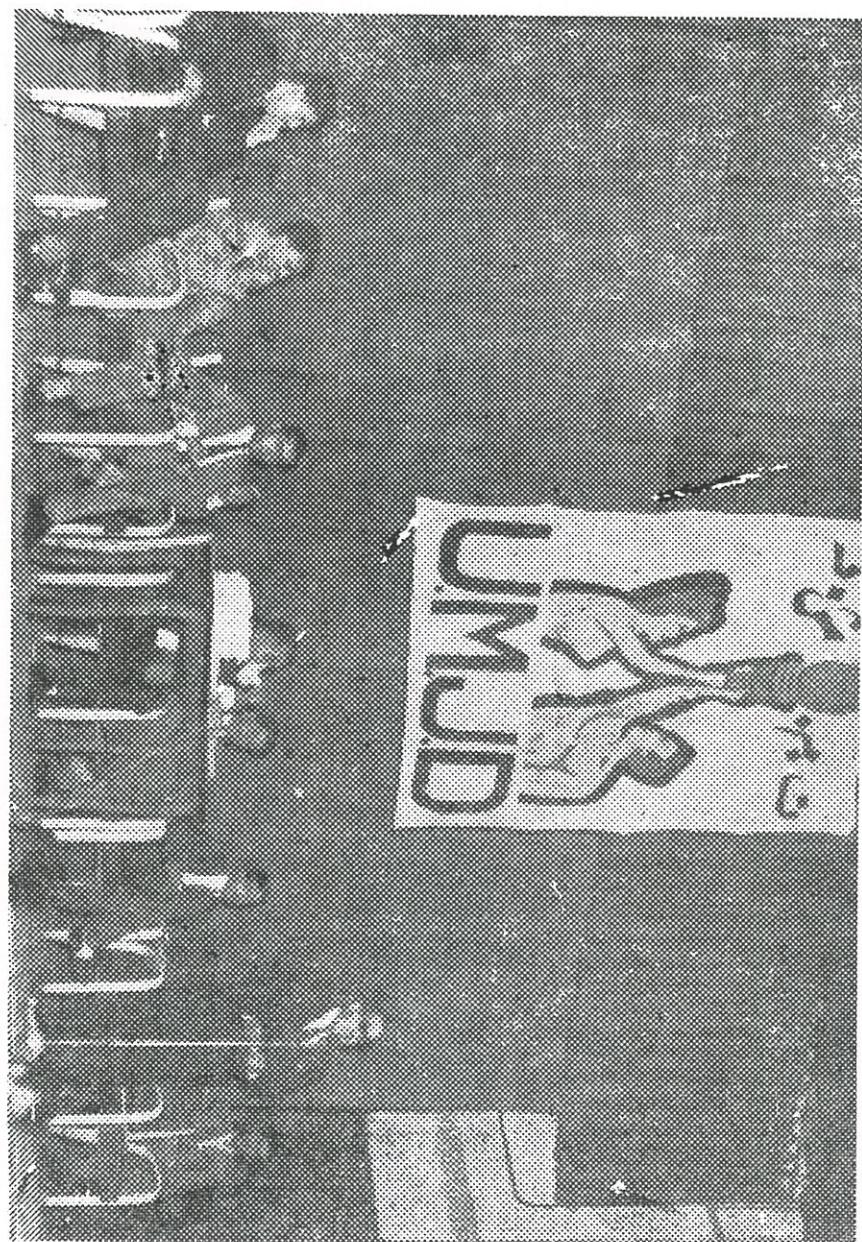
إن الشباب المغربي كان وما زال شباباً وطنياً بإحساسه، وإيمانه ونهضته وجهاده في سبيل البلاد وأمتها، وبدافع من هذه الوطنية الفعالة، استطاع شبابنا في الماضي أن يلعب دوره الكبير، في النهضة القومية، ويؤدي واجبه المقدس في ميدان الحرفة التحررية في جميع أطوارها.

إن الوطن يحتاج لشبابه في عهد السيادة والاستقلال ليقود حركة التنظيم والبناء قيادة صالحة موفقة.

وبما أن شبابنا يؤلف جيل العراق والتضحية في سبيل الوطن والأمة فقد اتخد مبدأه وشعاره إن الحياة عقيدة وجهاد.

إن أول ما يجب أن يرسخ في نفوس الشباب أن كل أمة ب رجالها وفي مقدمتهم الشباب وأن المهمة المناطة به تشق كاهله بأعظم المسؤوليات.

فالشباب الذي ساهم بحظ وافر في حركة الكفاح والتحرير مطالب بأن يواصل كفاحه وتضحيته في سبيل تحقيق الأمانة الوطنية، كما أنه مطالب بالمساهمة بحظ وافر في حركة البناء



والتنظيم ، التي يقتضيها الاستقرار الوطني .

إن أمر هذه الأمة يتطلب إيجاد القيادة الصالحة فيها ، وأعني بها النخبة المختارة ، والصفوة الحاكمة من رجال الأمة والحكم الذين يكونون بكمائهم ، ونزاهم وحزمهم وخدمتهم للصالح العام في مستوى المشاكل التي يجب أن تحل ، والأزمات التي يتحتم أن تنفرج ومع إيجاد القيادة الصالحة ، يجب ابتكار المناهج القومية ، واستعمال الوسائل الفعالة ، فبهذا نستطيع أن نقضي على عدوى الأمة - بعد الاستعمار - وهو الفساد الداخلي في عهد الاستقلال ، وهو لا يقل شرًّا وخطراً عن الاستعمار الذي تحررنا منه بمرير الكفاح ، وغالبي التضحية .

ومن يستطيع أن يوجد القيادة الصالحة والمناهج الرشيدة والوسائل الفعالة غير المستيرين والمخلصين من أبناء الأمة ، ومن بينهم ، بل في طليعتهم الشباب ؟

وليست القيادة الصالحة المنشودة خاصة بفئة معينة ، بل إن هذه القيادة تتالف من قيادات بقدر ما تحتاج إليه حياة الأمة في طورها الجديد ، و فوق القيادة الخاصة توجد القيادة السياسية في الأمة ، التي هي قيادة التوجيه القومي ذات المسؤولية الكبرى في البلاد .

ومما تقدم يتضح أن حاضر ومستقبل المغرب رهينان بوجود القيادة الصالحة بمعناها الصحيح الكامل .

كما يتضح أن جيلنا ، وبالأخص منه شبابنا ، إنما هو جيل المسؤولية والواجب والكفاح والتضحية .

وبعد هذا ذكر الأمين العام الأسس التي تبني عليها فلسفة الحزب السياسية وهي القومية المتحررة ، والديمقراطية المثلثة والتقدمية الاشتراكية ، ثم شرح هذه الأسس الكبرى ، بمذهب الحزب السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي موضحاً أن الغاية هي تأسيس مجتمع انقلابي صالح ، ولتحقيق هذا المجتمع المغربي الجديد لا يمكن أن تستعمل الوسائل البطيئة بل جذرية وانقلابية تقتضي على الأوضاع الفاسدة في المجتمع ، وتخليق فيه الأوضاع الصالحة . ولهذا فإن اشتراكيتنا ليست تقدمية في مبادئها وأهدافها فحسب ، بل حتى في وسائلها ومناهجها التي هي جريئة وفعالة إلى حد انقلاب وثورة على ما في المجتمع القومي خاصة من أوضاع التأخر والانحطاط ومن أنظمة الفساد والاستبداد وبعبارة إن تقدميتنا مذهب وسياسة يتآلفان من عنصرين أساسيين هما الاشتراكية الإسلامية التي أتت بها ثورة الإسلام وما في الاشتراكية الحديثة من محاسن ونتائج إيجابية .

ومما تستهدفه تقدميتنا الاشتراكية محاربة كل استغلال داخلي والعمل للقضاء على الرجعية . والوصولية ، والإقطاعية والاحتياط ، والاستبداد ، وسيطرة الرأسمالية على الحكم والسياسة ، بصفة عامة تهدف إلى إقامة نظام العدالة الاجتماعية ، لفائدة جميع المواطنين فهي تقدمية إنسانية ذات طابع اشتراكي صحيح وسليم حيث إنها ترمي إلى تحرير الفرد ، والمجتمع وضمان الرقي والإصلاح .

ووسيلتنا لخلق المجتمع الجديد الصالح هو انقلاب بكل الوسائل الفعالة المشروعة لتكون النتيجة عراك وكفاح الأمة كلها

وفي طليعتها الشباب الذي يجب عليه أن يخوض هذه المعركة  
الكبير بكل ما عهد فيه من إيمان ، وإخلاص وحماس ، ووثوب  
وطموح ، وتضحية .

خطاب محمد حسن الوزاني في المؤتمر الإقليمي  
لحزب الدستور الديمقراطي بالدار البيضاء  
(الأحد 3 أبريل 1960)

الحمد لله .

إخواني ، أخواتي :

باسم حزب الدستور الديمقراطي وبالنيابة عن هياته المركزية والمنظمات التابعة له ، يسعدني أن أتقدم إليكم بمناسبة انعقاد مؤتمركم الإقليمي هذا ، بأطيب التحيات وأزكها وباعز الأماني وأغلاها .

ويسعدني كذلك بصفة خاصة أن أحضر بنفسي المؤتمر الإقليمي للدار البيضاء ونواحيها حيث إن الحظ لم يسعدي فيما قبل بكل أسف بالحضور شخصياً في المؤتمرات الإقليمية السابقة التي تم انعقادها وأنا خارج البلاد أقوم بالمهام التي كان يتدبني الحزب لها في سبيل الصالح العام لوطتنا وأمتنا .

على أني إن كنت لم أتمكن فيما مضى من الحضور بجانبكم في تلك المناسبات السعيدة فقد كنت بالرغم عن بعد المسافات حاضراً معكم في كل مرة بروحى وبقلبي ، كما كنت شديد الاهتمام بكل ما يجري . وهكذا كنت أبارك جموعكم في أوقاتها وأتابع أعمالكم على اختلافها وأرعى مداولاتكم بأكملها .

## أيها الإخوان والأخوات :

لا شك أن عقد المؤتمر الإقليمي قد جاء في وقته وإبانه فقد مضى عام على عقد المؤتمر الجهوي للدار البيضاء وأن الأوان لعقده من جديد تطبيقاً لنظام الحزب وسعيًا في سبيل الهدف الذي شرع له.

وليس القصد الأساسي من عقد كل مؤتمر إقليمي هو مجرد حشد الجموع والجماهير للخطابة والدعائية والتبرير، بل هو دعوة مندوبي الفروع - كل سنة - للائتمار الذي هو التشاور والتداول فيما يهم من القضايا والمشاكل والأحداث والتطورات التي تعني حياة الشعب وسير الحزب ونشاطه في الإقليم حواضره وبوادييه.

وهذا ما تونخاه دستور الحزب الذي هو ميثاقه الأساسي وذلك بما نص عليه الفصل الثامن من الباب السابع الخاص بنظام الفروع حيث قال :

«ت تكون الجامعة الإقليمية من مجموع الفروع التي يشتمل عليها كل إقليم ، وتعقد كل جامعة إقليمية مؤتمراً جهوياً قبل المؤتمر الوطني العام . وكلما دعت المصلحة إلى هذا».

فليس في هذا البند ما ينافي عقد المؤتمر الإقليمي في كل سنة بل المفروض فيه أن ينعقد كل عام ، لما في هذا الاجتماع من فوائد شتى حسية ومعنوية ليس أقلها ما يتم بين المؤتمرين من الاتصال والتعارف وتجديد العهد وتوكيد الميثاق وتنمية العزم على مواصلة العمل والكفاح والتضحية في سبيل ما يهدف إليه

حزينا - الذي هو حزب الله والشعب - من أ Nigel الأهداف وأشرف الغايات ، لا تحركه في هذا الطريق السوي غير النية الحسنة والفكرة السليمة والقول الصادق والعمل الخالص في دائرة المبادئ الصالحة والمثل العليا الهادية إلى كل خير وفلاح .

وبديهي أن كل مؤتمر إقليمي بالإضافة إلى ما ذكر صراحة أو إشارة يؤلف مظهراً عملياً للشوري كما يؤمن بها الحزب ويدعو إليها وتجمعاً شعبياً رائعاً هو من صميم الديمقراطية التي هي كما يعلن ميثاق الحزب أساسية في اسمه وفلسفته ونظامه وبرنامجه وخطبه وكفاحه وتتجلى ديمقراطية الحزب في أنه لا يوجد فيه ما يخالف أو يهدد مبادئ الحريات الفردية والسياسية وإنه لا يمنع حرية غيره ولا يضايقها بشكل من الأشكال حتى إنه ليتورع عن كل ضغط على المواطنين لحملهم على الانخراط في سلكه أو البقاء بالإكراه في حظيرته كما تتجلى ديمقراطية الحزب فيما يضمنه لجميع أعضائه وأنصاره من حرية في الرأي والتفكير والبحث والنقد والمناقشة وكذلك في اختيار المسيرين والقادة عن طريق الانتخاب الحر السليم وفي إجراء الرقابة على الأعمال والتصرفات داخل الحزب ومحاسبة القائمين بها والمسؤولين عنها وذلك في الاجتماعات المخصصة للنظر في حياة الحزب ونشاط هيئاته ومن مقوماته الديمقراطية العريقة في كل من هذه الحياة وهذا النشاط أن قراراتنا تمثل رأي الأغلبية بعد المناقشة الصريحة والمداولة الحرة وإن لكل عضو أو هيئة حق مراقبة التنفيذ والتطبيق . وإن القرارات التي تتخذ لصالح الجميع يفرض الواجب وتحتم المصلحة أن تتضامن الأقلية في الرأي مع الأكثريية في تحقيقها وبهذا يتمكن الحزب من كفالة

قوته الفعالة التي تنجم عن وحدة الرأي وال موقف والوجهة والحركة.

فنحن أيها الإخوان كلما اجتمعنا وائتمرنا سواء في المجالس الخاصة أو في الاجتماعات العامة إنما نخدم مبادئه الديمقراطية ونطبقها في مختلف ميادين العمل والنشاط امثالاً لشعارنا الخالد الذي هو قول الله عز وجل: وأمرهم شوري بينهم.

فتحت هذا الشعار الجليل الذي هو عنوان لجوهر الديمقراطية والحكم الصالح في الإسلام الحنيف. يجتمع مؤتمرنا هذا للنظر والمداولة فيما اشتمل عليه جدول أعماله من مسائل الساعة والقضايا العامة، وشؤون الحزب الخاصة.

وإن الحزب لا ينسى أبداً ما أسدرته له قواته الحية وعناصره العاملة في الدار البيضاء خاصة من خدمات إن دلت على شيء فإنما تدل على قوة الإيمان واليقين وشدة الإخلاص والوفاء وعلى ما كانت تنبض به النفوس من غيرة وحيوية في نصرة الحزب حتى تكون كلمة الله هي العليا وكلمة المخالفين والخارج هي السفلة. وقد كان ذلك بفضل الله ورجاله الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه وها نحن نجتمع اليوم في هذا المؤتمر الذي هو مظهر رائع لما عرف به رجال البيضاء من صدق العقيدة والمبدأ والكفاح في حقل الشورى ومجال الديمقراطية تحت راية الحزب المتمسك اليوم كذي قبل بدعة الحق المبين وبحب الله المتين.

كما أن مؤتمرنا هذا يعبر تعبيراً بليناً عن انتصار قوات الخير

وما أكثرها على عناصر الشر والضلال والفتنة. إننا لم ننتصر إلا لأن الله كان معنا وهو معنا كلما أخلصنا النية والعمل في سبيل الصالح العام.

### إخواني أخواتي :

إن القصد الأساسي من هذا المؤتمر الإقليمي هو النظر في القضايا والمشاكل التي تهم حياتنا في الحاضر والمستقبل ولكن هذا لا يمنع أن نتذكر بهذه المناسبة ماضينا وتاريخنا وذلك لما يربطنا بهما من الروابط التي لا تنسى ولتكن حلقات حاضرنا وماضينا متسلسلة كاملة .

ولست أعني بذلك الماضي المجيد وذلك التاريخ العالق سوى نشأة الحزب كهيئة سياسية منظمة تهدف إلى غايتين أساسيتين هما : التحرير والديمقراطية . وقد عبرنا عنها قبل هذا بالشورى والاستقلال وبعبارة أوضح وأدق أريد أن أتحدث في هذا المؤتمر الخاص بالبيضاء وإقليمها عملا له صلة بهذه المدينة نفسها . وبهذا الحديث كما قلت آنفًا سنصل الحاضر بالماضي ونجدد في النفوس ذكرياتكم هي عزيزة علينا لأنها تذكير بالأسس والأصول التي ابني عليها صرح الحزب منذ نشأته الأولى .

وما تلك الذكريات إلا ذكريات المؤتمر التأسيسي الأول لحزب الشورى والاستقلال فلتسمحوا لي بأن أتحدث عنه حديثاً مقتضباً حتى لا يبقى ذكره مطوياً وحديثه نسياناً منسياً فلا خير فيمن جهل أصله وأنكر ماضيه وأهمل تاريخه .

وإنني أعتبر أن الحديث عن هذا إنما هو بمثابة ذكرى أولى

نحييها في هذه المناسبة لمؤتمتنا التأسيسي الأول الذي مرت عليه زهاء أربع عشرة سنة.

على أن حزبنا لا يزال وفياًلتاريخه متمسكاً بحقيقته ناصراً لمبدئه سائراً في الطريق السوي نحو هدفه.

ومن أهم ما أنتجه المؤتمر التأسيسي الأول المحزب ميثاق الاستقلال القومي أو البرنامج السياسي القومي التحريري وقد اشتمل على عشر نقاط نذكر منها النقطة الثالثة الخاصة بمهمة الحكومة القومية التي طالب بها الحزب إذ ذاك لقيادة المغرب نحو تقرير مصيره كوطن حر مستقل . فقد ورد في تلك النقطة من الميثاق : إن مما تلتزم به الحكومة القومية المغربية القيام بالعمل الحيوى العظيم الذى هو انتهاج سياسة حازمة لإصلاح الكيان الاجتماعى في جميع ميادين الحياة المغربية .

كما نذكر بالإضافة إلى هذا ما نصت عليه النقطة الرابعة من الميثاق أو البرنامج الأساسى للحزب وهو : « منح الشعب المغربي ميثاقاً سياسياً ، أي دستوراً يصبح القانون الذاتي والظامان الأساسى للمغرب الحر ويكون مستمدًا في روحه وأساليبه من ميثاق حقوق الإنسان والمواطن ، ومن النظام النيابي الذي تؤسس عليه الديمقراطية الحديثة » .

ويهتم الدستور الجديد بتنظيم السلطات التشريعية ، والقضائية ، ويضمن للمغاربة المساواة أمام القانون والحرية الفردية ، وحرمة البيت والملكية ويسمح بحرية الضمير ، والرأي والمجتمع ، والجمعيات ، وذلك في حدود القانون ، ويصون حرية الصحافة ، ويمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها . . .

وزيادة على ما تقدم باختصار فإن القانون الأساسي نص في فصوله الأولى على أن الحزب ديمقراطي الأساس، والهدف والوسيلة، وأنه حزب الشعب، يعمل للشعب، بواسطة الشعب، وأنه يسعى لضمان السعادة الحقيقية للوطن والأمة في نطاق التقدم والنهضة، والتهذيب، وذلك بواسطة انقلاب فكري، وسياسي، واجتماعي، واقتصادي.

ومما يقضي به هذا الانقلاب القضاء على الاستعمار في جميع مظاهره وأساليبه، وإلغاء كل نظام قائم على الامتيازات الخاصة أو العامة. وإقرار نظام ديمقراطي في دائرة ملكية دستورية وذلك لصالح الشعب. كله في مجالات السياسة والمجتمع والاقتصاد وضمان حقوق العدالة الشاملة، ومساواة الجميع أمام القانون وتحقيق الإزدهار الفكري والمعنوي لكل مواطن، بالتعليم الإلزامي المجاني، والحريات العامة.

وهكذا يتضح أن الحزب وضع منذ نشأته الأولى مذهبه وسياسته على أساس القومية والديمقراطية والتقدمية.

ولم يكن اسم الحزب الجديد مجرد رمز وعنوان، بل كان تعبيراً عن الهدفين الكبيرين: الشورى والاستقلال، أو التحرر والديمقراطية.

وقد كانت وجهة نظر الحزب في تسمية نفسه بذلك الاسم هي أن للمغرب مشكلتين كبيرتين إحداهما داخلية والأخرى خارجية، أما الداخلية فلا يمكن حلها إلا بالديمقراطية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأما الخارجية فلا حل لها إلا بالاستقلال التام. وقد ربط الحزب في فلسفته سياسته،

بين الهدفين وبين المشكلتين ربطاً تاماً لأن العمل في سبيل تحقيق أحد الهدفين أو تسوية إحدى المشكلتين مقترب بالعمل في سبيل الهدف الثاني أو المشكلة الأخرى. ففي الوقت الذي كان يعمل فيه الحزب لتحرير المغرب من سيطرة الاستعمار واحتلاله كان يعمل كذلك من أجل تحرير المواطن والشعب عن طريق الديمقراطية كنظام لحياتهم وحقوقهم ودولتهم، ولهذا لم يكن السعي في سبيل الديمقراطية لصالح الفرد والمجتمع المغاربيين أقل أهمية وضرورة من السعي في سبيل استرجاع السيادة القومية، والاستقلال السياسي، بل كنا وما زلنا نؤمن بأن الاستقلال والديمقراطية متلازمان تلازمًا تاماً، فكل استقلال بدون ديمقراطية ليس باستقلال حقيقي في صالح الشعب، وكل ديمقراطية صحيحة لا تقوم إلا في ظل استقلال تام، وبالإضافة إلى هذا فقد كنا نحرص على تربية الشعب ديمقراطياً حتى إذا تحقق الاستقلال استفاد منه الشعب، وعرف كيف يضطلع بمسؤولياته الكبرى عن طريق ممارسة الحقوق، والقيام بالواجبات، وبهذا يقوم الاستقلال على أساس متينة، ويكون في مأمن كل تعثر وآفة كما هو الواقع بكل أسف.

وبكلمة واحدة فالمعركة في سبيل الاستقلال والديمقراطية كانت وما تزال في رأينا معركة واحدة غير قابلة للتجزئة. فلا سبيل إلى أن يمارس الشعب حقوق السياسة، ويتمتع بفوائد الاستقلال إلا في النظام الديمقراطي الذي يمكنه حقاً من تدبير شؤونه بنفسه وتحقيق أمانته في الرقي والازدهار المادي والمعنوي.

ولهذا لم نشأ أن نفصل بين الهدفين، وبين المشكلتين، وبين

المعركتين ، فكنا نكافح في آن واحد في سبيل التحرير والاستقلال ، وفي سبيل الحرية والديمقراطية معاً ، وهكذا لم نؤخر العمل في سبيل الحريات العامة والأنظمة الديمقراطية إلى ما بعد الاستقلال ، لأن تأخير ذلك كان خطأ سياسياً كبيراً لم نرد أن نرتكبه ، كما ارتكبه غيرنا زاعماً أن الاستقلال سابق على الديمقراطية ، ولقد كنا نرد على هذا الرزعم بأن الشعب الذي يتمتع بالحقوق والحريات العامة ويمارس شؤونه وفق الأنظمة الديمقراطية ، إنما يكون أقدر على العمل في سبيل التحرير والاستقلال ، وأقوى على انتزاع حقوقه في السيادة ، وأكثر أهلية للتصرف في الاستقلال ، وتحمل تبعاته ومسؤولياته يوم يتحقق هذا الاستقلال .

ومن أجل هذا كله ، كنا منذ نشأة الحزب ، نطالب في نفس الوقت بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال والديمقراطية والدستور .

وإذا لم يتحقق هذا في عهد الاستعمار ، فقد تمكنت دعوتنا منذ ذلك العهد ، من بث الوعي الديمقراطي في الأمة ضد أي استبداد ، وطغيان ، وديكتاتورية .

وليس هذا في حد ذاته بالأمر الهين ، لأن الشعب قد أدرك - من خلال دعوتنا وبفضلها - أن السيطرة الداخلية لا تقل خطراً وشراً على حياته من السيطرة الخارجية الممثلة يومئذ في عملية الاستعمار الباطلة وقد كان من شأن ذلك الإدراك أن أرهف حساسة الشعب ، وأيقظ بصيرته ، وشق له الطريق قاصداً واضحاً .



ولم تكن الدعایات المغرضة والمناورات السخیفة التي قامت إذ ذاك في وجه دعوتنا الديمقراطيّة الدستوريّة بقداره على أن تفت عضدنا، وتشينا عن طریقنا وتصرفا عن العمل والتضال في سبيل تلك الدعوة الصالحة.

ثم جاء الاستقلال قبل أن تظفر البلاد بما كنا نحرص على أن يكون قاعدة هذا الاستقلال وقوامه وسنه و هو النظام الديمقراطي الدستوري .

ومنذ أعلن استقلال البلاد والتجارب والأحداث ، والتقلبات والتطورات تأتي كلها بالبراهين القاطعة على أن ما كنا وما نزال ندعو إليه من ديمقراطية دستورية - إنما هو حق وصواب ، وخير وصلاح . وخلال هذه السنوات كلها عاش الشعب في فراغ سياسي كاد أن يفرغ الاستقلال من معناه ويفقده مغزاه وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستقلال الذي لا يرسو على النظام الديمقراطي الصحيح المحكم بالدستور الصالح السليم ، إنما هو استقلال ناقص ، أي استقلال قلما يكون في صالح الشعب ، وكل استقلال أساسه وغايته الاستئثار ، والاحتكار ، والاستبداد يكون أحياناً أشد وطأة وفساداً وخطراً من كل ما عانته البلاد تحت حكم الغير .

وإذا علمنا أن الاستقلال إنما هو وسيلة ، وليس بغایة ، أيقنا بأن قيمته هي فيما يستحقه من تحریر الوطن من سيطرة الأجانب ، ومن تحریر الأمة والفرد كإنسان ومواطن ، ومن ضمان لجميع الحقوق والحریات التي كانت مفقودة أو فقيدة قبل ذلك ، ومن حماية لمصالح الناس في ظل الأنظمة الصالحة

والمنشآت المفيدة التي تخدم الصالح العام ، فبغير هذا يبقى الاستقلال غاية في حد ذاته ويصبح مسخراً لطائفة معينة من الحاكمين وأشياعهم ، ومع هذا يكون الشعب قد حسر الصفقة ، وكافح وضحى من أجل عنوان فقط لا في سبيل حياة جديدة يعرف معها الحرية ، والنظام ، والعدل ، والرفاهية لكل واحد وللجميع .

وإنه لمن المؤلم حقاً أن لا تكون هذه الحياة المنشودة هي حقيقة الاستقلال الذي ضحى الشعب في سبيله بكل ما استطاع من الجهد والأموال ، والأرواح ، والذي كان وما يزال مفعنة كبرى تجعل الحياة غير جديرة بأن يحياها الشعب ما دام مغلوباً على أمره ليس له إلا أن يؤمر فيطيع ، ويحلب فتدر حلوبته باستمرار . فمن هذه الخلاصة التي أعطيتها عن المؤتمر التأسيسي الأول للحزب أدركتم أن الدعوة التي قام عليها - منذ اليوم الأول - ما تزال هي الدعوة التي ننصرها في عهد الاستقلال ، لأن هذا الاستقلال لم تتحقق معه أهم أمانى الشعب في الحياة الحرة الآمنة السعيدة ، وقد أدركتم أيضاً أن حديثنا عن الحاضر هو في نفس الوقت ، حديث عن مشاكل الساعة ، وأن حاضر الأمة يكاد أن لا يختلف بكل أسف عن ماضيها إن لم يكن أحياناً أسوأ . وبكلمة واحدة فإن الدار البيضاء بجميع سكانها ، وفي طليعتهم رجال الوطنية والكفاح والتضحية ، قد أثبتت بالعمل والتضحية أنها بيضاء حسناً ومعنى ، وأنها غرة في جبين الدهر ، ومفخرة من مفاخر هذا الوطن العزيز فحيا الله الدار البيضاء وحيى الله سكانها الأفاضل ، ورجالها الأوفياء ، ورحم الله شهداءها الأبرار الذين هم شهداء المغرب

أجمع . ﴿ ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً، بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله ﴾ .

إخواني وأخواتي :

على قد أطلت عليكم بحديسي هذا مع العلم بأن مؤتمركم ليس بمهرجان للخطابة والحماسة ، بل هو ندوة للبحث والدراسة واتخاذ أنجح القرارات وأصلاح التوجيهات في سبيل الشعب .

ولهذا أترككم لما اجتمعتم من أجله داعياً لكم بكلام التوفيق والنجاح ﴿ وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

نص الخطاب الذي ألقاء محمد حسن الوزاني بصفته  
رئيس الوفد المغربي بعد انضمام المغرب إلى معاهدة  
الدفاع العربي المشترك  
(يونيو 1961 - القاهرة - )

معالي الأمين العام  
سيادة الرئيس  
أيها السادة

في هذه اللحظة التاريخية التي يعلن فيها المغرب انضمامه إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك ، مقدراً المسؤولية العظمى التي تنبثق عن توقيعه لهذه المعاهدة ، يسرني أن أعلن باسم حضرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وباسم الشعب المغربي اغتناطهما الكبير للإسهام في هذه الجهود التي تهدف إلى صيانة حمىعروبة وإحاطتها بسياج من المنعة والقوة تقطع دونه أعناق الطامعين والمتربيصين .

إن الأمة العربية ، وقد عم الصحو واليقظة والوعي كافة شعوبها ، سترى كيف تبني مستقبلها العتيق الذي سوف لا يكون غير امتداد لماضيها الزاهر المجيد .

لقد شددنا العزم نحن العرب على أن نواصل السير في طليعة الركب الحضاري ، ونسهم بنصيبنا إلى جانب الشعوب

المتحضرة الناهضة . ولقد وُفقنا فسِرْنَا في الطريق السوي الذي سوف يوصلنا إلى غايتها المنشودة .

أيها السادة :

إن الأمة العربية أمة مجيدة مسالمة ، قامت بنشر النور والمعرفة في وقت عز فيه الشعاع المنير للسبيل . وسنواصل عملنا في خدمة العلم والسلم والإنسانية ، شعارنا بذل كل معونة ممكنة للدول المتحررة ، والتي هي بسبيل التحرر واستكمال السيادة في ظل المُثل العليا التي آمنا بها . ولكننا سنتزود بوافر من القوة ، لصيانة حقوقنا ، والدفاع عن كياننا ، واسترجاع أراضينا السليمة التي سوف لا يقر لها قرار حتى نراها وقد عاد إليها مجدها وعزها ، ورتع في هضابها أهلها وعشائرها .

وما ذلك بعزيز على أمتنا العربية الناهضة الوعية التي جهاها الله بقيادة مخلصين ، ورؤساء شاعرين بواجباتهم ومسؤولياتهم ، متفانين في خدمة شعوبهم المختلفة من حولهم .

إنه ليسعد وفد المغرب في هذه اللحظة أن يتشرف بوضع توقيعه على هذه المعاهدة باسم حضرة صاحب الجلالة المعظم الملك الحسن الثاني ، ويجسم شعبه العربي الأبي ، وإنه لمما يسعدني أن أتوجه إلى جلالته بخالص الشكر وعميق الاحترام لهذا التشريف الذي حبنا به ، كما أتوجه إلى الله العلي القدير أن يسدد خطى الأمة العربية النبيلة ، ويلهم قادتها أن يسلكوا بها سواء السبيل ، سبيل العز والكرامة والسيادة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سراج عبد الرحمن على حمال سلام ابن العجمي



خطاب محمد حسن الوزاني في مجلس  
النواب جلسة الأربعاء 23 سبتمبر 1964

قبل أن أدخل في صميم الموضوع ، أريد - مضطراً - أن  
أدلّي ببيان حقيقة .

وبيان الحقيقة هذا هو في الواقع : بيان حقائق لا يحمل  
إلا إغضابه والسكوت عنها .

1 - الحقيقة الأولى :

لقد اجتمع مجلس النواب ، عشية 14 سبتمبر الحالي ، تلبية  
لدعوة رئيس المحتضر ، ويجدر التنبيه إلى أن الأغلبية ، لم تقدم  
على تلبية الدعوة الكريمة من رئيس المجلس إلا لتنهز فرصة  
الاجتماع الطارئ للتعبير بكل حرية ، وصراحة ، وحجة ، عن  
وجهة نظرها ، ولا إعلان موقفها الإجماعي من طلب عقد دورة  
استثنائية أثناء العطلة الصيفية للبرلمان .

وبهذه المناسبة ، أرى أن أنبه إلى أن الطلب ليس إرادة  
تملى ، ولا قراراً ينفذ ، وإنما بمجرد ما علمت الأغلبية خبراً تقديم  
الطلب المذكور جرى الاتصال بين أعضائها ، وتبين أنهم جميعاً  
لا يرثاؤن عقد دورة استثنائية .

ولم يكن لأعضاء الأغلبية يومئذ أن يبرزوا وجهة نظرهم ،

ويعلنوا موقفهم قبل أن يدعوا للجتماع ، ويتحقق الاجتماع فعلاً.

واستعداداً لهذا اجتمع فريق الأغلبية يوم الأحد 13 شتبر الحالي ، وبعد المداولة بين الحاضرين ، اتفق الرأي على عدم شرعية وضرورة عقد الدورة الاستثنائية كما يطلبهما ثلث المجلس . و عملاً بهذا الاتفاق تقرر تقديم مشروع قرار باسم فريق الأغلبية في أول جلسة الاثنين الماضي ، وهو الذي عرضه رئيس الفريق وقتذاك على مجلس النواب .

ومشروع القرار هذا ، شبيه بما يسمى في الاصطلاح البرلماني : بالمسألة المطروحة بالأسبقية أي المسألة التي تطرح على المجلس ، وتكون سابقة على غيرها مما يعرض عليه من المسائل التي لا يمكن أن يتدارسها ، ويتداول فيها ، إلا بعد البت في المسألة السابقة عليها . وبعبارة أوضح :

إن هذه المسألة تعتبر مسطرة قضي - قبل الشروع في كل مداولة حول القضايا المقدمة إلى البرلمان - بأن يقرر هذا الأخير: هل من المناسب أو ليس من المناسب أن يدخل في مناقشة تلك القضايا ويتداول فيها؟

وقد جرت العادة البرلمانية أن تستعمل تلك المسطرة في بداية الجلسة ، أي قبل الشروع في أي نقاش حول القضايا المعروضة التي دعي البرلمان للاجتماع من أجلها . وقد تستعمل كذلك قبل التصويت على الانتقال إلى مناقشة قضية مقتربة .

وسواء قدمت في الأول أو في الأخير ، فإن تلك المسطرة

تمكن البرلمان من أن يعلن - فور الاجتماع في أكثر الأحوال - أنه لا داعي للتداول في القضية المقترحة عليه.

ومن المعلوم، أن المصادقة بالتصويت على المسطرة المذكورة، تؤدي حتماً، إلى رفض القضية المعروضة على البرلمان.

ومن المعلوم كذلك، أن اتباع المسطرة المتحدث عنها يتبع الفرصة لأنصار والخصوم في المجلس على السواء، لإبداء وجهات نظرهم بكل صراحة.

ومن الملاحظ أن تلك المسطرة كثيرة الاستعمال في الحياة البرلمانية.

ولقائل أن يقول: إن هذه المسطرة غير موجودة في نظام مجلس النواب المغربي، والجواب على هذا هو أنها غير مذكورة باسمها الصريح، ولكن الفصل 50 من القانون الداخلي (الطبعة الأولى) ينص بالحرف على: أن لكل عضو في مجلس النواب أن يقدم اقتراحاً باسمه أو باسم الفريق الذي يتميّز إليه، ويطلب الأساسية لاقتراحته وعدم التفكير فيه، إلا أنه لا يطرح هذا الاقتراح في التصويت إلا بعد قراءته على المجلس ومناقشته.

فتطبيقاً لهذا الفصل الصريح واستناداً إليه، تقدم رئيس فريق الأغلبية بمشروع القرار الذي قرئ عليكم في أول جلسة الاثنين 14 سبتمبر، وأخذتم فعلاً في مناقشته قبل التصويت عليه في النهاية.

ويؤكد الفصل 77 من القانون الداخلي (الطبعة الأولى) محتوى الفصل 50 بقوله :

«لا تجوز المناقشة ولا التصويت حول نص أو اقتراح قبل تقديمه إلى اللجنة المختصة بالأمر، إلا فيما يهم الاقتراحات التي طلبت لها الأسبقية من دون تفكيك».

وتنفيذاً لمقتضيات الفصلين 50 و 77 من القانون الداخلي (الطبعة الأولى) أخذ المجلس الموقر يتناقش في مشروع قرار الأغلبية منذ يوم الاثنين 14 سبتمبر ولا يزال مستمراً في المناقشة.

فيتضح من هذا أن الأغلبية إنما استعملت حقاً قانونياً مستندة في هذا على فصلين صريحين من القانون الداخلي لمجلس النواب ، فلا يصح مطلقاً أن يعترض على هذا معترض ما دام القانون الداخلي صريحاً ، وحق الأغلبية في استعماله غير قابل للجدال والمراء .

## 2 - الحقيقة الثانية :

والحقيقة الأخرى التي أريد بيانها الآن تتعلق بهذين السؤالين : لماذا طالت المناقشات الحالية؟ ومن تسبب في إطالتها؟

لا أتردد في الجواب بأن ما أطالت المناقشات ، وشعبها ، هي تدخلات أعضاء الأقلية ، وقد كان عددها كثيراً ، ووقفها طويلاً، الأمر الذي يعرفه كل واحد منكم ، ولا يمكن أن يجادل فيه أو ينكره بحق وصواب .

وقد يكون من المفيد هنا أن أذكر الناسين والمتناسين أن

الأغلبية - وقتما فتح الرئيس المحترم جلسة الاثنين الماضي - تقدم رئيس فريقها بمشروع قرار تطبيقاً للفصلين 50 و 77 من القانون الداخلي (الطبعة الأولى) ، فلم يسع الرئيس إلا أن يحترم القانون ويلبي طلب رئيس الأغلبية .

وتذكرون أن النواب الذين سجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين ، والمتتدخلين في المناقشة المفتوحة ، كانوا من الأقلية ، وهكذا أخذوا يتواردون ، ولا يزالون ، على المنصة واحداً تلو الآخر ، بخلاف موقف الأغلبية الذي كان في أول الأمر مقتضياً على مشروع القرار المقدم إلى المجلس ، فلم يقدم أحد من أعضائها على تسجيل اسمه في قائمة المتتدخلين ، وذلك تنفيذاً لقرار الأغلبية بعدم التدخل ، واكتفاء بالمشروع المعروض ، وبترك الأقلية تبدي رأيها بكامل الحرية في هذا المشروع نفسه .

ولكن الأمور لم تسر على المنهاج المرسوم أولاً ، وحينما لم تسر الأمور سيرها المنشود ، وتشعبت المناقشة ، وكثُر فيها القول حتى تطورت الأشياء إلى ما تطورت إليه ، مما تعرفونه جميعاً ، حينذاك لم يعد للأغلبية مجال للإمساك عن التدخل ، فسمحت لأعضائها الراغبين في الكلام بأن يسجلوا أسماءهم كما فعلوا في آخر اليوم الثاني - على ما أظن - وقبل رفع الجلسة من طرف الرئيس الذي قرر حصر القائمة نهائياً حتى لا تطول المناقشات أكثر من اللزوم .

فهل أحتج بعد هذا إلى التذكير بأن النواب الذين تعاقبوا على هذه المنصة يومي الاثنين والثلاثاء ، كانوا كلهم من

الأقلية ، باستثناء رئيس فريق الأغلبية الذي تدخل مراراً إما باسم نقطة نظام ، وإما للرد على بعض الترهات ، والغالطات ، والتقولات ، وغير هذا مما سمعته وشاهدته طوال الأسبوع النيابي السابق .

و واضح من كل هذا - أيها السادة - أن الأقلية بكثرة تدخلاتها ، وبطول وقت هذه التدخلات نفسها ، هي التي تسببت في إطالة المناقشات الجارية ، فليس لها الآن أن تنتقد على الأغلبية استعمال حقها في التدخل والكلام ، ولو طالب المناقشات ، بغير إرادتنا ، وكرهأ عنا .

وأخيراً ليتذكراً الذي أطالوا المناقشات الحالية أنه لو اقتصر رئيس كل فرق منهم على إبداء وجهة نظره - بدلاً من التكرار والهذيان ، والسفسطة ، والإفراط في كل هذا - لما احتاج المجلس إلى أكثر من جلسة لمناقشة اقتراح الأغلبية المعروض بالأسبقية للبحث والمداولة ، ولو قع البث نهائياً - بعد هذا - في مصير هذا الاجتماع ، هل ينقلب إلى دورة استثنائية ، كما يطلب ثلث المجلس ، أو يلغى ، لأنه لا داعي له الآن ، كما تفترج الأغلبية .

### 3- الحقيقة الثالثة :

إن موضوع المناقشات الجارية هو مشروع قرار الأغلبية المقدم بالأسبقية طبقاً لفصول صريحة من القانون الداخلي للمجلس ، ومعنى هذا أن النقاش كان ولا يزال حول قضية تتعلق بتطبيق مسطرة قانونية لا غير .

ومعنى هذا أيضاً أن النقاش لا يدور الآن - ولم يدر من قبل -

حول اقتراحات قوانين تتعلق باسترجاع أراضي الاستعمار، وإنجاز الإصلاح الزراعي، وتأميم السكر، وتعديل قانون الصحافة، بل حول مسألة لا علاقة لها بهذه الموضوعات مطلقاً، وهي : هل تفتح الدورة الاستثنائية أو لا تفتح؟

أما تلك الاقتراحات والموضوعات فلا دخل لها في المناقشة الراهنة لا من قريب ولا من بعيد، فليست هي معروضة للبحث والمداولة حتى يقال ، إن الفريق الفلاني يؤيدها بينما الفريق الآخر لا يؤيدتها وغير هذا مما قيل ويقال تقولاً وباطلاً.

فالمشروع المقترح من طرف الأغلبية حول فتح الدورة أو عدم فتحها شيء ، وشيء آخر الدخول في بحث القضايا المقترحة من طرف الأقلية .

ولكن يوم تعرض تلك القضايا على المجلس ، في دوره مقبلة ، وهي آتية لا ريب فيها ، سيتمكن كل فريق ، وكل نائب من إبداء نظرهما بكل حرية وصراحة .

بعد هذا ، أرى من الواجب ، ومن الضروري ، أن أرفع التباساً ، وهو أنني لا أعتبر أنني أتكلّم في نطاق دورة استثنائية لمجلس النواب .

وقد أسأل : إذا لم تكن هذه دورة استثنائية؟ فهل هي دورة عادية؟

وإذا لم تكن دورة عادية فما يسمى به يمكن أن تسمى؟  
فأجيب : بأنه يمكن أن تعتبر دورة إضافية .

وابادر فأعترف بأنها هي كذلك دورة غير دستورية ، لأن

الدستور المغربي لا يتعرض لها بشيء ، وسبب هذا أن الدستور المغربي ليس بالدستور الذي جمع فأوعى ، والكمال لله وحده !

إذا كانت اجتماعاتنا الحالية لا تعتبر ، في نظري ، دورة استثنائية ولا كذلك دورة إضافية دستورية ، فمعنى هذا أننا نجتمع في نطاق لا مشروعية وبهذا الاعتبار أكون لأول مرة متفقاً هنا مع الذين يدعون أن المغرب - حكومة وبرلماناً - يعيش في عهد الامشروعية .

ولكن الشيء الغريب الذي لا أفهمه أبداً ، هو أن يحكم دعاء المشروعية في المجلس ، بأن الدورة الاستثنائية المطلوبة منهم مشروعة في حظيرة برلمان يمثل ، في رأيهم ، الامشروعية ، ويتربعون فوق كراسيه ، حامدين الله ، شاكرين !

أليس هذا هو التناقض بعينه؟ لا شك ولا ريب ، ولعل تفسيره وتبريره ، في أعينهم ، يوجدان في المثل : كل ما يفعله الملحق مليح !

إن تناول الحديث في هذه الجلسة لا يمكن أن يفهم كمشاركة مني في دورة استثنائية ، وهي لا تزال في المجلس محل أخذ ورد ، ولا جدال ونقاش ، ولا تزال سائرة نحو مصيرها المحتمل في نهاية المداولات ، وهو التصويت .

وبعد بيان الحقيقة الذي تقدم ، يمكنني أن أتابع الحديث في الموضوع الذي نحن بصدد بحثه وتمحصه ، بصفتنا مجلس النواب ، صاحب السيادة ، في نطاق الدستور ، وصاحب القول الفصل في المسألة المطروحة بالأسبقية ، على البساط ، وهي مشروع قرار فريق الأغلبية ضد الدورة الاستثنائية .

فلقد قيل لكم :

1 - ما هي صفة الوثيقة المقدمة لرئاسة المجلس؟ هل هي اقتراح قانون أو شيء من الأشياء التي يبيح الدستور والقانون الداخلي عرضها ومناقشتها؟ بل قيل لكم : إن الوثيقة لا تحمل اسمًا ولا عنواناً، الأمر الذي يزيد في نفي كل صفة عنها.

والجواب هو:

1 - أن لها اسمًا وعنوانًا.

2 - أنها مطابقة للدستور والقانون الداخلي ، وإلا لما قدمت إلى الرئاسة ، ولما عرضتها الرئاسة على المجلس ، ولما <sup>ي</sup>اشتغلنا بمناقشتها منذ بضعة أيام ، ولما كلفت الأقلية نفسها عناء ومشقة معارضتها بوسائلها وأساليبها المعروفة .

ولقد قيل لكم كذلك :

2 - إن مشروع قرار الأغلبية لا يقوم على أساس من الدستور - قيل لكم هذا - ولا أعيد عليكم نصه ، لأنه قرئ عليكم ، غير أنني أثبت هنا بعض فصول القانون الداخلي التي لها علاقة بالموضوع ، وهي :

الفصل 50 «لكل عضو في مجلس النواب أن يقدم اقتراحاً باسمه أو باسم الفريق الذي ينتمي إليه، ويطلب الأساسية لاقتراحته وعدم التفكير فيه، إلا أنه لا يطرح هذا الاقتراح في التصويت إلا بعد قراءته على المجلس ومناقشته» .

- الفصل 69 «تسجل لدى مجلس النواب كل مشروعات

القوانين وكذلك مقتراحات القانون، والاقتراحات التي يقدمها النواب».

«يعلن دائمًا في جلسة عمومية عن استلام مشروعات القانون والاقتراحات التي يقدمها النواب».

الفصل 70 «يعرض كل نص تقدم به أحد الأعضاء كمقترح أو ملتمس ويوزع، ثم يقدم للجنة إلخ . . .»

غير أنه حدث حديث غريب ، هو أن الذين ينazuون في تقديم مشروع قرار الأغلبية الخاص بعدم مشروعية الدورة الاستثنائية المطلوبة ، والذين يدعون باطلًا : أنه لاحق للأغلبية في تقديم مشروع القرار المذكور ويقيمون الدنيا ويقدعونها ضد هذا المشروع ويدهبون إلى أبعد حد غير معروف في تاريخ الديمقراطية والحياة النيابية عند الأمم التي تؤمن حقاً بهما، وتحققها في بلادها على أساس منظمة سليمة ، قد حاولوا محاولة تحكيم جلالة الملك بين الأقلية والأغلبية ولصالح الأولى ، في رأيهم ، ضد الثانية ، ولو بخرق الدستور الذي نظم السلطة في البلاد ، وعلاقات هذه السلطة بعضها ببعض ، وهي علاقات كل من الدولة والحكومة بالبرلمان ، أقول : إن الأقلية التي أقدمت على ذلك كله ، خلافاً للمنطق والنظام ، والدستور ، هي التي سمح كذلك بعض أعضائها لأنفسهم ، وهم أعضاء في مكتب المجلس ، بأن يقدموا ملتمساً للرئيس يطالبون فيه بإيقاف المناقشات الجارية ، وفتح الدورة الاستثنائية للمداولة في الجدول المقترن لها من طرفهم !!

إن هذا - أيها السادة - لا يفيد إلا شيئاً واحداً ، هو روح

السيطرة والتحكم ، وفرض الإرادة ، لا من طرف أقلية المجلس ، بل من ستة أعضاء في مكتبه ، على الأغلبية الدستورية والنيابية في مجلس النواب . إن هذا يذكرني في القول الذي قاله الفرنسيون عن المغرب ، وهو أنه بلاد الغرائب والعجائب ، وأغرب من ذلك كله ، أن أولئك الذين يدعون أنهم المتمسكون وحدهم بسلامة الحياة النيابية البرلمانية هم المطالبون الآن بتحكيم جلالة الملك ، باسم الفصل 19 ، لا شيء ، إلا لينصرهم بصفتهم أقلية ، وخلافاً للدستور ، على الأغلبية العددية ، والدستورية والنيابية في البرلمان المغربي .

فعلى أي شيء يستند هذا؟

- أيها السادة؟ إنه يستند على شيء واحد ، هو فرض الإرادة والغرض ، والشهوة ، بكل الوسائل ، وبسائر الطرق ولو بانتهاك الدستور ، والإخلال بنظام البرلمان ، والتلاعب بالمؤسسات الدستورية القائمة .

ولولا حزم الرئيس لوقعنا جميعاً الأغلبية والأقلية على السواء في أزمة خطيرة على المجلس نفسه ، ولكن المناورة أحبطت في المهد ، كما تعلمون .

ومن الجدير بالذكر والملحوظة أن الذين يعارضون مشروع قرار الأغلبية ، حول عدم مشروعية الدورة الاستثنائية المطلوبة منهم ، لجأوا إلى خطة ، هي الاعتراض على ذلك المشروع باستعمال نفس الحجج التي يستند إليها لمحاولة التغليط والتضليل بها منها قولهم : إن مشروع قرار الأغلبية يخالف الدستور ، ويخرق الفصل 40 منه ، ومنها أيضاً زعمهم أن

الأغلبية تريده فرض إرادتها بالتعريض على فتح الدورة الاستثنائية المطلوبة منهم.

وأتابع بعد هذا الحديث فأقول:

إذا كان مشروع القرار مخالفًا للدستور، فلماذا أخذت الأقلية في مناقشته، ولم تقتصر استناداً إلى الدستور والقانون الداخلي، على الاعتراض عليه ورفضه بدل مناقشته، كما فعلت وتفعل الآن؟

3 - ويحتاج على المجلس فيقال له: إن طلب جمع البرلمان قدم للرئيس، واجتمع المكتب وندوة الرؤساء، وحدد يوم اجتماع المجلس، ووقع الاتصال بالحكومة، وقدمت هذه مشروع قانون، وكل شيء سار سيره إلى يوم 14 شتنبر، والآن تقول الأقلية للأغلبية: إن هذا كله يسقط حتك في الاعتراض.

ومعنى قولهم هذا، بصربيح العبارة، أن مكتب المجلس المنتخب من طرفه، والمسؤول أمامه عن جميع أعماله، يصبح أعلى وأسمى من المجلس نفسه، فهل يجادل أحد في أن المجلس هو صاحب السيادة المطلقة في نطاق الدستور والقانون الداخلي؟ أما مكتب وندوة الرؤساء واللجان كلها فمعينة من طرف المجلس، و تعمل باسمه ونيابة عنه في دائرة اختصاصاتها المحددة، ولكنها ترجع في كل ذلك إلى المجلس الذي له كامل الحق في الاعتراض، والنقد، والرفض بالنسبة إليها.

إننا هنا نواصل الثقة للمكتب - ولكن هذا لا يسقط حقنا في الاعتراض والنقد والمخالفة -

## أما الحكومة :

فهلها أن تتصل بالمكتب ، أو للمكتب أن يتصل بها - وللحكومة كذلك أن تقدم مشروع قانون ، وتطلب له الأسبقية إلخ . . . ؟  
فكل هذا لا يصح مطلقاً أن يقوم حجة على المجلس: لصالح الأقلية فيه .

والأغلبية في المجلس لا تسأل عن الحكومة ، بل الحكومة هي المسئولة أمام المجلس ، وأمام أغلبيته التي بيدها مصير الحكومة .

ومهما يكن ، فإن كل ما فعلته الأقلية أو ثلثها ، وكل ما فعله المكتب مع الحكومة أو الحكومة مع المكتب ، كل هذا قد وقع في غيبة المجلس الذي كان في عطلة ، فلا يلزم المجلس أبداً إلا إذا كان دستورياً وقانونياً ، وعندما يدعى المجلس للجتماع ليس له أن يرفض الاجتماع ، وإنما يجتمع تلبية للدعوة ، ويكون له كامل الحق ، وكامل السلطة ، وكامل الصلاحية ، وكامل السيادة ، في أن يقول رأيه ، وكلمته في الدعوة ، وأسبابها ، وما يراد منها .

فلا يصح مطلقاً أن يحتاج ، بتلبية الدعوة وبالاجتماع ، على المجلس لمحاولة إسقاط حقوقه وإلغاء سلطته ، وإبطال اختصاصاته .

إن المجلس يقول لكل هذا : لا ، وقد قالتها أغلبيته التي هي صاحبة التقرير النهائي بعد المناقشات والمداولات كما سأبينه فيما بعد .

4 - وقول الأقلية : لقد استدعينا البرلمان ، لا المجلس وحده  
ولهذا لا يصح أن تعترض علينا أغلبية هذا المجلس .

نحن هنا في مجلس النواب ، وهو أحد مجلسي البرلمان ، فما  
لنا ولمجلس المستشارين ؟ إن له نظامه وهيئاته المسيرة التي هي  
وحدها مسؤولة عنه ، كما أن له أغلبيته التي ستقول بدورها رأيها  
وكلمتها عندما يجتمع المجلس .

فنحن الآن مجتمعون كمجلس النواب ، لنبحث دعوة الدورة  
الاستثنائية - وكذلك سيفعل مجلس المستشارين عندما يتمتع  
بعدنا ، لا في آن واحد ، كما جرت بذلك العادة البرلمانية  
المغربية .

5 - وسمعنا هنا جديداً غريباً ، هو قول أحد الخطباء من الأقلية  
إن الدورة الاستثنائية مشروعة لأنها مقبولة من الأغلبية  
الدستورية ، وأسأل : ما هي الأغلبية الدستورية ؟

وأين توجد الأغلبية الدستورية ؟ هل على اليمين أو على  
اليسار ؟

والجواب طبعاً : أنها على اليسار ، لا على اليمين ، هذه هي  
الحقيقة والواقع في هذا المجلس وهو واقع قائم إلى أن يتغير  
بانتخاب الشعب ، إن قدر له أن يتغير .

وسأتحدث فيما بعد عن الأغلبية الدستورية التي تفرض  
وجودها هنا في نطاق الدستور والقانون الداخلي ، والحياة  
النيابية .

6 - موقف المعارضة : الأقلية التي تعتبر نفسها معارضة نعرف

حقيقةها - وخطتها - وأسلوبها ، فلا غرابة ، ولا عجب في أن تعارض مشروع قرار الأغلبية ، لأن مهمتها هنا هي - في نظرها - معارضة ما يأتي من الحكومة ومن الأغلبية هذا المبدأ عام ، وخطة مقررة بقطع النظر عن كل دورة ، وكل قضية معروضة فيها.

فهل ، في هذه الحالة ، تنتظر من الأقلية أن تخضع لرأي الأغلبية ، تتقبل مشروع قرارها المقترن على المجلس ، وتترفع عن النظر فيه بكل وسيلة وطريقة؟

لا تنتظر هذا منها ، فلها أن تعارض ، وتنتقد.

إن كل هذا لا يغير من واقع الوضع في مجلس النواب وأعني وضع الأقلية تجاه الأغلبية ، والأغلبية بالنسبة للأقلية .

7 - وسمعنا وشاهدنا الأقلية تلجمًا ، على لسان بعض الناطقين بها ، إلى نوع من الوعظ والإرشاد ، والترغيب والترهيب .

وفات هؤلاء أتنا هنا في مجلس النواب ، وهو مجلس بحث القضايا والمشاكل ، ومجلس الحقائق والحجج ، لا مكان تعقد فيه حلقات العوام لاستماع الوعاظ والمرشدين .

أما هنا فلسنا في حاجة إلى الوعظ والإرشاد ، بل إلى الحقائق والحجج الصحيحة ، والأحاديث المنطقية ، والأساليب الصالحة لمداولات مجلس يحترم نفسه ، ويفرض على أعضائه أن يحترموه ، لأن يجعلوا من منصته كرسي وعظ وإرشاد .

هذه الكلمة صريحة ومخلصة أقولها هنا حتى لا يتكرر ذلك مرة فوق هذه المنصة ، وتحت هذه القبة .

8 - وقالوا في هذه المنصة : مِمْ تختلفون؟

**والجواب :** المسألة ليست مسألة خوف من شيء أو من أحد، بل مسألة مناقشة، ومحاجة، وإقناع في نطاق الدستور والقانون.

وبقطع النظر عن هذا ممن يمكن أن تخاف؟

**الجواب :** تخاف من الله، ومن الحق، ومن الصواب، ومن الصالح العام، ومن الضمير والوجدان، هذا ما تخاف منه؛ أما غير هذا فلا تخاف منه نعم، لم تخف منكم يوم كتم في الحكم، وكان في يدكم كل شيء، وكتم قادرين على كل شيء، أطمئنوا إنكم لستم ممن يخاف منكم.

9 - قالوا : لماذا لا تريدون المناقشة في مسائل استرجاع أراضي الاستعمار وغيرها من المسائل المقتربة.

**الجواب :** المسألة مسألة المغاربة كلهم لا مسألة فريق دون فريق منهم . ونحن لا نتلقي درساً من أحد في مقاومة الاستعمار . لا في هذا المجلس ولا في خارجه .

فمن أراد أن يلقن الدروس في ذلك فليتوجه بها إلى من هم في حاجة إليها ، إن كانوا موجودين بين المواطنين .

10 - قالوا : جئنا بكم إلى هنا بالقوة ، وبالرغم عنكم ، الجواب لا قوة ولا إرغام ، وإنما جئنا باختيارنا ، ولو شئنا لما أتينا ، ولما لبينا الدعوة . وتلبية الدعوة إنما كانت إرضاء لواجبنا كنواب ، وإرضاء لرئيسنا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإننا جئنا هنا لنعبر عن آرائنا وموافقتنا من الدورة نفسها ، وقد فعلنا هذا لما قدمنا مشروع القرار الذي ناقشه معكم الآن ، فحينما جئنا هنا لم

نجيء لندخل في مناقشة جدول الأعمال المحدد من طرفكم ولكن لمناقشة مشروع قرارنا، وهذا ما كان.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد جئنا لأننا أيقنا بأنكم أردتم المعركة، فقبلنا أن نخوض المعركة، فمشروع قرارنا، وعزمنا على خوض المعركة من أجله، هما اللذان أتيا بنا لهما، لا قوتكم، وهي غير موجودة، ولا إرغامكم.

وبعد هذا أدخل في صميم الموضوع، فأبدأ بتذكيركم بما يلي: لقد ختمت الدورة العادية بمرسوم طبقاً للفصل 39 من الدستور، وذلك في 24 يونيو 1964.

ثم وجه طلب جمع الدورة الاستثنائية في فاتح يوليو 1964، أي بعد ختم الدورة بستة أيام فقط.

فماذا حدث خلال هذه الأيام الستة مما يجب تقديم الطلب بعقد الدورة الاستثنائية؟

لا شيء قد وقع في البلاد مما يبرر دعوة البرلمان إلى عقد دورة استثنائية.

فكل ما وقع - كما قلت سابقاً - أن الأقلية أرادت أن تبطل مفعول المرسوم الذي ختمت به الدورة العادية، وتتفتح الدورة من جديد، عن طريق محاولة استعمال الفصل 40 الخاص بعقد الدورة الاستثنائية للبرلمان.

وبعبارة أخرى، جاء هذا كرد فعل للمرسوم المذكور، كما رمى إلىمواصلة اجتماعات ومناقشات مجلس النواب لتخصص للقضايا ولاقتراحات القوانين التي كانت على وشك أن تبحث

من طرفه ، حيث إنها كانت مدرجة في جدول أعمال الدورة العادمة المنصرمة فليس هذا بشيء طارئ ، بعد ختم هذه الدورة ، وليس له كذلك من الصفة ما يبرر عقد دورة خاصة به ، أما الفصل 40 من الدستور فإن حق الثالث فيه مضمون ، وحق الحكومة كذلك فيه مضمون ، ولكن امتلاك الحق شيء ، وشيء آخر التمتع به ، واستعماله وممارسته ، فكل هذا يخضع لشروط وقيود في الدستور ذاته نصاً وروحأً .

ومن القول المهم بأن الأغلبية في هذا تتخذ موقفاً واحداً، سواء بالنسبة للحكومة ، فكلاهما تملك حق طلب عقد الدورة الاستثنائية ، ولكنهما مطالبان معاً بتوفير الشرفot اللازمه ، وبالالتزام القيود الخاصة بالتمتع بالحق ، واستعماله على وجهه الصحيح .

وبعبارة أخرى هناك الحق ، الأقلية والحكومة فيه - سواء .

وهناك طريقة الاستعمال ، ومبررات الاستعمال بالنسبة لكل من الأقلية والحكومة ، وهما في هذا أيضاً سواء .

وبناء على هذا ، فإن الأغلبية لا تمانع ، ولا تجادل الأقلية في الحق نفسه ، كما أنها لا تمانع الحكومة في نفس الحق ، ولا تجادلها فيه .

ولكن الأغلبية تطالب كلاً من الأقلية والحكومة بأن تسلكا الطريق اللازم للتمتع بالحق ، ولا استعماله دون اعتراض باسم الدستور والعرف البرلماني .

وكما أن الأكثرية لا تحابي الحكومة في ذلك ، فإنها لا تقييد

أيضاً بمشيئة الله ، ولا بالخطة التي تسلكها فيما يرجع للدورة الاستثنائية المطلوبة .

فللحكومة أن ترى رأيها في هذا ، وتحتخد الموقف الذي ترى فيه مصلحتها .

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بتقديمها إليكم ، وهي أن الفصل 40 إنما يتحدث عن الثالث ، ولا يعني أن الأقلية هي صاحبته حتماً ودائماً، بل يعني الثالث من النواب ، بقطع النظر عن كونه من نواب الأقلية أو من نواب الأغلبية .

ومعنى هذا أن الأغلبية والأقلية في مسألة الثالث المنصوص عليه في الفصل 40 سواء ، فليس هو خاصاً بإحداهما دون الأخرى ، وليس هو كذلك محتكراً في الدستور لفريق دون فريق .

وبناء على هذه الحقيقة الدستورية فإن الأغلبية لا تتخلى للأقلية عن حق الثالث الوارد في الفصل 40 من الدستور ، فليس هو بحق الأقلية كما زعمت هنا .

ويمكن الآن أن نبحث حقيقة الفصل 40 من الدستور نصاً وروحاً ، فماذا يقول النص ؟ يقول بالحرف :

(يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية ، إما بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب ، وإما بمرسوم) .

فهذا النص يعلن أن للثالث حق طلب جمع البرلمان . وأول ما ألاحظه أن الدستور قال في الفصل 40 : يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية ، ولم يقل ، يجمع البرلمان فلفظة

يمكن تعني أنه في الإمكان جمع دورة استثنائية ، بخلاف لفظة يجمع البرلمان التي تقضي بتحقيق وإنجاز الجمع ، واستعمال الفصل 40 لكلمة يمكن لا تفيد إلا إمكان وقوع الشيء ، لا وجوب وقوعه ، أي يجعل جمع البرلمان من الممكنا ، فلا تحتمه كما تفيده كلمة يجمع فيما لو وردت في الفصل 40 من الدستور ، فاستعمال الفصل 40 لكلمة «يمكن» ينفي كل التزام ، كما يجعل إمكانية الجمع متصلة «ومقيدة» بتوفر الشروط المطلوبة في حالة الاستثناء فإذا توفرت فإن الإمكان يصبح وجوباً وهو جمع البرلمان بطلب من ثلث الأعضاء أو بمرسوم من الحكومة .

وأتابع الحديث عن الفصل : 40 ببحث حقيقة الدورة الاستثنائية الوارد ذكرها فيه .

فأسائل : ما هي الدورة الاستثنائية ؟ فأجيب على سؤالي بكامل الصدق ، والصراحة ، والنزاهة : إن الدورة الاستثنائية لا يمكن أن تكون إلا دورة تكتسي بأساليبها ، وبظروفها ، وبأعمالها ، جميع صفات الاستثناء من الخطورة ، والضرورة والاستعجال ، والمصلحة التي تضيع مع عدم عقد الدورة الاستثنائية في وقت معين لا سبيل إلى تأخيره .

وإذا كان لا بد من مبررات استثنائية لعقد دورة استثنائية فهل الطلب الذي تقدم به ثلث الأقلية ، أو أكثريتها ، قد استند على مبررات استثنائية ؟

الجواب هنا لا يمكن أن يكون إلا سلبياً ، وبيانه :

1 - أنه لم يحدث خلال الأسبوع الذي مضى على ختم

الدورة العادلة الأخيرة أي حادث في الداخل ولا في الخارج يمكن أن يعتبر حقاً حادثاً استثنائياً يبرر فتح دورة استثنائية الآن أو قبل الآن.

2 - أن طلب فتح هذه الدورة إنما كان مجرد رد فعل للمرسوم الحكومي الذي ختم الدورة العادلة خلافاً لرغبة الأقلية في هذا المجلس.

3 - أن طلب عقد الدورة الاستثنائية كان من أجل جدول أعمال يتضمن اقتراحات قوانين ، وقضايا سبق للأقلية أن عرضتها على مجلس النواب في الدورة العادلة الماضية فدرست في اللجان المختصة ، وأدرجت في جدول أعمال هذه الدورة نفسها.

فليس في هذا أي عنصر جديد، ولا أي عنصر استثنائي. وهكذا نرى بكل تجرد وبكل وضوح ، وبكل صراحة ، أن شروط وعناصر الاستثناء غير متوفرة في طلب ثلث الأقلية لعقد دورة استثنائية الآن.

وهذا ما حدى بالأغلبية لأن تعترض دستوريأً على أساس ذلك الطلب ، لأنها مخالفة للفصل 40 نصاً وروحأً ، هذه وجهة نظر الأغلبية بهذا المجلس ونحن نحترم آراء أعضاء الأقلية ولو خالفناهم فيها ، فلا نعترض عليهم أن يكون لهم رأي يخالف رأينا نحن الأغلبية ، فلهم رأيهم ، ولنا كذلك رأينا ، فيجب عليهم أن يحترموا رأينا كما نحترم رأيهم ، ولو مع مخالفتنا لهم ومخالفتهم إيانا.

فسواء كنا أغلبية أو أقلية في هذا المجلس ، فنحن جميعاً

نواب الأمة ، متساوون في الواجبات والحقوق ، ومتعاونون في حظيرة هذا المجلس التعاون الذي يفرضه النظام النيابي ، ويقتضيه الصالح العام لبلادنا وأمتنا .

وإذا قلت إرادة الأغلبية فلست أعني شيئاً آخر غير ما يعبر عنه في الاصطلاح النيابي الديمقراطي الدستوري ، بقانون الأغلبية .

فإرادة الأغلبية موجودة في هذا المجلس .

هذا الواقع لا يمكن أن يرتفع . . .

وأمام هذا الأمر الواقع لا تملك الأقلية إلا أن تكون في موقفها من الأغلبية متخلقة بروح الرياضة على أقل تقدير حتى تستطيع أن تقوم بعملها في هذا المجلس .

وبناء على ذلك فإن إرادة الأغلبية وقانون الأغلبية هما اللذان عبر عنهما مشروع القرار الذي عرض على المجلس باسم فريق الأغلبية .

وبمقتضاهما رفض هذا الفريق طلب ثلث الأقلية عقد الدورة الاستثنائية ، لا القضايا والمقترحات القانونية المسجلة في جدول الأعمال خلال الدورة العادية المنصرمة ، والمعروضة على مجلس النواب لمناقشتها أثناء الدورة العادية التي ستعقد بعد أسبوعين معدودة . ولا أحتج إلى أن أقول : إن قانون الأغلبية هو الذي سيسود في الختام ، وسيصبح معبراً ، لا عن إرادة الأغلبية فحسب ، بل عن إرادة مجلس النواب بقطع النظر عن رأي وموقف الأغلبية ، هذا هو النظام النيابي الديمقراطي

الدستوري فليس لأحد أن يعترض عليه.

حضرات النواب ، لا أريد بعد هذا ، أن يخلو تدخلني من التعرض  
بالملاحظة على نقط أخرى وردت في تدخلات نواب من الأقلية :

أولها : ما روج هنا حول حالة الاستثناء المنصوص عليها في  
الفصل 35 الذي يقول باللله (إذا كانت حوزة التراب الوطني  
مهدهدة أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير  
المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء  
بمرسوم ملكي بعد استشارة رئيس المجلسين ، وتوجيه خطاب  
إلى الأمة ، وبسبب ذلك ، فإن له الصلاحية رغم جميع  
النصوص المخالفة في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن  
حوزة التراب ورجوع المؤسسات إلى سيرها العادي) .

هذا نص الفصل 35 من الدستور ، وهو خاص بحالة الاستثناء  
بالنسبة للملك كرئيس الدولة ، ورئيس السلطة التنفيذية في  
البلاد .

أما حالة الاستثناء الناتجة عن تهديد حوزة التراب الوطني  
بخطر خارجي فواضحة لا تحتاج إلى بيان .

وأما حالة الاستثناء عندما يقع من الأحداث ما من شأنه أن  
يمس بسير المؤسسات الدستورية فهل أحتج إلى أن أذكركم بما  
وقع هنا في الأسبوع الماضي وهو قيام أحد نواب الأقلية بالتهديد  
 بإطاحة الأرواح هنا ، دفاعاً عن مشروعية طلب الدورة  
 الاستثنائية في نظره . وقد كتب هذا حتى في بعض الجرائد ،  
 بعدهما قيل في المجلس .

ومعنى ذلك أن المجلس أصبح مهدداً وأعتقد أن هذا قد

يكفي وحده ليحمل على تطبيق الفصل (35) من الدستور، وخصوصاً ما ينص عليه من أنه إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بمرسوم ملكي، ويتخذ كل التدابير الصالحة لإرجاع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي.

هذه إذاً حالة توجب تدخل الملك، وتحكيمه لحماية المؤسسات الدستورية.

فإذا وقع شيء من هذا. وقد وقع التهديد به صراحة هنا، وفي الصحف كذلك، فإننا جميعاً، الأغلبية والأقلية، مهددون بأن يطبق علينا الفصل (35) من الدستور.

فهذه هي الحالة التي يمكن للملك أن يتدخل فيها بالنسبة للبرلمان أما أن يتدخل على سبيل التحكيم بين الأغلبية والأقلية، فيما يخص البت في القضايا المعروضة على دراسة ومصادقة البرلمان، فذلك شيء مخالف لسير المؤسسات الدستورية سيراً عادياً سليماً، كما هو مخالف للدستور طبعاً.

فالملك يربأ بنفسه عن ذلك كله، ويتمتع عنه بصفته حامياً للدستور، وضاماً لسلامة تطبيقه، وسير الحياة النيابية في نطاق النظام الديمقراطي السليم.

فالملك نفسه يحرص أكثر من كل واحد على عدم التدخل في مداولات البرلمان جميعها، وعلى تحكيم قانون الحرية، وقانون الأغلبية في دائرة الدستور الذي هو القانون الأساسي والأعلى للدولة والأمة.

فإذا كان للملك أن يتدخل ففي نطاق السلطة المخولة له من الدستور ومنه الفصل (35) الخاص بحالة الاستثناء ، إما دفاعاً عن حوزة التراب الوطني وإما صيانة لسير المؤسسات الدستورية .

فالملك أعرف الناس على الإطلاق بما له وبما عليه ، في نطاق الدستور والصالح العام .

إن الدستور نظم علاقات السلط بعضها بعض ، أي علاقات الملك بالبرلمان ، وعلاقات الحكومة بالبرلمان «الباب الخامس» من فصل (70) إلى فصل (81) : فلا يوجد في هذا كله أن الملك يتدخل لإنقاذ الأقلية ضد الأغلبية .

فليس لأحد منا أن يحاول تدخله لصالح فريق ضد فريق ولصالح الأقلية على حساب الأغلبية ، وحاشاه أن يفعل ، وهو واضح الدستور وحميه .

وإن الملك لا يفعل ، ولن يفعل شيئاً من هذا ، لأن تدخله بالنسبة للبرلمان ليس معناه إلا أن تطبيق الفصل (35) من الدستور قد أصبح لازماً وضرورياً ، لا لنصر الأقلية على الأغلبية ولا لإنقاذ الأقلية من قانون الأغلبية ، ولكن لشيء واحد ، هو العمل لإرجاع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي السليم .

هذه باختصار ، هي حالة الاستثناء التي نص عليها الدستور ، وفي هذا الدليل على أنه لا بد من حالة استثنائية لتدخل الملك في صالح المؤسسات الدستورية .

أما بالنسبة للبرلمان فإن الفصل (40) من الدستور يشير إلى أحوال الاستثناء التي يجب أن تقوم لتبير دعوة البرلمان لعقد دورة استثنائية.

هذا هو رأي الأغلبية، وهو رأي يخالفه رأي الأقلية. غير أنه لا بد من الفصل بين الرأيين، رأي الأغلبية ورأي الأقلية عند نهاية المناقشة، ولختم المداولة الحالية.

فمن يفصل بينهما؟

هل الملك، كما يطالب به الناطقون باسم الأقلية؟

الجواب: لا.

هل القوة؟

الجواب كذلك: لا، لأن المجال هنا ليس مجال استعمال القوة.

وإذاً من يفصل بين الأغلبية والأقلية؟

قيل لنا هنا: الغرفة الدستورية، والجواب هو أن الغرفة لا تتدخل إلا فيما أسنده إليها الدستور، وهو لم يجعلها مختصة في قضية التحكيم بين الأغلبية والأقلية.

بعد هذا بقي شيء واحد، هو الذي يفعل دستوريًا، وديمقراطياً وبرلمانياً، ونظرياً، وعملياً، بين وجهتي نظر الأغلبية والأقلية، ذلك هو قانون الأغلبية الذي هو قانون الحرية وقانون الديمقراطية وقانون النظام الدستوري، والحياة النيابية، والسلطة التشريعية، وتطبيق قانون الأغلبية لا يقع إلا

بعملية التصويت في نهاية المداولات، وبعد ما تعرض جميع الآراء بكل حرية، وفي حدود القانون الذي نحن أمامه سواء.

هذه، باختصار ملاحظتي الأولى فيما يخص النقطة التي أثيرت هنا حول الفصل (35) المتعلق بحالة الاستثناء بالنسبة للملك، وفيما يخص كذلك المحاولة التي حاولها بعضهم لإدخال الملك بالتحكيم في الخلاف القائم هنا بين رأي الأقلية والأغلبية حول عدم مشروعية أو مشروعية الدورة الاستثنائية المطلوبة من أقلية النواب.

### حضرات النواب :

تلك هي بعض ملاحظاتي بمناسبة المداولات الجارية الآن حول عدم مشروعية أو مشروعية الدورة الاستثنائية التي طلبتها بعض النواب. ولم أرد ببسطها أمامكم مجرد التعبير، بحرية وصدق وصراحة، عن وجهة نظري كواحد منكم، والسعى في سبيل تسوية الخلاف القائم بين الرأيين في المجلس، رأي الأغلبية ورأي الأقلية. أما التسوية فلا إشكال فيها بعدما اتضحت الآراء، وبسطت الأدلة.

إن التسوية واحدة لا ثانٍ لها، وهي تحكيم قانون الأغلبية في نهاية المداولات بإجراء التصويت الذي هو وسيلة الفصل بين الآراء المتعارضة، عند تعذر كل وسيلة أخرى، وفي هذا يطبق الفصل (50) من القانون الداخلي وأعيد عليكم نصه وهو الفصل 50 - لكل عضو في مجلس النواب أن يقدم اقتراحاً باسمه، أو باسم الفريق الذي يتبعه إليه، ويطلب الأسبقية لاقتراحه وعدم التفكير فيه إلا أنه لا يطرح هذا الاقتراح في

التصويت إلا بعد قراءته على المجلس ومناقشته. ولهذا أضمن صوتي إلى صوت رئيس فريق الأغلبية لأطلب من السيد الرئيس، بكل احترام أن يحفظ سير مجلس النواب من أن يتعرض لأي عبث أو عرقلة، فيحكم الدستور والقانون الداخلي للمجلس للخروج بنا من كل خلاف.

وفي هذا الوفاء لمبادىء وقواعد النظام الديمقراطي والحياة النيابية، وهذا الوفاء يقضى بتطبيق قانون الأغلبية الذي ساد في هذا المجلس منذ نشأته، والذي كان لحد اليوم عماد التشريع في سبيل الصالح العام.

في التطبيق قانون الأغلبية تتأكد السيادة التي يملكها البرلمان، والتي يستعملها في نطاق مسؤولياته وسلطاته واحتياطاته الدستورية.

فالسيادة للبرلمان.

والمجلس - بحكم سيادته الدستورية - هو الذي يتولى حل مشاكله بنفسه، والفصل في قضاياه الخلافية على ضوء الدستور والقانون، وبما يملكه من الوسائل التي منها البت في النهاية عن طريق التصويت.

وقبل الختام، أتوجه بالنداء إلى الأقلية لتبصر في موقفها بعد أن ناقشت بكل حرية، وبعد أن دافعت، كما أرادت، عن وجهة نظرها.

إن الديمقراطية تقوم على حرية التعبير عن الرأي، وحرية الدفاع عنه بالحججة والدليل والمنطق والصواب، وهذا حق.

يعطيه الدستور، في نطاق الديمقراطية، لكل من الأغلبية والأقلية.

وفعلاً هذا ما كان في المداولات الحالية حول عدم مشروعية الدورة التي يريد بعضهم فتحها بعد أن طلبوا وذهبوا إلى أنها مشروعة.

وإن الديمقراطية لفرض، بعد المداولة والمناقشة بكل حرية وصراحة من لدن الأغلبية والأقلية في البرلمان - أن تختم المداولة والمناقشة بعملية التصويت كما ينص الدستور والقانون الداخلي للمجلس عليها.

فما على الأقلية - إذاً - بعد أن ناقشت ودافعت عن وجهة نظرها بكل حرية وقوة - إلا أن تكون في هذا - على أقل تقدير - شيهة بالفرقة الرياضية التي تبارى في الميدان مع فرقة أخرى فلا يواليها الحظ في المباراة فتقبل نتيجتها طوعاً أو كرهاً.

وما دمت أتحدث حديث الرياضة فلأذكر من هم في حاجة إلى التذكير بأن المباراة في البرلمانات لا تعرف التعادل بين الأغلبية والأقلية، وإنما تخضع لقانون واحد، هو قانون الأغلبية والسلام.

## مجلس النواب

### ملتمس

مقدم من محمد حسن الوزاني

نائب وزان

إن المشكلة المالية التي يعانيها المغرب اليوم هي مشكلة العجز الفادح في الميزانية العامة للسنة الجارية (1964).

وقد جاءت هذه الميزانية بكل أسف على عكس ما أعلنته الوعود المبذولة بـ سخاء لمجلس النواب في البيان الذي ألقاه الوزير الأول في الدورة الأولى ، وكذلك في المدخل الصادر عن وزارة المالية لمشروع ميزانية 1964 .

وهكذا جاءت الميزانية الحالية تختلف عما كان ينتظره مجلس النواب ، وهي ميزانية التقشف والتقتير والصرامة في محاربة كل أنواع الإسراف والتبذير.

والآن وقد بلغ السيل الزبى ، وتحرجت الحالة المالية ، وتآزمت الوضعية الاقتصادية ، وتدهر مستوى المعيشة نتيجة غلاء الأسعار وارتفاع الضرائب والتكاليف ، فقد أصبح الواجب يقضي على مجلس النواب بأن يصادر الحكومة بأن ميزانيتها مختللة ، وما ليتها مضطضعة لا شيء إلا لأن الدولة تعيش حتى اليوم فوق مستوى المغرب كقطر مختلف مالياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، أي كبلد

محدود الموارد والإمكانيات، وضعيف الاستثمار للخيرات والثروات.

وسعياً في إخراج المغرب من وضعية التخلف، ورغبة في إصلاح الفساد المالي السائد في ميزانية الدولة، ألتمس المصادقة على ما يلي:

1 - مطالبة الحكومة بتحضير مشروع ميزانية 1965 من أجل تقديمها للبرلمان في الموعد القانوني أي من غير تأخير كما وقع في المرة السابقة، الأمر الذي اضطر إلى استعمال الاعتمادات الشهرية الاستثنائية وهو ما يجب العمل من الآن لتفافه حتى لا يتكرر في دورة الخريف.

2 - مطالبة الحكومة بتقديم مشروع ميزانية على أساس الصراامة في تقدير الحاجيات، والتشفف في النفقات، واعتبار الحقائق المالية، والاقتصادية، والاجتماعية للشعب في تقدير الموارد، والنفقات، وبهذا تصبح الميزانية العامة في مستوى المغرب، كما يمكن من تلافي كل عجز في الميزانية، ومن تحقيق الموازنة بين المداخيل والمصاريف.

3 - مساهمة مجلس النواب بنصيبيه في إعداد مشروع ميزانية عامة مطبوعة بطابع التكشف الحقيقي، وذلك بأن يعهد إلى لجنة خاصة بالبحث في أبواب واعتمادات الميزانية العامة الحالية، وكذلك في جهاز الدولة، وسير دوالها، وميادين نشاطها في الداخل والخارج، عن جميع وسائل ومظاهر الإسراف، والتبذير، والاتلاف للأموال والمواد. ثم يقدم تقرير بذلك من اللجنة إلى المجلس في أقرب وقت للمصادقة عليه ورفعه إلى الحكومة لتكون على خبرة وبصيرة من وجهة نظر مجلس النواب

في ميزانية البلاد. كما يجب أن تكون لا شرط فيها، ولا تبدي، ولا حيف ولا امتياز. وإن هذا العمل ليدخل في اختصاصات وسلط مجلس النواب كما ينص عليها الفصلان 110 و 111 من القانون الداخلي للمجلس.

الرباط في يونيو 1964

محمد حسن الوزاني  
نائب وزان

# مجلس النواب

مناقشة ميزانية سنة 1965

بسم الله

سيدي الرئيس  
حضرات النواب

لا أريد أن أتناول الكلام الآن لأنشرع في مناقشة الوثيقة التي قدمت للمجلس ، منذ يومين ، كمدخل لتقديم مشروع الميزانية عن السنة المالية الحالية .

نعم ، لا أريد الدخول الآن في مناقشة هذا لأنني اعتبر أن كل مناقشة في هذا الموضوع سابقة لوقتها ، وفيما يلي من الحديث ستدركون السبب الجوهرى الذي يمعنى - كما يمنع غيري - من كل مناقشة لما قدم لنا من جداول حول الميزانية .

إذا طلبت الكلمة الآن فلا تحدث فقط عن ذلك السبب ، وأشرحه للمجلس وللحكومة معاً .

وإن هذا السبب ليعد في نظري - ولا شك في نظركم كذلك مسألة من الأهمية ومن الخطورة بمكان ، لأنها تتعلق بمشكلة ناشئة وطارئة في بداية التجربة الديمقراطية الدستورية الأولى ، وهي عنفوان الحياة النيابية بالمغرب ، وهي تعد سابقة خطيرة لا يمكن أن تُغْضَى عنها الطرف ، ونسكت عنها ، وتركها تمر في غفلة منا نحن النواب .

ولاني لا أكتمكم أنتي عندما قرأت الجدول (رقم 2) الذي وزع علينا أخيراً ضمن مدخل مشروع الميزانية ففزت دهشة واستغراباً، وتساءلت في نفسي كيف أمكن لواضعي مشروع الميزانية من الفنانين أن يبيحوا لأنفسهم التدخل فيما لا يعنيهم مطلقاً، كما لا يعني السلطة التنفيذية نفسها وبأجメها؟

نعم، تسأله عن هذا وحاولت أن أفهم الأسباب الداعية إليه، هل هي ترجع إلى مجرد جهل الواضعين لمشروع الميزانية، بالقوانين الدستورية، وبالأنظمة البرلمانية، أو ترجع تلك الأسباب إلى مجرد سوء فهم أو مجرد خطأ ارتكبها الفنانون الملايين أثناء وضعهم لمشروع الميزانية؟

وإذا صحت هذه أو ذاك من الأسباب فإن الأمر يكون في الواقع هيناً نوعاً ما.

ولكن الأمر يكون أخطر إذا كان غير الفنانين الماليين هم الذين ارتكبوا ما يعد جهلاً بالدستير وبالأنظمة النيابية، أو سوء فهم لها، أو خطأ في حقها.

ونحن - إذ نلاحظ هذا ونتحدث عنه - لا نريد أن نقصو على رجال الحكم والسياسة في بلادنا التي ما تزال الديمقراطية الدستورية فيها وليدة، والتجربة البرلمانية صبية.

فهذا وحده يمكن أن يشفع في ذلك لمرتكبيه سواء من الفنانين أو الحاكمين.

وأعتقد أن مجرد التنبيه إليه سيكون كافياً للتراجع عنه وإصلاحه حتى لا تتعارض حياتنا النيابية أية عرقلة، وحتى لا ينشأ

عن هذا أي اختلاف دستوري بين البرلمان كله وبين الحكومة صاحبة مشروع الميزانية المعروض على بحثنا وتقريرنا.

وأبادر - بعد هذه المقدمة - إلى الدخول في صميم الموضوع الذي حداني للكلام الآن.

وما هذا الموضوع الآن إلا ما ورد في الجدول رقم 2 من ذكر لميزانية البرلمان.

فإنه لا يخفى على أحد هنا - وإن خفي على غيرنا - أن ميزانية البرلمان - أي كل برلمان ولو كان مغرياً - لا يجوز مطلقاً أن تتدخل في تقريرها ولا في مراقبتها الحكومة التي تعتبر نفسها ديمقراطية، ودستورية، وجانياً أساسياً من جوانب الحياة النيابية.

ومعنى هذا بعبارة أصرح : أن البرلمان - والبرلمان وحده دون غيره - هو الذي يملك كامل الحق في تقرير ميزانيته الخاصة ، وفي تنظيم صرفها ، وفي إجراء المراقبة عليها بواسطة لجنة الحسابات التابعة له .

هذا هو النظام القائم في جميع الدول البرلمانية في الدنيا بأسرها ، وهذا هو النظام الذي يجب حتماً ولزوماً أن يخضع له المغرب حكومة وبرلماناً.

غير أن الأمر قد جرى بخلاف هذا ، مما أوجب التنبيه له لتلافيه باسم المبادئ الديمقراطية ، والقوانين الدستورية ، والأنظمة النيابية المعهودة لدى الدول التي سبقتنا إلى الحياة البرلمانية والتي تلمنذنا لها وأخذنا عنها علوم القانون والدستور ،

وأقبسنا منها أنظمة وتقاليد الديمقراطية والبرلمان . وإذا كان الأمر يحتاج إلى دليل فاسمحوا لي بأن أعرض عليكم من هذا ما يمكن أن يعد القول الفصل بين الحق والباطل ، والصواب والخطأ ، في الموضوع الذي أتحدث عنه الآن ، وهو تدخل الحكومة - ولا أقول وزارة المالية وحدها - في فرض الميزانية بمحض إرادتها ومشيئتها على برلمان الأمة ، هذا البرلمان الذي يمثل السيادة الممثلة في الأمة نفسها بحكم الدستور ، والذي يعتبر السلطة التشريعية في البلاد ، فهو - بسبب هذا كله - يتمتع بجميع حقوق الاستقلال عن الحكومة في مجال اختصاصاته بما فيها السياسية والمالية .

وهنا أريد أن أفصل بعض الشيء الحديث عن النظام المالي ، وعن السلطة المالية للبرلمان .

١ - إذا كنا لا نستطيع أن نسمى ميزانية هذه السنة بميزانية الصرامة والتقشف فيما يجب أن نسميه؟

الجواب : ميزانية العجز المالي الذي يقدر بعشرات الملايين من الفرنك .

- لا شك أن الحكومة عملت جهدها لتلافي هذا العجز ولكنها لم تتمكن من هذا ، لأنها لم تكن جادة في الصرامة ولا في التقشف ، أي في محاربة كل أنواع التبذير والإسراف والإتلاف .

وهكذا اقتصرت على مراجعة بسيطة لبعض أبواب الميزانية فخفضت من جهة ، وزادت من جهة أخرى .

وإن ما خيل إليها أنه تكشف ليس هو كذلك ولهذا أخرجت الميزانية وهي تنوء تحت أثقال العجز المالي الفاضح.

### - الوسائل لاتقاء العجز .

- ولي ملاحظة أخرى في نفس الموضوع ، وهي أن المجلس اعتاد - بمناسبة عرض كل ميزانية وزارية عليه - أن يتقدم أعضاؤه بما عندهم من ملاحظات ، وآراء ، ومقترنات كما اعتاد كل وزير ، أو من ينوب عنه ، أن يعقب على تدخلات الأعضاء بما يراه من العموميات أو الجزئيات التي أثيرت أثناء هذه التدخلات.

- ومن شأن كل هذا أن يفتح نوعاً من الحوار بين النواب والوزراء أو الناطقين باسمهم .

- وهذا الحوار لا يخلو من فوائد سواء بالنسبة للمجلس أو بالنسبة للحكومة المسؤولة أمامه .

ومن فوائده أنه يمكن المجلس من ممارسة حق الرقابة - ولو بكيفية مختصرة وناقصة - على سير الوزارات وسياساتها الرسمية والتقليدية .

- ولكن كيما كانت أهمية ذلك الحوار الطارئ بمناسبة عرض كل ميزانية على المجلس فإنه لا يصح أن يعتبر مداولة أساسية في سياسة الحكومة بصفة عامة ، أو في سياسة كل وزارة بصفة خاصة .

- فالمجلس لم يفتح لحد الآن - مع ما جرى ويجري فيه من حوار مع الوزراء - أية مداولة عامة وأساسية بالمعنى الصحيح والكامل لهذه العبارة .

فهذا النوع من المداولة هو الذي يمكن مجلس النواب من الاطلاع بالتفصيل والتدقيق على السياسة العامة للحكومة أو على السياسة الخاصة بكل وزارة، كما يمكنه من الحكم لهما أو عليهما عن بينة، وبصيرة، واقتناع.

- ولهذا لا يمكن أن يستتتج من أنواع الحوار التي جرت أو تجري في هذا المجلس، بمناسبة عرض الميزانية العامة عليه، أن كل مصادقة على أي واحد من مشروعاتها هي، في نفس الوقت، مصادقة على السياسة التي لها صلة بالمشروع المعروض.

- وبهذه المناسبة أود أن أوضح رأى الخاص، وهو أن كل مشروع ميزانية صودق عليه في المجلس إنما تم له هذا بحكم الظروف القاهرة، والظروف الملحة التي قضت وقضى بأن يحصل بتقرير الميزانية - على علاتها - حتى لا يتاخر الشروع في تنفيذها أكثر مما وقع، وهو ما لا يتحمل المجلس مسؤوليته حيث إن مشروع الميزانية العامة قدم إليه في وقت متاخر جداً.

- فالحرص على عدم تأخير الميزانية، وعلى عدم اللجوء إلى الاعتمادات الاستثنائية الشهرية - كما وقع في الشهرين الماضيين - والرغبة في عدم عرقلة سير الشؤون العامة، وتنفيذ المشاريع الرسمية، وكل هذا حدا ويحدو بالمجلس لأن يسير سيراً حثيثاً في تقرير الميزانية.

- وإن ما يقال في ميزانيات مختلف الوزارات ينطبق كذلك على مشروع الميزانية العامة، فكل حوار في هذا المجلس بين أعضائه وبين وزير المالية لا يعتبر مداولة عامة وأساسية في

السياسة المالية والاقتصادية ، وكذلك المصادقة على مشروع الميزانية لا تعني المصادقة - في نفس الوقت - على السياسة المتبعة .

وأرى أن أضيف إلى ما ذكر أن المصادقة على مشروع ميزانية وزارة الخارجية يجب أن تكون مصحوبة بشرط معقول وهو أن يؤخذ السيد وزير الخارجية بالاعتبارات الوجيهة ، وبالآراء السديدة ، وبالاقتراحات الإيجابية التي صدرت أو ستصدر عن الحوار القائم هنا بينه وبين النواب ، وذلك لصالح سياستنا الخارجية ودبلوماسيتها في الحاضر والمستقبل .

### مشروع ميزانية 1965

- إن مناقشة مشروع ميزانية هذه السنة الجديدة يدعوني إلى أن ألاحظ ملاحظة أولى أعتبرها جوهرية بالنسبة لمجلس النواب ، بل وللبرلمان بأكمله ، من حيث ممارسة سلطته واختصاصاته المالية .

- وتلك الملاحظة تخص مسألة الآجال المحددة دستورياً وقانونياً لتقديم مشروع الميزانية ، ومناقشتها ، والمصادقة عليها .

- وبهذه المناسبة يجدر التذكير بأن الفصل الثامن من القانون التنظيمي المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1383 ( 9 نوفمبر 1963 ) ينص على أنه يودع مشروع قانون مالية السنة على أبعد تقدير يوم فاتح نوفمبر من السنة السابقة لسنة تنفيذ الميزانية ، كما ينص الفصل نفسه على أنه يرفع المشروع المذكور في الحين إلى لجنة برلمانية للنظر فيه .

- ثم ينص الفصل التاسع على أنه : يجب على مجلس النواب أن يبيت في مشروع قانون المالية كقراءة أولى داخل أجل العشرين يوماً الموالية لـإيداعه .

ويضيف نفس الفصل : وإذا لم يصوت مجلس النواب بعد قراءة أولى على مجموع المشروع في الأجل المحدد أعلاه فإن الحكومة تعرض على مجلس المستشارين النص الذي قدمته في أول الأمر والمغير عند الاقتضاء بالتعديلات التي صوت عليها مجلس النواب قبلتها الحكومة .

وبالإضافة إلى هذا ينص الفصل التاسع على أنه : إذا لم تقع الموافقة على الميزانية في 31 ديسمبر فإن الحكومة تفتح بمرسوم ، طبقاً لمقتضيات الفصل 53 من الدستور ، الاعتمادات الازمة لسير المرافق العمومية ، والقيام بالمهام المنوطة بها على أساس ما هو مقترن بالميزانية المعروضة بقصد المصادقة .

- فيتجلى من هذا أن كلاً من الدستور والقانون التنظيمي حدد آجالاً لتقديم ، ومناقشة ، وقبول مشروع الميزانية العامة ، كما نص كلاماً على ما قد يترتب عن عدم القيام بهذا في نطاق الآجال المضروبة له ، من أعمال وتصرفات تضطر إليها الحكومة لضمان سير المرافق العامة في انتظار الموافقة النهائية على الميزانية من طرف البرلمان .

- وفي الواقع هذا ما كان في السنة الماضية ، وما سيكون كذلك في هذه السنة ، والسبب فيه يرجع إلى عدم احترام الآجال الدستورية والقانونية ، والمسؤولية الأولى في هذا ترجع إلى عدم تقديم مشروع الميزانية العامة إلى البرلمان في الأجل

الدستوري والقانوني الذي هو فاتح نوفمبر على أبعد تقدير، كما ينص عليه القانون التنظيمي للمالية.

وواضح من هذا أن فاتح نوفمبر ليس هو بداية ، بل نهاية للأجل القانوني المحدد لتقديم مشروع الميزانية العامة. أما بداية هذا الأجل فلم يحددها القانون ، بل ترك تقديرها للحكومة وللظروف ، هذا مصدر الخطأ الأساسي الذي تنشأ عنه - كل سنة - مخالفات تتسبب فيما يتعرض له مشروع الميزانية العامة من تأخير أمام البرلمان.

- وتلافياً لكل هذا اقترح التقرير العام تقديم وثائق الميزانية للبرلمان في فاتح أكتوبر ، لا في فاتح نوفمبر على أبعد تقدير ، وهذا يقضي بتعديل الفصل الثامن من القانون التنظيمي حتى يودع مشروع قانون المالية في فاتح أكتوبر ، وبهذا يصبح في مستطاع البرلمان أن يدرسه بواسطة لجانه المختصة قبل افتتاح الدورة العادية في 18 نوفمبر ، وأن يخصص هذه الدورة ، قبل كل شيء لمناقشة مشروع الميزانية العامة .

- وإلى أن يتحقق هذا الإصلاح الضروري يلاحظ: أن مشروع الميزانية لم يودع ، هذه السنة كذلك ، في الأجل القانوني المحدد ، وأن إيداع الوثائق والمستندات الخاصة بمختلف أبواب الميزانية تسلسلاً ، كما وقع في العام الماضي ، خلال شهري نوفمبر وديسمبر ، حيث إن آخر دفعة من الوثائق سُلمت لمجلس النواب كانت عشية يوم 29 ديسمبر الماضي وكانت تخص نيابة الدولة في التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية ، والمكتب الشريف للفوسفات ، ومكتب

الأبحاث والمساهمات الصناعية، والمكتب الوطني للشاي والسكر، والميزانية الملحة بالإذاعة والتلفزيون، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، والمكتب المغربي للمراقبة والتصدير، والأمن الوطني، ووزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

- فهذا إن ذل على شيء فإنما يدل على أن الحكومة هي المطالبة أولاً باحترام الآجال الدستورية والقانونية في تقديم مشروع الميزانية العامة للبرلمان كاملاً لا مقططاً، وفي تاريخ محدد وموحد، لا في تواريخ متسلسلة تمتد من بداية نوفمبر إلى نهاية ديسمبر، الأمر الذي يقع البرلمان في تأخير دراسة ومناقشة مشروع الميزانية كل سنة، وليس من سبيل إلى تلافي هذا، لا من جانب الحكومة ولا من جانب البرلمان، إلا بإصلاح القانون التنظيمي للمالية حتى يودع مشروع الميزانية العامة في فاتح أكتوبر من كل سنة، لا في فاتح نوفمبر على أبعد تقدير.

- وبعد هذا، أبدي ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وهي تخص مصير الآراء، والملحوظات، والاقتراحات التي تبدي من طرف النواب، سواء في اللجان المختصة أو في المجلس أثناء دراسة ومناقشة مشروع الميزانية العامة.

- نعم يحق لنا أن نتساءل، ونحن آخذون للمرة الثانية في مناقشة مشروع الميزانية العامة، ماذا كان مصير كل ما أبداه النواب في اللجان المختصة أو الجلسات العامة المخصصة في العام الماضي لمشروع الميزانية العامة من الآراء والملحوظات والمقترنات؟ فهل كان لها حظ من الاعتبار والتطبيق في تنفيذ

## الميزانية السابقة أو في تحضير مشروع الميزانية الحالية؟

- إن الحقيقة التي تبدو لنا من خلال الواقع هي أن شيئاً من هذا - بكل أسف - لم يكن ، فلم تصادف آراؤنا وملاحظاتنا واقتراحاتنا ما كانت تستحقه ، وما كانا نؤمله لها من التقدير والاعتبار ، وهكذا قدر للنشاط النيابي الخاص بالميزانية العامة أن يظهر سلبياً ، وعقيماً إلا ما يخص المصادقة على مشروع الميزانية ، هذه المصادقة التي يلوح أنها تعتبر هي كل ما يطلب من المجلس ، دون ما يتقدمها فيه من آراء ، وملاحظات ، واقتراحات عليها للصالح العام .

- وإذا كانت المصادقة على الميزانية مسألة تهمنا نحن كذلك كنواب ، فإنه يهمنا - في نفس الوقت - ما نبديه بمناسبة مناقشتها في المجلس من آراء وملاحظات واقتراحات نعتقد أنها جديرة بالعناية من طرف المسؤولين في الحكومة .

- وحيث إن التجربة الماضية برහنت على أن هؤلاء المسؤولين لا يفعلون شيئاً من هذا تلقائياً فينبغي أن يفكر مجلس النواب في الوسيلة الكفيلة بعدم تكرار تلك التجربة ، وبحمل الحكومة على عدم إهمال كل ما تبرزه مناقشة الميزانية من آراء وملاحظات واقتراحات لها صلة بالصالح العام ، وهكذا يمكن النواب من جعل مناقشتهم للميزانية العامة إيجابية ومجدية .

- ولعل أجدر وسيلة لهذا هي أن يتولى المجلس نفسه استخلاص أحسن وأنفع ما تسفر عنه مناقشة الميزانية العامة من آراء واقتراحات ، وعرضها على الحكومة من أجل الاستفادة منها سواء أثناء تنفيذ الميزانية المصادق عليها أو لدى تحضير

## مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة.

- ف بهذه الطريقة العملية يتمكن مجلس النواب من تلafiي المصير الذي يجعل دراساته ومناقشاته عديمة الجدوى بالنسبة لمسألة جوهرية وهامة كميزانية الدولة، وهكذا لا يضيع وقتنا سدى، ولا يشل نشاطنا تحت هذه القبة، بل على العكس من هذا يجعل قولنا على أن يكون لغواً، وعملنا عن أن يكون عيناً، ودورنا عن أن يكون صيراً إذا ما هم الحكومة رأى المجلس، واعتبرت إرادته في نطاق ما له من حقوق، واحتصاصات، ومسؤوليات، وهذا جانب بارز من التعاون المثمر الذي يجب أن يسود بين البرلمان والحكومة.

- وما دمت أبدي ملاحظات حول الميزانية العامة فلتكن الملاحظة الثالثة على تنفيذ ميزانية السنة الماضية، فمن المعلوم وال المسلم أن مهمة البرلمان لا تتحصر في مجرد مناقشة مشروع الميزانية والمصادقة عليه، بل تتعذر هذا إلى مراقبة تنفيذ الميزانية المصدق عليها.

وهذا ما أشار إليه تقرير لجنة المالية بقوله: «قد كان من الواجب أن نتعرف على كيفية تنفيذ الميزانية السابقة سواء في المداخيل أو في النفقات، وإننا لمؤمل في المستقبل أن تقدم لنا كيفيات تنفيذ الميزانية السابقة إن لم يقدم لنا تنفيذ قانون تنفيذ الميزانية في نفس الوقت الذي يقدم لنا فيه مشروع قانون المالية».

- فيتضح من هذا أن الحكومة لم تهتم، أثناء تنفيذ ميزانية

السنة المنصرمة ، بإحاطة المجلس علمًا بسير ومراحل تطبيق قانون المالية ، وبما قد اعترضه من صعوبات وعراقل ، أو طرأ عليه من تعديلات ، فكل هذا ، إن وقع ، لم نتمكن من الاطلاع عليه بواسطة الحكومة ، ومن القيام بما في عهدتنا كنواب من مراقبة سير تنفيذ الميزانية التي تحملنا مسؤوليتها نتيجة المصادقة عليها بعد الدرس والمناقشة .

وإذا أغفلت الحكومة إطلاعنا على سير تنفيذ الميزانية السابقة فإننا كمجلس نتحمل مسؤوليته إغفال مهمتنا في القيام بمراقبة تنفيذ الميزانية الماضية ، وذلك بعدم مطالبة الحكومة ، أثناء السنة السالفة ، بتمكيننا من الوثائق والمستندات ، وبتزويتنا بالمعلومات والبيانات التي تتعلق بسير تنفيذ الميزانية حتى نستطيع الاضطلاع بمهمة الرقابة عن بينة ودرأية . وهكذا نرى أن الإهمال كان مزدوجاً من طرف الحكومة أولاً ، ومن جانب المجلس ثانياً ، فوّقعت مخالفة الفصل 115 من القانون الداخلي ، الخاص بمراقبة الميزانية ، ونصه :

«تمكن السلطات المعنية بالأمر المقرر الخاص للجنة المالية والاقتصاد الوطني والتخطيط من الاطلاع على المستندات والإرشادات المتعلقة بمراقبة ميزانية المصالح الوزارية ، ومراجعة حسابات المؤسسات الوطنية والشركات الاقتصادية التي للدولة فيها أسهم ، وكذا المكاتب العمومية : وللمقررين العامين الحق في أن يطلبوا من لجنة الاقتصاد الوطني والتخطيط إلى الحق أحد أعضائها بهما .

«لا يجوز أن تكون أشغال اللجان مجرد قرار إخباري أو

شكلٍ، بل يجب أن تكون شاملةً مستكملاً للمسائل التي تعنيها».

فمسؤولية مخالفة هذا النص القانوني الصريح تقع على السلطات المعنية بالأمر كما تقع على اللجنة المالية بصفة خاصة، وعلى المجلس بصفة عامة لأنه كان شريكتها في إهمال تطبيق الفصل 115 من القانون الداخلي، ولا يخفى من تلك المسئولية أبداً بالنسبة للجنة المالية ما ورد في تقريرها العام عن الميزانية من أنه كان من الواجب أن تعرف على كيفية تنفيذ الميزانية السابقة، إلخ، وحيث كان هذا واجباً على السلطات المعنية بالأمر فقد كان أوجب على اللجنة المالية التي أغفلت استعمال الحق الذي يعطيها إياه الفصل 115 من القانون الداخلي لمجلس النواب، فلماذا لم تستعمل هذا الحق، ولم تطبق هذا الفصل الصريح للقيام بواجبها، ومطالبة الحكومة بالمستندات والإرشادات المتعلقة بسير تنفيذ الميزانية لإجراء الرقابة النيابية على هذا التنفيذ؟ فإذا كان من اختصاص الحكومة أن تضع مشروع قانون المالية فإن هذا القانون لا يصدر إلا عن البرلمان بحكم الدستور، وإذا كان صدوره يتم بالمصادقة عليه فإن مهمة المجلس لا تنتهي بهذه المصادقة، بل تمتد إلى مراقبة تنفيذ الميزانية، كما ينص عليه الفصل 115 من القانون الداخلي لمجلس النواب.

فكـل شيء واضح وصريح فيما يخص مراقبة الميزانية، وتـجدر الملاحظة هنا أن هذه المراقبة لا تعنى في نفس الوقت مراقبة السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة، فـهي

الواقع لا تكون الميزانية تعبيراً واضحاً وصادقاً عن هذه السياسة، وإنما تعني المراقبة تنفيذ الميزانية من حيث المداخيل والمصاريف المقررة، وما قد يطرأ عليها من تغيير وتحويل أثناء التنفيذ. وخلاصة القول: إن إهمال مراقبة تنفيذ ميزانية السنة الماضية يجب أن لا يتكرر هذه السنة لا من جانب السلطات المعنية بالأمر ولا من جانب المجلس عامـة ، ولجنة المالية خاصة.

- ومن المعلوم أن المراقبة البرلمانية للميزانية تكون أثناء تنفيذ هذه الأخيرة ، كما تكون بعد تنفيذها.

أما الأولى فيمارسها البرلمان بواسطـة وسائله الدستورية كالأسئلة المكتوبة أو الشفوية التي تمكـنه من معرفـة وتبـع سير التدبير المالي ، وهناك مناسبات أخرى تسمـح للبرلمـان بالـمراقبـة أثناء تنـفيـذـ المـيزـانـيـة ، وـهيـ ماـ قدـ تـعرـضـهـ الحـكـومـةـ عـلـيـهـ منـ قـوـانـينـ مـالـيـةـ تـعـديـلـيـةـ خـالـلـ السـنـةـ الـمـالـيـةـ الـجـارـيـةـ ، وـلـكـنـ الوـسـيـلـةـ الـقـانـونـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ هـيـ التـيـ تـمـكـنـ الـبـرـلـامـانـ وـلـجـنـتـهـ الـمـالـيـةـ منـ أـنـ يـتـلـقـيـاـ دـورـيـاـ الـمـسـتـنـدـاتـ وـالـإـرـشـادـاتـ الـلـازـمـةـ لـمـسـاـيـرـةـ تـنـفيـذـ الـمـيزـانـيـةـ ، وـضـمـانـاـ لـهـذـاـ يـجـبـ أـنـ يـنـصـ مـشـرـوعـ قـانـونـ الـمـالـيـةـ عـلـىـ الـمـسـتـنـدـاتـ وـالـوـثـائـقـ التـيـ تـجـعـلـ رـهـنـ إـشـارـةـ الـبـرـلـامـانـ فـيـ مـخـلـفـ مـراـحـلـ تـنـفيـذـ الـمـيزـانـيـةـ . وـمـنـ الـمـعـلـومـ أـنـ قـانـونـ مـالـيـتـاـ لـاـ يـنـصـ عـلـىـ هـذـاـ مـطـلـقاـ . وـأـمـاـ الـمـرـاقـبـةـ الـبـرـلـامـانـيـةـ بـعـدـ تـنـفيـذـ الـمـيزـانـيـةـ فـتـكـوـنـ بـوـاسـطـةـ عـرـضـ مـشـرـوعـ قـانـونـ التـصـفـيـةـ عـلـيـهـ حـتـىـ يـسـتـطـعـ أـنـ يـتـحـقـقـ مـنـ أـنـ الـمـيزـانـيـةـ قـدـ نـفـذـتـ فـيـصـادـقـ عـلـىـ التـنـفيـذـ كـمـاـ صـادـقـ مـنـ قـبـلـ عـلـىـ الـمـيزـانـيـةـ نـفـسـهـاـ .

وقانون التصفية - باعتبار أنه عمل تكميلي للمصادقة على الميزانية - لا يعرض حتى اليوم على البرلمان ، بل يصدر كظهير بعدما تواافق محكمة الحسابات على التصفية النهائيّة للميزانية ، وإذا كان لهذا ما يبرره قبل قيام البرلمان فلم يبق له أي مبرر بعدما أصبح قانون المالية - بحكم الدستور - يصدر عن البرلمان الذي يملك مع المصادقة على الميزانية العامة حق مراقبة تنفيذها بدءاً وختاماً ، لهذا أصبح قانون التصفية من اختصاص البرلمان حتماً ولزوماً .

فما دام هذا القانون خارجاً عن نطاق البرلمان ، وما دام قانون المالية لا ينص على المستندات والوثائق التي يجب أن تجعل رهن إشارة البرلمان في مختلف مراحل تنفيذ الميزانية ، وما دام عرض مشروعات القوانين المالية التعديلية مقيداً بالظروف ، فإن الرقابة البرلمانية على تنفيذ الميزانية ستظل محدودة في نطاق ضيق ، بحيث لا تمارس إلا بقدر ما يتوصلُ به من مستندات وإرشادات خاصة الميزانية ، وهو شيء تابع لإرادة الحكومة التي تستطيع أن تحافظ بما شاء من حرية العمل في تنفيذ الميزانية كما كان الأمر أو تقريراً كما كان الأمر قبل عهد الدستور والبرلمان .

ومما يؤسف له - بهذه المناسبة - أن الدستور المغربي لم ينص كغيره من الدساتير على أن البرلمان يتولى تصفية حسابات الميزانية بمساعدة محكمة الحسابات .

وهو وضع دستوري ومالي تقضي المصلحة العامة بتصحیحه عاجلاً حتى يتمكن البرلمان من ممارسة حق الرقابة على تنفيذ الميزانية ممارسة كاملة ومجدية .

بعد هذه الملاحظات أتناول بالحديث مشروع الميزانية  
المعروف على مناقشة المجلس .

لعل ما يمكن أن يقال فيه ، باختصار ، قد ورد في تقرير لجنة المالية ، وهو أن مشروع الميزانية في مجموعه يعكس العزم الأكيد لدى الحكومة على الاحتفاظ بنفقات التسيير في نطاق الموارد المالية ، وقد اعتبر التقرير المالي أن هذا يسجل انقلاباً كاملاً في الاتجاه ، وبفضله أمكن تحقيق انخفاض هام بالنسبة لميزانية 1964 ، بل إن نمواً معقولاً في المداخيل - يقول التقرير المالي - سمح باستخلاص فائض يبلغ 60 مليوناً من الدرام خصص لتنمية نفقات خاصة بالتجهيز « وأضاف التقرير المالي قائلاً : إن الإجراءات التقشفية الجزئية التي أقدمت الحكومة على تطبيقها - على الصعيد المالي والنقدى - قد قوبلت بالترحاب ، وبدأت تؤتي أكلها ... » .

وبعبارة أخرى ، إن أمامنا مشروع ميزانية لا يتحقق فيه التوازن بين المداخيل والمصاريف فحسب ، بل يتجلّى فيه فائض يقدر بعدد لا يستهان به من ملايين الدرام أو مليارات من الفرنك . وهذا بدون شك يعد حدثاً مالياً هاماً هو الأول من نوعه في عهد الاستقلال الذي عرفت ميزانياته العامة عجزاً متزايداً سنة بعد أخرى ، وذلك حدث لا يمكن أن يقابل إلا بالارتياب .

وإذا كان لي أن أتمنى شيئاً - بهذه المناسبة - فهو أن لا يعرف المغرب في ميزانيته العامة عجزاً مالياً جديداً ، وبما أن الشيء بالشيء يذكر ، فإن فرنسا هي كذلك قد حققت هذه السنة لأول مرة منذ 35 سنة توازناً مالياً من شأنه - كما صرّح به وزير ماليتها -

أن يمكن من إيجاد الاستقرار المالي ، ومضاعفة التنمية وانتهاج سياسة جبائية سليمة في سنة 1965 ، أي أن ذلك التوازن سيسمح للحكومة الفرنسية بتحفيض الضرائب بالقدر الذي يتلاءم معه ، وهكذا سيعود التوازن المالي بالخير والنفع على دافعي الضرائب من الفرنسيين ، وسعياً في ضمان التوازن المالي في المستقبل عزمت الحكومة الفرنسية على التقدم إلى البرلمان بمشروع قانون يجعل من توازن الميزانية العامة قاعدة إجرامية لتدبير مالية الدولة ، فهل لحكومة المغرب - وقد حققت هي كذلك التوازن المالي - أن تفك في نفس المشروع فتجعل الموازنة المالية إلزامية لتدبير مالية الدولة؟

ولأترك الآن الأماني لأعود إلى حقيقة مشروع الميزانية .

فلقد نبهنا تقرير لجنة المالية إلى أنه «قد يبدو غير ذي جدوى توجيه النقد إلى الأرقام الواردة في قانون المالية». غير أن الإنسان لا يتمالك ، أمام هذه الأرقام ، عن أن يتساءل : هل كان تحضير مشروع الميزانية من طرف مختلف الوزارات والمصالح الإدارية المختصة قائماً على إحصاء حقيقي ، ودقيق للحاجات والضرورات؟

وهناك سؤال آخر ، هو : لمن كانت الأسبقية في التقدير ، هل للمداخل قبل المصارييف ، أو للمصارييف قبل المداخل؟

وإذا كنا نعلم أن المغرب ، لأول مرة في 1958 ، قد استعمل الطريقة الأولى ، وهي طريقة مثلثي ، فإننا نعلم كذلك أن الوزارات والمصالح الإدارية تمثل دائمًا أو في أغلب الأحيان إلى المبالغة في تقدير النفقات ، وفي هذه الحالة يجب على

مصلحة الميزانية بوزارة المالية والاقتصاد أن ترافق ما يقدم إليها من مشروعات الميزانية ، وتراجع كل واحد منها بكل تحقيق وتدقيق حتى تكون الاعتمادات المقترحة ملائمة للحاجات واللوازم .

أما ما يخص السؤال الأول فنجد الجواب عنه في مقدمة الميزانية وذلك حينما تقول : وسواء فيما يتعلق بالمداخيل أو بال النفقات فإن التقديرات قد سادها حرص شديد على الصرامة والجد .

وأما ما يخص مشروع الميزانية ، بوجه عام ، فإن نفس المقدمة الرسمية تصارحنا بحقيقة ، وهي أنه «مجهود أولي في طريق تصحيح المالية العمومية وتقويمها» ، أو بعبارة أخرى ، كما قالت خلاصة المقدمة ، إن هذا المشروع يكشف عن **محاولة التنظيم الجماعي** الذي تدعو إليه حكومة جلاله الملك الأمة جمعاء .

ومعنى هذا كله أن واضعي مشروع الميزانية العامة لا يغطوننا بادعاء ما ليس في المشروع الذي قدموه لنا بكل صراحة وتواضع ، كمجهود أولي في طريق تصحيح مالية الدولة وتقويمها ، وكمحاولة لتسود روح النظام والصرامة كلاً من حياة الدولة والأمة .

فعلى هذا الأساس ، وفي هذا النطاق يجب أن ننظر إلى مشروع الميزانية الذي لا يمكن أن نحكم عليه بما ليس فيه ، ولا أن نطالب واضعيه بما لم يحققوه في حدوده ، وبعبارة أوضح ، ليس لنا أن نعتبر مشروع الميزانية كنهاية ، بل كبداية في سبيل

التصحيح والتقويم المالي ، وكمحاولة، لا كمثال كاملاً لما يجب أن تكون عليه ميزانية الدولة صراحة وتقشفاً.

وفي مجال التقشف نفسه صارتتنا مقدمة الميزانية بأن مشروع قانون المالية لسنة 1965 تميز عن سابقيه من نواح شتى ، فهو فيما يخص النفقات تعبير عن سياسة التقشف التي التزمت بها الحكومة للتخفيف من تكاليف سير دوّلاب الدولة وللعمل على أن تحصر النفقات في وسائل التمويل التي من شأنها أن تعطيها دون أن يخل ذلك بسير المصالح .

وهكذا لم يدع واضعو الميزانية أنهم حققوا في المشروع سياسة التقشف المثالي الكامل ، وإنما اعترفوا صراحة بأن مشروع ميزانية هذه السنة تميز عمما تقدمه بكونه جاء معبراً عن سياسة تقشفية محدودة ومتواضعة هي التي التزمت بها الحكومة في دائرة التخفيف من النفقات ، وحصر تكاليف هذه النفقات في وسائل التمويل أي في نطاق الموارد العامة .

تلك هي حقيقة مشروع الميزانية كما أوضحتها القرير المالي الرسمي ، وإذا صرفا النظر إلى حقيقة أخرى ، وهي الوضعية السائدة في المغرب نجد أنها وضعية ما يسمى بالخلاف الاقتصادي ، وليس معناه أن بلادنا فقيرة ، بل إنها غنية بالثروات الطبيعية ، خصوصاً الفلاحية والمعدنية ، ولكنها مع هذا تعد بلاداً متخلفةً اقتصادياً ، وذلك لأن ثرواتها الطبيعية الضخمة غير مستمرة الاستثمار المطلوب ، وهو ما يجعل مستوى العيش فيها منخفضاً ، والدخل القومي فيها بالنسبة لكل فرد ضعيفاً جداً ، والمقدرة الشرائية للسكان ، خصوصاً بالنسبة لجماهير

الموطنين ، في انحطاط مستمر ، ويضاف إلى هذا ما يزيد الوضعية سوءاً وخطراً ، وهي البطالة المتزايدة ، والفقر في الأموال والإطارات .

فهذه هي الخطوط الرئيسية للتخلُّف الاقتصادي الذي يعانيه المغرب . وليس من سبيل إلى مقاومة هذا التخلُّف ، والإفلات من خطره إلا بتبعة الرجال والوسائل كالأموال ، والعمل بجد لاستثمار الثروات الموجودة ، وخلق ثروات أخرى للسير بال المغرب نحو الازدهار ، وبالمغاربة نحو الرفاهية في المستقبل .

ـ بالمغرب قطر متخلَّف اقتصادياً لا يملك إلا وسائل وموارد محدودة ، ولهذا يضطر إلى البحث عن المساعدات الخارجية ، وكل هذا ، مضافاً إلى مظاهر وعناصر التخلُّف التي أشرنا إليها ، يحتم عليه ، دولة وأمة - أن يحيا حياة التقشف الحقيقي الكامل ، وليس حياة التقشف إلا حياة الفقراء التي تقوم على شطْف العيش ، وهي الحياة التي تفرض نفسها أو يجب أن يفرضها على نفسه كل قطر متخلَّف اقتصادياً حتى يحيى في دائرة موارده ، ووسائله ، وإمكانياته ، ريشما يتغلب على التخلُّف ويقوى على سعة العيش .

- وبديهي إن أول ما يتحتم على كل قطر متخلَّف اقتصادياً أن تكون ميزانية دولته ملائمة للوضعية السائدة فيه أي قائمة على التقشف في النفقات ، والعمل لإرضاء حاجاته الأولى .

- ومما لا شك فيه أننا جمِيعاً نتحدث عن التقشف ، ولكننا قلما نتفق على حقيقته ، وهذا ما يجعل الحديث عن التقشف أشبه شيء بحوار الصم .

وإذا نظرنا إلى حالة الدولة عندنا نجد أنها كانت وما تزال تحين حياة التضخم ، والبذخ ، والرفاهة ، وبهذا تعيش فوق مستوى البلاد والشعب ، أي فوق ما لها من طاقات وإمكانيات ، ويتجلى هذا - مثلاً - في تضخم عدد الموظفين الذين يؤلفون جيشاً عمراماً تنفق عليه الدولة ، وتغدق عليه الخيرات والامتيازات ، وكثيرٌ هُم الموظفوون الذين يشغلون مناصبهم بدون استحقاق ، وبفضل المحسوبية ، وكثيرٌ هُم كذلك الموظفوون الذين هم أشبه بالعاطلين أو بالكسالي منهم بشيء آخر ، أما الذين لا يملكون الضمير المهني ، وكذلك الذين لم يدخلوا الوظيف إلا للكسب والأثراء على حساب الدولة والأمة فعددهم لا يُحصى ، وهم يؤلفون في حظيرة الدولة أقلية منعمة ، حرية على حظوظها ، وغيورة على امتيازاتها ، وأما مظاهر الإسراف ، والبذخ ، والأبهة في حياة الدولة فبادرة لكل ذي عينين .

وكل هذا الترف الذي تعودت عليه الدولة في حياتها إنما يستنجد موارد البلاد ، ويفني خيراتها شيئاً فشيئاً .

وليس من سبيل إلى علاج هذا الداء الوبيء إلا بسياسة التقشف التي تكبح جماح الدولة ، وتفرض عليها شفط العيش ، وتحملها على أن تنزل بفاقاتها إلى الحد الأدنى الذي يتفق وضرورات التسيير السليم لمختلف الأجهزة والدوالب .

فهذا ، وبه وحده تكون للدولة ميزانية التقشف والصرامة ، وتصبح حياة الدولة في مستوى البلاد ، ولا تبقى الدولة تعيش لنفسها . بل للأمة التي تدبر شؤونها من غير أن تتكلفها ما لا تطيق .

وبديهي أنه لا يتحقق التقشف ، ولا تبدو الصرامة في الميزانية بمجرد مراجعة أبوابها وفصولها قصد إدخال تخفيض نسبي متفاوت على بعض أجزائها ، فهذه عملية لا تعدو أن تكون اقتصاداً في شتى النفقات ، ويحلو لبعضهم أن يسميها بالضغط على الاعتمادات المالية ، والضغط أنواع ، وقد يكون الضغط مجرد لمس ، فيمس ظاهر الأشياء دون النفاد إلى غورها.

وإنما يتحقق التقشف ، ويطبع الميزانية حينما تسم حقاً بالصرامة ، والخشونة ، والشطف في حياة الدولة ، وهذا لا يتم بمجرد تخفيض جزئي في أبواب وفصول الميزانية ، بل يتم بشيء واحد هو إدخال الإصلاح الجذري الشامل على جهاز الدولة لإرساءه على أساس الاختصار ، والسهولة ، والتنسيق في النظام ، ولضمان الجدية والفعالية في الإنتاج ، ففي هذا مفتاح باب التقشف ، ووسيلة إنجازه ، ولكن يلاحظ - بكل أسف - أن الدولة ما تزال بعيدة - فكريأً وعملياً - عن الاتجاه نحو الإصلاح الإداري الجوهرى المنشود .

وتتجدر الإشارة هنا إلى ما ورد في تقرير لجنة المالية وهو: أنه رغم كل المجهودات لم يتوصل إلى تخفيض نفقات الموظفين بينما التخفيضات التي ترجع إلى الأدوات ونفقات الصيانة والإصلاحات الكبرى مهمة جداً .

ومما لاحظه التقرير المالي في هذا الصدد أن تخفيض ميزانية التسيير ناتج عن تخفيضات جزئية ، وقلما تكون ناتجة عن إصلاح الهياكل التي طالبنا بها في العام الماضي ولم يظهر لها بعد أي أثر ، فالجهاز الإداري - يقول التقرير المالي - بقي على

حاله ولم تغير بشكل جزئي إلا وسائل عمله ، فإلى أين يقودنا هذا الموقف؟ ثم يضيف التقرير المالي : وحيث إنه لا يمكن تخفيض عدد الوظائف من سنة إلى أخرى فإنه يلجأ إلى ضغط عدد المعدات والأدوات ، وعلى هذا النمط تصبح الإدارات أغلى ثمناً ، وأقل جدوى . وهكذا تكون المشكلة المطروحة التي لم تجد بعد حلّاً هي - في نظر التقرير المالي - التخفيف من تحملات الدولة بإصلاح الجهاز الإداري ، وجعله أخف ، وأمان ، وأجدى . فما دامت الدولة لم تتجز الإصلاح الإداري الجذري المطلوب فإن نفقات التسيير ، وخصوصاً بالنسبة للموظفين ، ستظل مرهقة لموارد الميزانية العامة ، وبمثابة العلق الذي يمتص دماء الأجسام التي يعيش كلاً عليها .

- وحقيقة كل ميزانية عامة أنها ليست مجرد جدول لحسابات الدولة يتضمن الموارد والمصاريف ، بل يجب أن تكون أكثر من قانون للمالية ، فتعكس برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً للحكومة .

- وإذا كان مشروع الميزانية لهذه السنة لم يهتم بوضع هذا البرنامج الاقتصادي والاجتماعي فإن التصميم الثلاثي قد يتضمن هذا البرنامج المنتظر بفارغ الصبر .

وإذا تحققت هذه السنة الموازنة المالية فليس معناه أن حياة الدولة قد أصبحت حتماً مطبوعة بطابع الصرامة ، والتقصيف والشطط ، والخشونة ، بل ما يزال يبدو على الدولة - بالرغم عن تحقيق التوازن المالي - أنها حرية على أن تعيش - كما ألفت - فوق مستوى الإمكانيات المالية والاقتصادية للبلاد .

وما دامت الدولة تستطيب التربع في بحبوحة العيش فإنها لا

تحسب أي حساب للواقع المغربي كما يتجلّى في الداخل،  
وخاصّة في حياة السود. الأعظم من الشعب:

وهذا كلما طال وتفاوح لا يمكن أن يؤدي إلا إلى أوخم العواقب  
المالية، والاقتصادية، والاجتماعية.

لهذا يتحتم على الدولة أن تعيّر حقيقة الأوضاع في البلاد،  
وتقلّع عن حياة الترف، وتقتضي على سوء التدبير المالي الذي  
يحتفظ للتسيير بميزانية تستهلك قسطاً وافراً من الميزانية العامة،  
وتنهي موارد عظيمة يمكن أن تستعمل في المشاريع التي تعود  
بالفائدة على البلاد وأهلها، ومما يتسبّب فيه سوء التدبير المالي:

غلاء المعيشة كما نراه اليوم سائداً في المغرب بكل أسف!  
ويدخل في سوء التدبير المالي عجز بعض الميزانيات وتحمل  
الدولة تسديد هذا العجز، وهو يدل على أن السياسة المالية  
للدولة ليست بالسياسة المثلثي في التدبير والتسيير، وإنما  
السياسة المثلثي تكون في القضاء على كل عجز في الميزانية  
العامة، وفي تسيير دولاب الدولة بأقل الرجال والوسائل دون  
الإخلال بالأعمال، وفي توفير الأموال لاستثمارها في مشاريع  
التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وفي استغلال الخيرات  
والثروات الطبيعية للبلاد، وفي رفع الدخل القومي، ومستوى  
العيش والمقدرة الشرائية للمواطنين عن طريق الإنتاج الوطني  
العام.

فال المغرب كبلد متخلّف اقتصادياً في أشد الحاجة إلى النهضة  
الاقتصادية ليخرج، عن طريق النمو الاقتصادي، من وضعية  
التخلف وليواجه المشكلة الديمografie التي أصبحت مشكلته

الأساسية الأولى . وتحقيق هذا كله متوقف على سياسة مالية واقتصادية مثلى ، وغنى عن البيان أن هذه السياسة محتاجة إلى كثير من الموارد والوسائل لإنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية ، وبتزويد البلاد بميزانية قوية وسليمة في التسيير والتجهيز ، وميزانية من هذا النوع ستكون ميزانية التدبير الحكيم ، والنهضة الاقتصادية المجدية . وهذا هدف أساسى يجب أن تتضافر الجهود كلها للوصول إليه بأسرع ما يمكن من الوقت ، لأنه ضروري وجيوي للبلاد وسكانها . ومن أجل ذلك تمس حاجة المغرب إلى البحث عن موارد كبرى لتمويل مشاريع الاستثمار والتصنيع والتنمية ، ويجب أن تكون الأساسية في هذا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي خصوصاً والمغرب يواجه - كما هو معروف - المشكلة الديموغرافية التي أوجدها تزايد السكان بنسبة مرتفعة جداً تقدر بأكثر من 3% كل سنة ، ولهذا أصبحت هذه المشكلة تحتل مكانة بارزة في قائمة المشاكل الداخلية ، إن لم تكن هي أولها بدون منازع ، ولإدراك أهميتها وخطورتها ينبغي أن نعلم أن سكان المغرب سيضاعف عددهم خلال أقل من ربع قرن ، وعدهم اليوم قد يفوق 13 مليون نسمة ، فهذا التضخم العظيم في عدد سكان المغرب يولد كثيراً من المشاكل الاقتصادية ، فلكي يضمن مثلاً - للمغاربة ، بعد 25 سنة ، مستوى من العيش لا يزيد عن مستوى عيشهم اليوم يجب أن يستخرج المغرب من خبراته وثرواته ضعف ما ينتجه اليوم .

وقد أثرت المشكلة الديموغرافية في مشروع الميزانية حيث إن الوزارات ذات الطابع الاجتماعي لم يطرأ على ميزانيتها تخفيض بل كانت الزيادة فيها بنسبة مرتفعة تجاوزت أحياناً أكثر

من 400٪، فالميزانية العامة مضطرة كل سنة إلى مواجهة الحاجات الجديدة التي يفرضها النمو الديمومغرافي في البلاد.

- وإذا كانت مسألة تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني مسألة تمويل فمن أين يؤتى بالمال اللازم؟

لم يكتم المسؤولون أن كل سياسة قائمة على النهضة الاقتصادية تدفع ب أصحابها إلى البحث عن وسائل العمل، وأن تمويل المشاريع الإنتاجية يتتمس من الداخل ومن الخارج.

وإذا علمنا أن وسائلنا في الداخل محدودة وقاصرة عن حاجاتنا الاقتصادية اتضح لنا أن اللجوء إلى الوسائل الخارجية أمر ضروري لا مناص منه، والمغرب في هذا لا يمكنه أن يشد عن عالم التخلف الذي ينشد باللحاج المعونة الخارجية، ويعمل جاهداً للظفر بها من أية دولة أو مؤسسة أتت، وإذا كان الجميع متتفقاً على مبدأ المساعدة الخارجية فإن المصلحة الوطنية تحتم أن تحاط بكل الضمانات حتى لا يكون فيها أي مساس بالسيادة القومية، ومن البديهيات أن أموال المساعدة الخارجية يجب أن تستعمل في مشاريع التجهيز والتنمية الاقتصادية سعياً في تطور وتضخم الإنتاج الوطني، ورفع مستوى الحياة في البلاد، وتوفيراً للرقي والازدهار لكافة السكان.

وتتجدر الإشارة إلى أن الحصول على المساعدات الخارجية لا يعني عن التزام الدولة والأمة معاً سياسة التقشف، أثناء خوض المعركة الكبرى ضد التخلف، ولكي نربح هذه المعركة يجب أن نستعمل فيها كل وسائلنا وطاقاتنا مضافة إلى الإمكانيات المستمدة من الخارج، ويجب أن يتجلّى هذا سواء

في القطاع العام أو في القطاع الخاص ، إذ كلاهما مطالب بخوض المعركة ، ومؤرّم بنهج خطة الصرامة والتشفّف قصد توفير الأموال واستعمالها في مشاريع الاستثمار والإنتاج لصالح البلاد والسكان .

وحيث إن الدولة قد استطاعت هذه السنة أن تتحقق التوازن المالي فهذا دليل على قدرتها على إصلاح الفساد إن ~~معنون~~ عزيمتها ، وهو كذلك دليل على أننا أصبحنا نسير في الطريق السوي الذي يبعدنا عن كارثة العجز المالي في الميزانية العامة ، ولن نستطيع الإفلات من خطر هذه الكارثة إلا بقيام الدولة بالإصلاح الإداري الجوهرى الذي يجب أن يكون انقلاباً بكل معنى الكلمة ، ليصبح تسيير جهاز الدولة صحيحاً وسلامياً . فماذا تتظر الدولة للإقدام على الإصلاح الإداري الذي يجدد نظامها ، ويحكم تدبرها ، وينقذها ، والبلاد معها ، من كارثة الفساد والإفلاس ؟ وفي انتظار تحقيق هذا الهدف المشترك بين الحكومة والبرلمان ، وهو ما يجب أن نعمل له جميعاً بإخلاص ، وجد ، وحزم - في نطاق روح التعاون والتضامن التي يتطلبهما الصالح العام - أختتم هذه الكلمة العامة حول الميزانية بتلخيص ما أرى أن المجلس مطالب به ، وهو :

1 - السعي في سبيل إصلاح القانون التنظيمي للمالية من حيث تحديد جديد ، ومعقول ، ومجد لأجال تقديم مشروع الميزانية ، ودراستها ، ومناقشتها من غير تأخير ولا تعطيل ، وبهذا يتلافى البرلمان والحكومة ما وقعن فيه جميعاً من مخالفات للاجت الدستورية والقانونية في السنة الماضية وفي هذه السنة نفسها .

2 - العمل لإحاطة الحكومة علماً - عقب مناقشة الميزانية العامة -  
بما نراه صالحًا ومجدياً من الآراء والاقتراحات الصادرة عن  
النواب في شأن الميزانية والقضايا العامة التي تشار بمناسبة  
عرضها على المجلس ، وبذلك تتمكن الحكومة ، بواسطتنا ، من  
الاطلاع - في النهاية - على رأي المجلس ، وما يمثله من إرادة  
عامة جديرة ، في الإطار الديمقراطي ، بكل عناء واعتبار .

3 - عدم التهاون - هذه السنة - في القيام بمراقبة تنفيذ الميزانية  
العامة طبقاً لما يملكه المجلس من حقوق و اختصاصات بحكم  
الدستور والقانون الداخلي . ومن أجل هذا يجب تبيه الحكومة  
إلى التزاماتها الدستورية ، ومطالبتها بتقديم المستندات  
والإرشادات للجنة المالية لتمكين المجلس من إجراء رقابته  
على تنفيذ الميزانية عن علم و دراية ، وهذه من المهام الكبرى  
التي يضطلع بها مجلس النواب بحكم الفصل 115 من القانون  
الداخلي .

## الإصلاح الفلاحي

### ١ - وضع المغرب الاقتصادي :

يعتبر المغرب العربي من الأقطار المختلفة اقتصادياً، كما يعتبر بلداً فلاحياً في معظم نشاطه الاقتصادي، وأنواع الإنتاج التي ينتجها هذا النشاط السائد بالنسبة للأرض والسكان.

ولكن من الملاحظ أن ما ينتجه المغرب كقطر فلاحي - بالمعنى الواسع لهذه الكلمة - ليس هو كل ما يستطيع أن ينتجه، ولو مع تطور الأساليب الفلاحية من قديمة إلى حديثة، ومع توفر الوسائل المالية، والأدوات العصرية، والإطارات الفنية، وغيره مما يحتاج إليه النهوض بالفلاحة الوطنية في سائر الميادين والأقاليم.

وإلى أن يتحقق هذا، فإن الإنتاج الفلاحي سيظل ضعيفاً، وقد يمثل الحد الأدنى بالنسبة لطاقات المغرب الفلاحية.

- ومن الملاحظ كذلك، أن الفلاحة المغربية نوعان: قديمة، وهي الغالبة، وعصيرية، ويغلب امتلاك الأجانب لها.

والنتيجة الحتمية للأوضاع الفلاحية في المغرب، هي ما يسود فيه من فقر وبؤس، في البوادي المغربية التي يمثل سكانها

حوالى الثمانين في المائة ( 80٪ ) فيما يعرف من إحصاءات .

- ومن المعلوم أن الوضع الفلاحي يؤثر في الوضع التجاري والاقتصادي بصفة عامة ، فبقدر ما يكون الإنتاج الفلاحي السنوي تكون الحركة الاقتصادية ، وخصوصاً التجارية منها في المدن والقرى . وهكذا نرى أن الفلاحنة هي المصدر الأكبر للحياة المغربية التي تتأثر بها قلة وكثرة ، وسواءً وخيراً .

## 2 - مشكلة التخلف الاقتصادي :

. ومما تقدم تتضح الأسباب والدواعي الأساسية لعلاج التخلف الاقتصادي في المغرب ، ولرفع مستوى العيش فيه ، ولتأمين حياة المواطنين في الحاضر ، وفي المستقبل أكثر ، ولمواجهة المشكلة المعضلة الكبرى التي تسمى بالمشكلة الديغرافية الناشئة عن تزايد سكان البلاد بنسبة مرتفعة جداً تبلغ أكثر من 3٪ ، وهي نسبة قلما تدركها الأقطار النامية السكان في العالم ، ويتم ذلك العلاج باللجوء إلى الإصلاح الفلاحي أي بتنظيم استثمار الأرض ، وتنمية الإنتاج ، وتنمية موارد الثروة الفردية والجماعية في البلاد ، وهو ما يسمى بالدخل القومي الذي هو مقياس الخير أو البؤس لدى السكان ، وفي الأوطان .

- وينبغي توضيح حقيقة أولى ، وهي أن تنمية الدخل القومي لا يعني فقط الاستهلاك الداخلي ، بل يعني كذلك حركة تصدير المنتجات إلى الخارج ، ولهذا يستهدف كل إصلاح فلاحي حقيقي النهوض بالفلاحة الوطنية لتنمية الاقتصاد حتى يستطيع أن يفي بحاجات الداخل ، ويلبي كذلك حاجات الخارج في أوسع نطاق ممكن ، ومن هذا تدرك أهمية الإنتاج الفلاحي في

ميزان التجارة الخارجية ، وفي ميزان الحسابات العامة ،  
وبالتالي في سير ومصير الاقتصاد الوطني لكل بلاد .

ويستخلص من هذا أن الهدفين الأساسيين لكل تمية  
اقتصادية ، عن طريق الإصلاح الفلاحي ، هما : تمية الدخل  
القومي ، وتنمية التجارة الخارجية .

ومن أجل هذا فأول ما يهتم به الإصلاح الفلاحي النهوض  
بسكان الباية ، وهم الأغلبية المتأخرة الفقيرة ، والناقصة  
الغذائية ، والسيئة المسكن والملابس ، والضعفية الإنفاق  
والاستهلاك معاً ، وينشأ عن هذا الوضع خلاف بين الحياة في  
الباية ، والحياة في الحاضرة ، وهو خلاف اقتصادي  
واجتماعي ، ومعنوي ، الأمر الذي يدفع بكثير من سكان الباية  
إلى هجرتها للمدينة طلباً للعمل أو تأثراً بجاذبية الحياة  
الحضرية ، وإذا كانت هذه الهجرة تزود عالم الشغل بعناصر  
كثيرة ، فإنها ترهق هذا العالم نفسه بداء البطالة وبمشاكلها  
المتنوعة .

### 3 - الإصلاح الفلاحي :

وبالإشارة فيما تقدم ، إلى أسباب ونتائج الوضع الفلاحي في  
البلاد يمكن الاهتداء إلى إحدى وسائل العلاج ، أو ما يُدعى  
عادةً بالإصلاح الفلاحي ، ولكي يكون الإصلاح الفلاحي  
صحيح الأساس ، صالح الأهداف ، حسن النتائج يجب أن  
توضع مشكلته في الإطار العام (Contexte total) للمجتمع  
المغربي ، لا في مجرد الإطار الخاص بالباية ، كما يجب أن  
يلتمس إنجازه بالنسبة لجميع المشاكل الاقتصادية ،

والاجتماعية ، والسياسية في البلاد التي تعتبر متخلفة بكيفية عامة شاملة ، فهذا شرط أساسي وضروري لكل إصلاح فلاحي سليم الأسس ، ناجح الأهداف .

وبالإضافة إلى ذلك ، يتحتم الاهتمام بجميع أنواع التجارب ، الناجحة منها والفاشلة ، التي جربتها أقطار متخلفة أخرى ماضياً وحاضراً في مجال الإصلاح الفلاحي لتكون تجربتنا قائمة على خبرة ودرأية ، زيادة على العلم والدراسة .

- ومعنى هذا ، أنه يلزم أن لا يكون الإصلاح الفلاحي في المغرب محاطاً بالعزلة ، ومهداً في أسسه بالخطأ ، وفي خطوهاته بالتعثر ، وفي أهدافه بالفشل .

ذلك أن الإصلاح الفلاحي الصحيح لا يعرف العجلة والارتجال ، ولا يتأثر بالدعائية والتهريج ، ولا يخضع للسفسطة والديماغوجية ، بل يعتمد عكس هذا على الحقائق ، ويستفيد من التجارب ، ويبعد عن الأغراض والشهوات ، ويقتيد بالصالح العام لا غير ، كما يلزم عدم اعتبار مسألة الإصلاح الفلاحي مجرد مسألة فنية ، ولا قضية إنتاج ، ولا مهمة قانون ، بل المسألة أوسع ، وأعمق ، وأهم من هذا ، إذ هي ، في أساسها ، مسألة علم ، واطلاع ، ومسألة دراسة لأوضاع البلاد ، ولأنظمة المجتمع ، ولأهداف النهضة القومية العامة . وكل بلاد أغفلت هذه الحقائق والاعتبارات تعرضت في إصلاحها الفلاحي للخيبة والفشل ، وهذا ما نريد أن نتجنبه بكل قوانا حتى يحالينا التوفيق في إصلاحنا الفلاحي تخطيطاً وتطبيقاً . وما نحرص على الإشارة إليه أن تنفيذ الإصلاح الفلاحي يجب أن يكون على مراحل ، لا

دفعه واحدة، وذلك لنضمن له النجاح، كما فعلت مصر مثلاً حيث إنها بدأت مرحلتها الأولى سنة 1952، وشرعت في الثانية سنة 1961، وكذلك فعلت بلدان غيرها.

وعليه فمن الغلط، وسوء الفهم لحقيقة الإصلاح الفلاحي أن ينظر إليه كثورة تقلب الأوضاع رأساً على عقب بكيفية أو بأخرى، بل الفهم الصحيح والسليم لكل إصلاح فلاحي أنه توجيه وتطوير، وتجديد، وتنظيم، وترقية. فالإصلاح شيء، والثورة شيء آخر، فإذا كان الأول يقوم على الإنصاف والعدالة في دائرة الصالح العام لجميع المواطنين، فإن الثانية لا تحاول إنصاف فريق منهم إلا بضمير الفريق الآخر.

تلك هي الشروط التي يحتاج إليها كل إصلاح فلاحي بصفة عامة.

#### 4 - الإصلاح الفلاحي في المغرب :

أما في المغرب فبالإضافة إلى هذه الشروط نرى أن كل إصلاح فلاحي يجب أن يحاط بشروط خاصة نستعرض لها فيما بعد بكل إيجاز:

- الدستور: أولها أن الدستور المغربي أشار إلى إمكان تجديد نظام العقار على أساس ضمان الملكية الفردية، وتحديدها، وذلك في الفصل 15 الذي ينص على أن حق الملك مضمون، وأن للقانون أن يحد من مداه واستعماله إذا دعت إلى ذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي المخطط للبلاد.

فالدستور لا يصرح بالإصلاح الفلاحي، وإنما يشير إليه

كتخديـد لحق الملكية الفردية بواستـطـة القانون عندما تدعـو إـلـيـه ضرورة النـمو اقـتصـادي واجـتمـاعـي كما ترسـمـه الدولة للبلاد، ويـصادـقـ علىـهـ الـبرـلمـانـ الـذـيـ لهـ القـولـ الفـصـلـ فيـ المـوـضـوعـ . وإذا كان الدـسـتـورـ الـذـيـ يـضـمـنـ حقـ الملكـيـةـ الفـردـيـةـ لاـ يـبـعـ لـلـقـانـونـ أـنـ يـحـدـدـ مـدـاهـ وـاسـتـعـالـهـ إـلـاـ لـضـرـورـةـ اقـتصـادـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ ، فإـنـهـ يـحيـطـ هـذـاـ التـحـدـيدـ بـشـروـطـ وـضـمـانـاتـ وـرـدـتـ صـراـحةـ أوـ ضـمـنـاـ فيـ فـصـولـ أـخـرـىـ منـ نـفـسـ الدـسـتـورـ .

ـالـإـسـلـامـ :ـ وـأـولـهاـ الفـصـلـ السـادـسـ الـذـيـ يـنـصـ عـلـىـ أنـ الـإـسـلـامـ دـيـنـ الدـوـلـةـ ،ـ وـالـإـسـلـامـ لـيـسـ دـيـنـاـ فـقـطـ ،ـ بلـ هوـ كـذـلـكـ نـظـامـ وـشـرـيعـةـ .ـ وـالـمـلـكـيـةـ قـدـ نـظـمـهـاـ وـضـمـنـهـاـ الـإـسـلـامـ فـيـ نـطـاقـ سـيـاسـتـهـ الـاـقـتصـادـيـ وـالـمـالـيـةـ ،ـ وـتـجـلـىـ النـظـرـيـةـ الشـرـعـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ باـختـصـارـ فـيـماـ أـسـسـهـ الـإـسـلـامـ مـنـ قـوـاـعـدـ وـأـنـظـمـةـ لـسـيـاسـةـ الـمـالـ ،ـ وـكـلـهـاـ تـكـفـلـ مـنـفـعـةـ الـفـرـدـ ،ـ وـمـصـلـحةـ الـجـمـاعـةـ ،ـ وـبـهـذاـ الـاعتـبارـ ،ـ فإنـ الـإـسـلـامـ لـاـ يـتـنـافـيـ وـمـبـادـيـءـ وـأـهـدـافـ الـإـصـلاحـ الـفـلاـحـيـ السـلـيمـ الصـحـيـحـ .

وتـجـمـلـ تـلـكـ النـظـرـيـةـ الـحـكـيـمـةـ الـأـصـيـلـةـ فـيـ أـنـ سـيـاسـةـ الـمـالـ فـيـ الـإـسـلـامـ تـقـومـ فـيـ آـنـ وـاحـدـ كـمـاـ قـلـنـاـ آـنـفـاـ عـلـىـ رـعـاـيـةـ مـصـلـحةـ الـفـرـدـ وـمـصـلـحةـ الـجـمـاعـةـ مـنـ أـجـلـ إـقـامـةـ مـجـتمـعـ صـالـحـ تـصـانـ فـيـهـ الـحـقـوقـ الـعـامـةـ وـالـخـاصـةـ ،ـ وـتـؤـدـيـ فـيـ الـوـاجـبـاتـ أـحـسـنـ أـدـاءـ .ـ وـإـذـاـ كـانـ الـإـسـلـامـ لـاـ يـسـمـحـ بـإـلـحـاقـ الـضـرـرـ بـالـفـرـدـ ،ـ فإـنـهـ يـغـلـبـ دـائـمـاـ الـمـصـلـحةـ الـعـامـةـ عـلـىـ كـلـ مـصـلـحةـ خـاصـةـ .

وـمـنـ الـحـقـوقـ الـتـيـ يـقـرـهـاـ الـإـسـلـامـ وـيـصـونـهـاـ وـيـضـمـنـهـاـ حقـ الـمـلـكـيـةـ الـفـردـيـةـ ،ـ فـلـاـ يـجـيـزـ النـيلـ مـنـهـ بـأـيـةـ طـرـيقـةـ مـنـ السـلـبـ

والاغتصاب أو الاختلاس ، ولا يترك حق الملكية الفردية دون أن يخضعه لمبادئ وقواعد ، وشروط وقيود ، وبهذا يجعل للملكية الفردية وظيفة اجتماعية ، كما يجعل الفرد المالك ، في حفظ واستثمار كل مال كالعقار ، وكيلًا عن الجماعة الإسلامية أي الأمة .

وتطبيقاً لنظام الملكية في الإسلام لا يمكن الاعتداء عليها بما يكون فيه ضرر الفرد ، كما لا يجوز تأميم الأرض وتحويلها إلى ملكية عامة .

فالإسلام كما رأينا يهتم بشروط التملك ، كما يفرض القيود على التصرف ، ويعين الحدود للانتفاع بما يكفل مصلحة الفرد ، ويخدم مصلحة الجماعة .

ومما اعنى به الإسلام ، ونظمته شريعته ، توزيع الثروات حتى لا تبقى متجمعة في أيدي قليلة ، ولهذا شرع نظام الإرث الذي يضمن توزيع الثروات الضخمة ، مثلاً عن طريق الانتقال إلى الورثة من الأولاد والأقارب عند وفاة المالك ، وهكذا تتكون ملكيات صغيرة ومتوسطة ، ومن النادر أن تبقى الثروة الموروثة متجمعة في اليدين الواحدة ، وفي أغلب الأحوال تؤول الثروة إلى عديد من الورثة الذين يتقاسموها حسب النظام المقرر للميراث في الإسلام .

ومما اهتم به كذلك القانون الإسلامي تنظيم تنمية الملكية على أساس العمل للمصلحة الفردية دون الإخلال بمصلحة الجماعة .

ومن كل هذا نستفيد أن الإسلام، بمبادئه، وقواعده وأنظمته، يتفق مع كل إصلاح فلاحي سليم لا شهوة ولا شبهة فيه أبداً.

فالدولة التي تقدم على الإصلاح الفلاحي، وتبادر تنظيم الملكية على أساس جديدة يتطلبها هذا الإصلاح، وإنما تفعل هذا كله نيابة عن الجماعة أو الأمة، ولكنها مطالبة، بل وملزمة في القيام بكل إصلاح فلاحي، بمبادئه وأحكام الشريعة الإسلامية التي سبقت الإشارة إليها.

## 5 - شروط الإصلاح الفلاحي في المغرب :

وبالإضافة إلى نظام الملكية في الإسلام يتحتم على كل إصلاح فلاحي في المغرب أن يستوفي الشروط والعناصر الآتية :

1 - **العنصر الوطني** : وهو يتنافى مع كل اعتبار سياسي، واستغلال دعائي، وتمييز طبقي، وتهريج ديماغوجي .

فالإصلاح الفلاحي يجب أن يكون إصلاحاً في سائر مجالاته بالنسبة للوطن كله، وللمواطنين أجمعين فلا يخضع لحصر أو تخصيص أو تمييز، وهكذا يُنفي عنه كل طابع عنصري أو طائفي أو طبقي ، ويكون إصلاحاً حقيقياً في دائرة الصالح العام ، فيبتعد عن كل فساد، وفعالية، وسلبية .

وكل هذا يقضي بأن يظهر مشروع الإصلاح الفلاحي من كل ما يعييه ويخرجه عن مبادئه الأصيلة، وأهدافه النبيلة في ميدان محاربة أخطار التخلف ، وتحقيق تنمية الاقتصاد الوطني .

2 - **العنصر القومي** : ويقضي بعدم تقليد أي قطر قريب أو بعيد

في إصلاحه الفلاحي نظراً لاختلاف الأوضاع ، والحقائق ، وال حاجات بين قطر وآخر ، وليس معنى هذا أنه لا ينبغي الاهتمام بتجارب الإصلاح الفلاحي خارج المغرب ، واقتباس ما يناسب ويخدم مصلحتنا في الحاضر والمستقبل ، بل من اللازم أن ندرس الإصلاحات الفلاحية الأجنبية لنتستفيد من تجاربها ، ولنرقى بتجربتنا بقدر الإمكاني عن كل الأغلاط والآفات التي كانت سبباً في فشل وخيبة كثير من تلك الإصلاحات السيئة الحظ في مجال التخطيط والتطبيق .

وهكذا ، فبقدر ما يقوم الإصلاح الفلاحي في المغرب على واقع الحياة والتطور فيه ، وعلى الحقائق الخاصة بالمجتمع عندنا ، وعلى مقتضيات الصالح العام لشعبنا يكون إصلاحاً يطابق اسمه مسماه .

**3 - العنصر الفني :** ويطلب إخضاع الإصلاح الفلاحي المغربي للدراسات والأبحاث الفنية الضرورية ، حتى لا يصاب بما أصيب به غيره من آفات ذات عواقب وخيمة على الإصلاح الفلاحي ، وعلى الذين استهدف خدمتهم ونفعهم من المحرومين والمحتاجين .

**4 - عنصر التروي :** ويتأتى مع كل تسرع ، وعجلة وارتجال بدافع الأغراض الحزبية ، والأطماع السياسية ، والبواعث الديماغوجية فالتروي في تخطيط وتطبيق الإصلاح الفلاحي مدعاه لإحكامه ، وإتقانه ، وإنجازه على أحسن مثال .

**5 - عنصر الاختيار:** ويعنى الاختيار السياسي أو الإيديولوجي ، قصد تحديد حقيقة الإصلاح الفلاحي هل هو

إصلاح أو ثورة، وإذا كان ثورة فمن أي نوع من الأنواع الموجودة في العالم.

6 - عنصر التحضير: ويعني إعداد وسائل التطبيق حتى لا يبقى الإصلاح الفلاحي المقرر حبراً على ورق أو عرضة للعرقلة أو التوقف في سيره نحو تحقيق الأهداف المرسومة، كما يعني ضرورة التربية، والتوعية، وخلق الظروف النفسية المؤاتية.

7 - عنصر التدرج أي التنفيذ على مراحل: لا من حيث التطبيق والتجربة فحسب، بل كذلك من حيث أنواع الأراضي المعدة للإصلاح الفلاحي، ومن حيث المناطق التي تكون ميادين التجارب الإصلاحية الآتية.

8 - عنصر الحرية: ويعني حرية الاختيار، وعدم الفرض والإكراه عن طريق القوة والإلزام (*libre choix et sans oblication*) والعنف والعناد.

هذه ب اختصار الشروط التي نرى أن توفر لمشروع الإصلاح الفلاحي المغربي حتى يكون واقعياً، عملياً، مجدياً.

#### 6 - غاية الإصلاح الفلاحي المنشود:

وبعد هذا نسأل: ما هي غاية الإصلاح الفلاحي المنشود؟ قد يظن بعضهم أن غاية الإصلاح الفلاحي هي تحقيق العدالة الاجتماعية النامية المطلقة، والمساواة الكاملة الشاملة، بالقضاء على جميع الفوارق الاجتماعية، وبخلق مجتمع جديد يتساوى فيه الأفراد بكيفية مطلقة ومثالية.

والحقيقة أن هذا ليس بالغاية المنشودة، وأننا لا نعرف بلدأً

قام بالإصلاح الفلاحي ، ورام تحقيق هذه الغاية ، كما لا نعرف إصلاحاً فلاحياً هدف إلى ذلك ، وسعى في تحقيقه ، ونجح في مسعاه . أما الغاية - في نظرنا - فهي أدون من ذلك ، وأقرب إلى الواقع ، فهي لا ترمي إلى أكثر من إعادة تنظيم حق الملكية الفلاحية في نطاق محاربة التخلف ، والسعى في سبيل التنمية الاقتصادية ، بغية رفع مستوى المعيشة ، ومضاعفة الدخل القومي ، والتخفيف ما أمكن من الفوارق الاجتماعية ، وكل هذا يتحقق في دائرة عدالة اجتماعية إنسانية لها شروطها ، وقيودها ، وحدودها في كل مجتمع بشرى .

ولعل الدستور المغربي كان واقعياً ومتواضعاً حينما تحدث عن تحديد مدى واستعمال حق الملك بالقانون وذلك بداع ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي المخطط للبلاد . فإذا استهدف الإصلاح الفلاحي تحقيق العدالة الاجتماعية ، فإن هذه العدالة لا يمكن أن تكون من النوع المثالي المطلق الذي يستحيل إدراكه في المجتمع البشري ، وإنما تكون عدالة نسبية لكل شيء في الدنيا ، وكل عدالة نسبية تكون بطبيعتها معتدلة ومتواضعة ، وتسمح لكل فرد بأن يعيش في المجتمع عيشة كريمة لا يبقى يتمتع فيها بجميع الضروريات ، كما تسمح له بأن يستعمل كل موهابته ، ويستخدم جميع طاقاته في نطاق تكافؤ الفرص ، والصالح العام للجماعة التي يتمنى إليها .

وعدالة اجتماعية هذا شأنها لا يمكن أن تقضي على الفقر ، وتمحوه من الوجود ، وإنما تعمل لتخفيض وطأته ، والتقليل من أضراره وتحديد مداه ، فبقدر ما يتحقق هذا تتضاءل الفوارق

الاجتماعية بين الناس والطبقات في كل أمة.

وبعبارة أخرى، إن العدالة الاجتماعية التي يمكن أن تتحقق على طريق الإصلاح الفلاحي تستهدف أساساً رفع مستوى المعيشة في البلاد، وهذا يعد من أكبر المشاكل التي تعانها الأقطار المختلفة اقتصادياً نتيجة انخفاض الدخل القومي بالنسبة لكل واحد من السكان، ومما يساعد على تفاحش هذا الانخفاض تزايد السكان سنوياً بنسب متفاوتة حسب الأقطار، والمغرب كقطر مختلف اقتصادياً، يعرف كل هذه المشاكل، ومنها مشكلة تزايد السكان بنسبة تعد من أعلى ما يعرف في العالم، في حين أن الإنتاج الاقتصادي فيه لا يساير هذا التضخم الديموغرافي، ومما يزيد المشكلة الديموغرافية عندنا، وفي الأقطار الشبيهة بنا، تفاقماً وخطورة سوء توزيع، وسوء استغلال الشروط القومية، ومن هذا سوء توزيع الملكية العقارية، خصوصاً الفلاحية منها.

وكل هذا يفرض القيام بإصلاح فلاحي على أساس نظام جديد ونافع للأرض الزراعية، وطرق استثمارها لصالح الأفراد والأمة، وبهذا تتمكن البلاد الساعية في الإصلاح الفلاحي من إيجاد الشروط والظروف الالزامـة لنمو اقتصادي متـجانـس، ومن الوصول إلى رفع مستوى عيش السكان عموماً.

وقد يراد بالإصلاح الفلاحي تطبيق المبدأ المعروف: الأرض لمن يخدمها! ومع ما في هذا المبدأ من صواب ومصلحة فإنه لم يطبق تطبيقاً موحداً في جميع الأقطار التي اهتمت بالإصلاح الفلاحي، بل طُبق فيها بكيفية مختلفة حسب الأوضاع،

والظروف ، والإمكانيات وفي بعض الأحوال طبق في بعضها بكيفية متناقضة ، وكل هذا يدل على أن ذلك المبدأ لا يتحقق دائمًا في مجال التطبيق بما يجعله اسمًا يطابق مسماه .

ومع اعتبار واقع المبدأ المذكور ، وبالرغم مما يدعوه إليه من ملاحظات وانتقادات ، فإن ما يهمنا أكثر هو الهدف الذي يرمي إليه ، وهو في أساسه ، تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي سليم عن طريق تنظيم جديد وصالح للأرض الفلاحية واستثمارها بما يفيد الإنتاج ، وينمي الدخل ، ويعود بالخير على الفرد والجماعة . غير أنه مما تجدر الإشارة إليه ، بهذه المناسبة ، أن الحكومات تجد نفسها - أمام تطبيق مبدأ : الأرض لمن يخدمها - مضطورةً إلى اعتبار ما لكل بلد من أوضاع ، وظروف وأحوال تقضي المصحة بأن يحسب لها حسابها ، وبهذا لا يخلو الإصلاح الفلاحي من عنصره الواقعي ، ويحاط بشروط التنفيذ الناجح ، وهكذا ، فبقدر ما يساير الإصلاح الفلاحي الواقع ، الاجتماعي والسياسي الذي يختلف باختلاف البلدان يمكن من السير في الطريق المرسوم الذي يؤدي به إلى النتيجة المبتغاة ، وهي تنمية الإنتاج الفلاحي ، وترقية الوضع الاجتماعي في البلاد .

## 7 - ما هي حقيقة الإصلاح الفلاحي ؟

لقد جرت العادة بتعریف الإصلاح الفلاحي بأنه توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء .

وفي الحقيقة ، إن هذا التعريف يعتبر سطحياً ، فالإصلاح الفلاحي ليس مجرد عملية توزيع الأراضي بقدر معين على

المحروميين والفقراط من الفلاحين ، بل هو أكثر من هذا ، وأهم ، وأبعد مدى . فإذا كان إصلاح فلاحي يقوم على توزيع الأراضي على من يستحقها من الفلاحين فإن مهمته وغايته لا تنحصران في هذا ، بل تتجاوزان ذلك إلى ما يتحقق به الإصلاح الذي ليس هو التوزيع فحسب ، بل هو إحداث أنظمة ومنتشرات وأجهزة جديدة في عالم الفلاحة ، وذلك من أجل تحسين ، ومضاعفة الإنتاج الفلاحي ، والتمكن بهذا من تنمية الدخل الفردي ، ورفع مستوى العيش عند الفلاحين وسكان البدية .

ومعنى هذا أن الإصلاح الفلاحي يرمي إلى أبعد من توزيع الأرض ، وهو إدخال التغييرات الجذرية ، والإصلاحات الجوهرية على النظام الفلاحي العام ، لا الاقتصار على تغيير وضع الملكية الفلاحية ، ولهذا يتطلب الإصلاح الفلاحي برامج واسعة ، ومتعددة ومحكمة تكون نتيجة ضرورات ملحة ، ودراسات علمية ، وأبحاث فنية ، وتجارب صحيحة ، كما تكون متوفرة على الوسائل الالزمة للتنفيذ والتطبيق من أموال كافية ، وإطارات صالحة ، وقيادات حازمة ، وأجهزة سليمة ، وأساليب فعالة .

فإذا توفر كل هذا للإصلاح الفلاحي كان مزوداً بوسائل العمل والنجاح ، وبالإضافة إلى ذلك ، يجب إعادة النظر في السياسة الجبائية الخاصة بالفلاحة ، كما يجب إنشاء تعاونيات الإنتاج والاستهلاك لمساعدة الفلاحين ، وباختصار ، إن الإصلاح الفلاحي برنامج واسع خطير يحتاج إلى أن يبني على مبادئ سليمة ، وأسس صحيحة ، وأن يرمي إلى أهداف واضحة بوسائل وافرة .

والغاية الكبرى الشاملة التي يسعى إليها كل إصلاح فلاحي صحيح هي تحقيق العدالة الاجتماعية بالقضاء على كل استغلال لقادة الرأسماليين، والمحتكرين، والإقطاعيين من المغاربة والأجانب على السواء، لأن هذا الاستغلال يتناهى مع الكرامة الإنسانية، ويتعارض مع ما اعترف به للإنسان وللمواطن، في عصر الحرية والعدالة، من حقوق فردية ووطنية مكفولة بالمواثيق والدساتير، وممارسة بالمؤسسات العامة. وإذا كان الإصلاح الفلاحي يهتم بتجديد نظام الملكية فإن الملك العقاري يعد بالنسبة للفلاح مصدراً أساسياً لخيره وأمنه في الحاضر والمستقبل، ومناطق آماله وأحلامه في الحياة.

ومما تجدر الإشارة إليه، في موضوع الإصلاح الفلاحي، أن حرية الفلاح كمالك جديد للأرض المستنة إليه، تخضع لشروط وقيود تُمليها مصلحته الخاصة، كما تقتضيها مصلحة الجماعة، أي الأمة التي هو جزء لا يتجزأ منها، ومن هنا ندرك ضرورة تدخل الدولة بالسهر والمراقبة والتوجيه في نطاق الإصلاح الفلاحي، ويجد هذا التدخل مبرره في العمل لجعل الإصلاح الفلاحي يستهدف ويحقق خير الفرد، وصالح الجماعة، وبعبارة أخرى، إن تدخل الدولة يمنع أن تطغى مصالح الأفراد على المصلحة العامة، ويحرص على أن تتجه الجهود الفردية أو المتظافرة نحو تحقيق الأهداف الإصلاحية المرسومة.

#### 8 - عناصر الإصلاح الفلاحي :

وبعدما أوضحنا حقيقة الإصلاح الفلاحي، ندخل لصييم الموضوع لنرى ما هي العناصر التي يتكون منها هذا الإصلاح.

إن كل إصلاح فلاحي يقوم على عنصر أساسى هو الأرض التي يباشر وضعها رهن إشارة الفلاحين المحتاجين طبق نظام معين ، وإذا كان هذا التوزيع ليس هو كل ما في الإصلاح الفلاحي ، فإنه يجب أن يشمل أكبر عدد ممكن من الفلاحين ، لا لمجرد جعلهم ملوكين ، بل لتمكينهم من المجال الحيوي الذي يعملون فيه على أساس برنامج التنمية الاقتصادية العامة للبلاد ، ومن أجل تقوية الدخل الفردي والقومي ، ورفع مستوى المعيشة لكافة السكان ، وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة .

ومرة أخرى ، نذكر بأن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يعني محو الفوارق بين الناس والطبقات طمعاً في إيجاد مساواة تامة مطلقة في المجتمع ، وإنما يعني التقليل ، ما أمكن ، من هذه الفوارق الاجتماعية ، وإزالة أسباب الاضطراب في الحياة القومية ، والعمل لخلق مجتمع جديد يرسي على قواعد سليمة يقتضيها التطور والتقدم .

#### 10 - قوانين وتجارب الإصلاح الفلاحي :

وقد حققت قوانين الإصلاح الفلاحي توزيع الأرض بأقدار وأشكالٍ مختلفة ، بحيث اختارت كل بلاد نوعها وأسلوبها في مجال الإصلاح الفلاحي ، وتحكمت في هذا الاختيار طبيعة النظام القائم في الدولة من شيوعية أو اشتراكية ماركسية ، ومن نزعة ثورية أو إصلاحية .

وهكذا نرى أن كل بلد اتخذ نموذجاً خاصاً به مع كثير من التشابه في الأصول أو الفروع بين مختلف قوانين الإصلاح الفلاحي في «العالم الثالث» الذي يعتبر عالم التخلف

الاقتصادي ، وميدان التجارب الكبرى في موضوع الإصلاح الفلاحي . وجدير بالغرب أن يكون على بيته وبصيرة من حقيقة هذه التجارب من حيث النجاح أو الفشل ليعمل في تجربته ما من شأنه أن يجعلها أكثر نجاحاً من غيرها لصالح الفلاح والمجموع . وهناك تجارب تهمنا بصفة خاصة ، وهي التجارب التي لا تنطبع بطابع الشيوعية أو الاشتراكية الماركسية ، أو التي لا تتأثر بهما مباشرة أو بصفة غير مباشرة .

ونعني التجارب البعيدة عن كل تأثير أجنبي غير لائق ، وفي طليعتها التجارب العربية في مصر ، والعراق ، وسوريا على عهد ثوراتهما القومية الحديثة .

فمصر مثلاً قد حققت إصلاحها الفلاحي ، على مرحلتين ، إحداهما في 1952 ، والثانية في 1961 .

ومن غير أن ندخل في التفاصيل نستطيع أن نقول إن الإصلاح الفلاحي في مصر لم يحقق جميع الأهداف ، فتوزيع الأراضي كان جزئياً لا كلياً بحيث لم يشمل جميع الفلاحين المحتاجين ، وبسبب هذا لم يتحقق نمو الإنتاج الاقتصادي بالشكل المرغوب فيه لمواجهة مشكلة التخلف . وقد نتج عن هذا أن الدخل القومي ذا الطابع الفلاحي لم يرتفع بالكيفية المطلوبة ، كما أن توزيعه لم يتم بالشكل المؤمل ، ومعنى هذا أن مستوى عيش الفلاح في مصر لم يرتفع إلى الحد الذي تحمل معه نتائج الإصلاح المنجز . وهكذا لم يتمكن الإصلاح الفلاحي في مصر من إدراك الغايات المقصودة عن طريق نتائج مرضية وباهرة .

وأما الإصلاح الفلاحي في العراق وسوريا فلم يكن أسعد حظاً، وأوفر نصيباً في النجاح من صنوه بالجمهورية العربية المتحدة. وكل هذه التجارب، بما فيها من نتائج وخيبات، جديرة بأن تكون منها على خبرة تامة حتى نتجنب، في مشروع إصلاحنا الفلاحي، كل أسباب الفشل والخيبة.

وإذا انتقلنا من العالم العربي إلى غيره من أجزاء العالم المتختلف اقتصادياً عثينا على تجارب غير متساوية المحظوظ في النجاح، وغير سليمة من الأغلاظ والخيبات، ولعل أكثرها نجاحاً هي تجربة الهند.

#### 11 - تجربة الهند :

فالهند - بالرغم عن مجاورتها للصين الشعبية التي قامت هي كذلك بتجربتها في الإصلاح الفلاحي - لم تنهج طريق جارتها الكبرى، بل سلكت طريقاً خاصاً بها.

فقد اعتمدت الهند، في نموذجها الإصلاحي لعالم الفلاحة، ما يسمى «بكتل التوسيع القرري» (Blocs D'extention) (paysanne)، وقد أنشأت هذه الكتل في جميع جهات القطر الذي كونت فيه شبكةً واسعةً لا يخلو منها مكان. ويهدف الإصلاح أول ما يهدف إليه، عن طريق تلك الكتل، أن يغرس، بوسائل الإقناع و بتغيير العادات، أساليب ومناهج جديدة للعمل والإنتاج راماً بهذا توفير العملة الصعبة (دوفيز) الثمينة من أجل مشاريع التصنيع، لا تبديراً وإتلافها في جلب الكماليات، ولا استعمالها في شراء المواد الغذائية نفسها.

وَمَا سَاعَدَ الْهَنْدَ عَلَى إِنْجَاحِ تجربتها في الإصلاح الفلاحي  
أَنَّهَا كَانَتْ مُتَوْفَرَةً عَلَى الإِطَارَاتِ الْمُكَوَّنةِ تَكْوِينًا وَطَبِيًّا كَافِيًّا  
(formé par l'esprit avigue)

وَمَا امْتَازَتْ بِهِ تجربة الْهَنْدِ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَئِّدَةً وَمُتَزَّنَّةً فِي سِيرِهَا  
حَسْبَ الْمَنْهَاجِ الَّذِي رَسَمَ لَهَا فِي الْأُولِيَّةِ.

فَقَدْ بَدَأَتِ الْهَنْدَ تجربتها فِي 1940 ، فَلَمْ تَهْتَمْ بِالتسابقِ مَعِ  
الصِّينِ الشَّعْبِيَّةِ ، مَثُلًا التِّي بَدَأَتْ هِيَ كَذَلِكَ تجربتها فِي وَقْتٍ  
مُتَقَارِبٍ مَعِ جَارِتِهَا الْهَنْدِيَّةِ .

وَقَدْ كَانَ التَّصْمِيمُ الْخَمَاسِيُّ الْأُولُّ (1951 - 1956) عَبَارَةً عَنْ  
بَرَنَامِجٍ أَشْغَالٍ عَمُومِيَّةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ تَصْنِيعًا إِلَّا فِي جَزءٍ مِنْهُ ، حِيثُ  
إِنْ مَجْهُودُ التَّصْنِيعِ الْكَبِيرِ لَمْ يَبْدُ إِلَّا مَعِ التَّصْمِيمِ الْخَمَاسِيِّ  
الثَّانِي فِي سَنَةِ 1955 وَفِي بَدَائِيَّةِ 1963 شَرَعَتِ الْهَنْدُ فِي التَّصْمِيمِ  
الْخَمَاسِيِّ الثَّالِثِ ، وَإِنْ مَا يَعْنِيُنَا إِلَّا أَنَّهُ هُوَ مَا حَقَّقَتْهُ الْهَنْدُ بِوَاسِطَةِ  
تَصْمِيمَاتِهَا الْخَمَاسِيَّةِ مِنْ نَتَائِجٍ إِيجَادِيَّةٍ بِالنَّسْبَةِ لِرَفْعِ مَسْتَوِيِّ  
الْعِيشِ فِي الْبَلَادِ .

وَمِنْ غَيْرِ أَنْ نُدْعَى أَنَّ الْهَنْدَ أَصْبَحَتْ قَطْرًا مُتَحْرِرًا مِنِ الْفَقْرِ ،  
وَمِنْ التَّخْلُفِ الْاِقْتَصَادِيِّ ، نُسْتَطِيعُ أَنْ نُؤَكِّدَ أَنَّ الصِّينَ الشَّيْوِيَّةَ  
لَمْ تَتَمَكَّنْ مِنْ رَفْعِ مَسْتَوِيِّ الْعِيشِ فِي بِلَادِهَا أَكْثَرَ مَمَّا فَعَلَتْ  
جَارِتِهَا الْهَنْدُ مَعِ مَا طَبَعَ سِيرَهَا مِنْ سُرْعَةٍ فَائِقَةٍ بِالنَّسْبَةِ لِهَذِهِ  
الْأُخْرَى الَّتِي كَانَتْ بِطَيْءَةِ السِّيرِ فِي الإِصلاحِ الفلاحيِّ .

وَمِنْ هَذَا نُسْتَتَجِعُ أَنَّ مَسَأَلَةَ نِجَاحِ الإِصلاحِ الفلاحيِّ لِيُسْتَ  
مَسَأَلَةً سِبَاقٍ ، بِقَدْرِ مَا هِيَ مَسَأَلَةً تَنظِيمٍ مُتَنِّنٍ ، وَتَطْبِيقٍ حَكِيمٍ .

وإذا نظرنا إلى ما سمعت إليه الهند في الميدان الفلاحي نجد أن واضعي تصميماتها، خصوصاً الثاني والثالث منها، أرادوا أن يحققوا تنمية الإنتاج الفلاحي بنسبة 4% في السنة الواحدة، وهو شيء ضروري لنجاح برنامج التصنيع، ولمواجهة مشكلة نمو السكان بسرعة وبنسبة 2% كل سنة، وهكذا فإذا ضاعف الهنود إنتاجهم الغذائي سنوياً بنسبة 4% تمكنا من مضاعفة الاستهلاك السنوي لكل فرد بنسبة 2%， وفي انتظار هذا، حاولوا، ما استطاعوا أن لا يكونوا مضطرين إلى شراء المنتجات الغذائية من الخارج لأنهم في حاجة إلى أموالهم لشراء الأدوات وغيرها مما يتطلبه برنامج التصنيع. ويرى الباحثون أن المنهاج الهندي في الإصلاح الفلاحي سيكون بنتائجه ومنجزاته، أحسن من سواه، وليس معنى هذا أن الهند لا تعرف المشاكل والصعوبات والعراقل في مجال إصلاحها الفلاحي، غير أن الطريقة التي اختارتها قد تكون أحسن وأجلـى كما يتمنـى لها.

## 12- طريقة الهند في الإصلاح :

إن اعتمادهم الأساسي، في تطبيق الإصلاح الفلاحي - كما أشرنا إليه سابقاً - هو ما يسمى بكتل التوسيع القروي التي غطت بكثرتها رقعة البلاد بحيث لا يخلو منها مكان في الباادية الهندية. وتمثل هذه الكتل في مؤسسات قروية يلتزمـى إليها الفلاحـون لأخذ الإرشادات والتوجيهـات من المكاتب التي يعملـى فيها الخبراء والفنـيون، ولأخذ ما يحتاجـون إليه كذلك من أسمدة، ومن زرـيعة مختـارة، ومن مرـشـدين وأعـوان في مـشـروعـات الـريـ، والـغـرسـ، وـترـبـيةـ أنـواعـ المـواـشـيـ، والـدواـجـنـ، والـحـوتـ،

والنحل ، وغير هذا مما يدخل في نشاط الإصلاح الفلاحي ،  
ومما له صلة بمشاكله وقضاياها .

وقد أخذت الهند نظام الكتل عما كان عند الأميركيين من  
إدارات التوسيع الفلاحي (service d'extention agricole) ، ومن  
المعروف أن هذه المؤسسات استطاعت ، مع تقدم العلم  
والبحث أن تحدث ثورة في الإنتاج الفلاحي الأميركي حتى  
أصبح إنتاجه ، في وقت ما مشكلة معضلة بالنسبة للدولة ، إذ  
تكاثر لدرجة اضطر معها إلى ادخال المنتجات الفلاحية في  
كهوف الجبال ، الحجرية المعروفة (cavernes des montagnes  
rocheuses) .

ولقد تمكّن الأميركيون من مضاعفة الإنتاج الفلاحي بمجرد  
تطبيق المناهج العلمية ، والأساليب الفنية ، واستعمال الأسمدة  
المخصبة . وما لا شك فيه أن الهند لن تصل إلى نفس النتائج ،  
ولكن الخبراء يتباون بأنها ستدرك نتائج مرضية خلال السنوات  
القادمة وذلك بسبب كتل التوسيع القروي التي تزود الفلاحين  
بما هم في حاجة إليه ، والتي هي مؤسسات في متناول أيديهم ،  
ومهيأة لخدمتهم بكيفية عملية ومجدية .

أما الملكية الفلاحية فقد أدخلت عليها تعديلات مجدهية ،  
ولكن الهند دفعت تعويضات مهمة للملاكين عن الأراضي التي  
أخذتها منهم بلغت ستة مليارات من الفرنك ، وهكذا كان  
الإصلاح العقاري في سبيل الفلاح قائماً على تعويض ،  
وسلمت الأموال لأصحابها دون شرط استعمالها وتوظيفها في  
الصناعة أو غيرها ، وهذا ما انتقد على الدولة الهندية ، خصوصاً

وأنها لم تخصص للتصنيع وتحتل سوى مليار واحد.

ومما ساعدت به الدولة الهندية الفلاحين عدم إرهاقهم بالضرائب ، والاكتفاء بأخذ ضريبة خفيفة منهم رفقاً بهم ، وعوناً لهم .

ونحن لا نقصد مما قلناه عن الهند أننا نريد إعطاء صورة زاهية أو خيالية عن إصلاحها الفلاحي ، غير أنه من المؤكد أن الفلاحين هناك ، كبارهم وصغارهم ، استفادوا استفادة من شأنها أن تشجعهم على المضي في العمل والإنتاج ، وتطمنهم على أن ما أنتجه يبقى لهم ، ولا تمتد إليه يد الطامعين ، ولا تطاول إليه الحكومة بالأخذ والانتزاع .

### 13 - الملكية الفلاحية :

وبعد هذا العرض الوجيز لبعض التجارب في ميدان الإصلاح الفلاحي نواصل الحديث عن موضوعه الأساسي ، وهو الملكية الفلاحية ، إن التوزيع العقاري الجديد يجب أن يكون وفق منهاج صالح بحيث لا يعتبر فيه مجرد تملك الفلاحين حصصاً من الأرض ، بل تراعى فيه مصلحة تجديد النظام العقاري ، والمصلحة العامة للاقتصاد الوطني . وأول ما يتحتم اجتنابه توزيع الملكية الفلاحية بشكل يؤدي إلى تفتتها ، لأن من شأن كل تفتت لها أن يحدث ملكيات صغيرة تهبط بالإنتاج فتحرم أصحابها من رفع مستوى العيش ، ولقد قدر بعض الفنيين أن التفتت يؤدي إلى فقد 30٪ من الإنتاج . وتلافياً لهذا يجب درء فساد التفتت خصوصاً مع تزايد السكان ، وتكاثر أفراد العائلات

في البوادي ، ويُتوصلُ إلى هذا بعدم الهبوط بالحد الأدنى للملكية إلى درجة التجزئة المفتشة لها . وهكذا ، فإذا كانت الملكيات الكبرى سيوضع لها حد في الإصلاح الزراعي فإنه من الفساد والإخلال بالمصلحة تجزئ الأرضي الفلاحية إلى ملكيات صغرى تتعرض بها إلى التفتت المضرّ بالإنتاج الخاص والعام .

وفيما يخص توزيع الأرض يجب أن لا يكون توزيعاً على أساس الملكية المجانية ، وإنما يكون بأحد الشكلين : إما على أساس الإيجار والكراء بثمن مناسب ، ولمدة ثلاثة سنوات على الأقل ، وإما على أساس التمليل بعوض مع التسهيلات في الأداء ، وفي كلتا الحالتين يكون التوزيع وفق شروط تقتضيها أسس وأهداف الإصلاح الفلاحي في نطاق التنمية الاقتصادية المرادة للبلاد .

ومما يلاحظ في التوزيع على أحد الشكلين المذكورين 1 - حفظ كرامة الفلاح الإنسانية بعدم التصدق عليه بالأرض مجاناً ، 2 - الكف عن إرهاق الميزانية العامة بتضحيات مالية كبيرة ، خصوصاً مع العجز الضخم الذي تعانيه ، 3 - توفير الأموال الناتجة عن عمليات التوزيع لإنفاقها في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية العامة .

ويمكن أن تتولى التعاونيات الفلاحية عمليات التوزيع ولكي يكون الإصلاح الفلاحي حقيقياً ومجدياً يجب أن يتبع عن كل تقليد أعمى للغير ، وأن لا يخضع للشعارات التي لا تتلاءم مع الواقع والمصلحة .

## 14 - الأراضي المعدة للإصلاح الفلاحي :

والآن نسأل : ما هي الأراضي التي تعنى الإصلاح الفلاحي ؟ إنها كثيرة ومتعددة . وأولها أراضي الاستعمار بنوعيه الرسمي والخاص فهذه الأرض يجب أن تعود إلى المغاربة . غير أنه يهم أن لا تتعرض هذه الأرض لأي فساد أو إهمال أو ضياع نتيجة سوء التصرف فيها ، بل يجب أن تدخل في الإصلاح الفلاحي من غير أن تصاب بنقص أو خلل في إنتاجها ، ولهذا يتحتم وضع نظام محكم لها حتى يستفيد منها الإصلاح الفلاحي بما ينمي الإنتاج الاقتصادي في البلاد .

وبما أن أراضي الاستعمار الرسمي قد اغتصبت من ملوكها الشعرين ، عن طريق نزع الملكية في عهد الاستعمار ، فيجب أن لا تتعرض مرة أخرى ، في عهد الاستقلال ، لعملية تجدد وتأكيد ذلك الاغتصاب .

### كراء الأرض :

1 - لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

2 - لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض على سبعة أمثال الضريبة الأصلية كحد أعلى .

3 - في حالة الإيجار بطريق المزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصاريف .

ليس القصد إلحاق الضيم بكتار الملاكين الفلاحين ، وإنما القصد تشجيع قيام نوع جديد من استثمار الأرض الفلاحية يؤدي إلى توسيع رقعة الأراضي الفلاحية .

## بيع ما زاد على الحد الأقصى :

كيف يرغب الملاكون الكبار ويحملون على بيع ما زاد على الحد الأقصى للملكية الفلاحية الباقية لهم؟

1 - بتحديد أجل البيع بعشر سنوات على الأقل.

2 - بفرض ضريبة إضافية تقدر قيمتها بضعف الضريبة الأصلية مستمدة من القانون المصري ، مادة 25 مجموعه القوانين ص 10 وص 24 .

3 - بالتصريح بنزع ملكية ما لم يُبَاع خلال المدة المحددة .  
ويجوز للملك أن يتصرف فيما لم يُبَاع خلال المدة .

كما لا يجوز له أن يؤجره كله أو بعضه مع عرضه للبيع .

ولهذا يكون من الإنصاف والعدالة ، في عهد الحكم الوطني ، أن يبحث عن خير وسيلة لتعويض الملاكون الأصليين عما لحقهم من خسارة وضياع من جراء نزع أملاكهم لفائدة الاستعمار الرسمي ، وأكثرهم من الفلاحين الفقراء .

وبالإضافة إلى أراضي الاستعمار ، توضع رهن إشارة الإصلاح الفلاحي أراضي الجماعات ، وأراضي الدولة ، وأراضي الجيش والأ Casinos ، وذلك حسب مقتضيات وإمكانيات برنامج هذا الإصلاح نفسه . ثم يأتي في المستقبل دور الملكيات العقارية الكبرى التي تقضي المصلحة بأن تخضع لنظام جديد من التحديد لا يبقى معه أثر و المجال لما يمكن أن يسمى بالإقطاع الأرضي وذلك بقدر ما يوجد في المغرب .

فالمقاييس الذي يجب اتخاذه في تحديد الملكية الخاصة هو الذي يتحقق به إلغاء كل إقطاع موجود، وذلك بوضع حد أقصى للملكية العقارية الخاصة، وفي تعين هذا الحد الأقصى ينبغي اعتبار التكاليف العائلية التي يتحملها كل مالك زيادة على الاعتبارات الأخرى الواجبة. أما ما فضل من الأراضي عن الحد الأقصى للملكية الخاصة فليس من احترام حقوق ومصالح المواطنين في شيء الإقدام على انتزاعه، ولو بعوض، بل ينبغي حمل المالكين إما على كرائه بشروط، وإما على بيعه بأثمان مناسبة، وفي آجال معقولة، مع اشتراط توظيف الأموال الناتجة عن هذا البيع في مشروعات التنمية الاقتصادية، وهكذا يتم القضاء على كل إقطاع عقاري في مجال الفلاحة، ويقع تحديد الملكيات الكبرى بما يوفر الأرضي للإصلاح الفلاحي لا عن طريق القهر والإلزام، ولكن عن طريق الحرية والاختيار الذي هو طريق الديمقراطية القائمة على احترام الحقوق، وصيانة المصالح لكافه المواطنين، كما يتحقق التوفيق بين هذا كله وبين ضرورات ومتطلبات التنمية الاقتصادية لصالح الأفراد والأمة.

ومما لا شك فيه أن طريق الحرية والاختيار، في تحويل الأرضي الفاضلة عن الحد الأقصى للملكيات الخاصة إلى ميدان الإصلاح الفلاحي ليس بالطريق الديمقراطي السليم فحسب، بل هو كذلك الطريق الملائم لنظام الملكية في الشريعة الإسلامية، ولمقتضيات الدستور المغربي، ومع أن هذا الطريق يتسم بالحرية والاختيار فهو، في الحقيقة، قائم

على ترغيب المالكين بل وحملهم بوسائل قانونية فعالة على التخلّي عن الأراضي الفاصلة عن الحد الأقصى ، وعرضها للتوزيع في سبيل الإصلاح الفلاحي ، وخدمة برامج التنمية الاقتصادية العامة .

وبصرف النظر عن هذا فإنه لمن الضيم الكبير للمالكين المغاربة أن تنزع الدولة ملكيتهم بغير عوض أو بعوض تافه كما فعل الاستعمار في عهده البغيض ، ومما يضاعف هذا الضيم إن وقع ، أن تعامل الدولة المالكين المغاربة بخلاف ما تعامل به المعمرين الأجانب الذين تبذل لهم تعويضات مرضية عما يتخلون عنه من الأراضي الفلاحية من الحاضر والمستقبل .

#### 15 - الإصلاح الفلاحي جزء من الإصلاح الاقتصادي :

وإنه كذلك لمن الضيم الفادح أن يحمل الفلاحون المغاربة على التضحيّة بأملاكهم بشكل ما في حين لا تخضع الدولة أصحاب الثروات العقارية والمالية ، والتجارية ، والصناعية لنظام إصلاحي جديد يقع به تحديد الثروة مقابل تحديد الملكية الفلاحية ، فالإنصاف والعدالة يقتضيان بأن يعم الإصلاح سائر ميادين النشاط الاقتصادي ، لا الفلاحي وحده ، وأن تُفرض التضحيات في هذا السبيل على سائر المواطنين بلا استثناء ، وذلك تنظيمياً لل الاقتصاد الوطني وسعياً في تحقيق مجتمع آخذ في السير نحو العدالة الاجتماعية .

وهذا ما يقتضيه الفصل 15 من الدستور الذي ينص على أن للقانون أن يحد من مدى حق الملك واستعماله إذا دعت إليه

ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي المخطط للبلاد.

والملك هنا لا يخص العقار الفلاحي وحده دون سواه، بل يشمل أنواع المال والثروة من عقار وغيره.

ويؤكد ذلك الفصل 17 من الدستور الذي ينص على أن على الجميع أن يتحملوا، كل على قدر استطاعته، التكاليف العمومية التي للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها.

فالإصلاح الفلاحي يجب أن يصبح إصلاح جوهري شامل لجميع أنواع ومصادر الثروة الفردية في نطاق التنمية الاقتصادية العامة التي يتطلب تمويل مشروعاتها المختلفة توفير الأموال عن طريق ذلك الإصلاح الذي لا يقل ضرورة وأهمية عن الإصلاح الفلاحي بالنسبة للمعركة ضد التخلف الاقتصادي في البلاد.

#### 16 - التعاونيات الفلاحية :

وبصفة عامة فإن الأرض، تم اعتبارها عنصراً أساسياً في كل إصلاح فلاحي، لا تكفل وحدتها تحقيق نجاح هذا الإصلاح، بل إن الإصلاح الفلاحي، رهن بتوفر عناصر أخرى ذات أهمية، وهي المنشآت الإصلاحية كالتعاونيات الفلاحية للتوجيه والإرشاد، والعون والمساعدة، والإنتاج والاستهلاك. تقيام التعاونيات ضروري لتحسين أحوال الفلاحة والحياة في الباذية.

ومما يبرر قيامها عدم التوفير على وسائل كبيرة، وعدم الخبرة بالتقنيات العصرية، وتفشي الجهل، وقلة التربية. فمن اللازم

والأكيد أن ينظم الإنتاج وترويجه على أساس جماعي تعاوني . ومن مهام التعاونيات أنها تستطيع أن تعنى بالموارد والطاقات ، وأن تنظم العمل والمجهود بكيفية معقولة ولهذا يكون الانضمام إلى التعاونيات إجبارياً على جميع الفلاحين حتى تشملهم أنظمتها ، ويتمكنوا من الاستفادة من مختلف نشاطها . وبما أننا في عهد الديمقراطية ، فمن الواجب أن تكون التعاونيات مطبوعة بطابع ديمقراطي حقيقي ، وذلك بأن يشارك في تسييرها ممثلون منتخبون عن الفلاحين الأعضاء ، ومع هذا فإنه يكون للدولة حق الرقابة والتوجيه حتى يضمن للتعاونيات سيرٌ سليمٌ ومفيدٌ ، وهذا رهن طبعاً - بسلامة التدخلات ، وبحسن التصرفات . وُسُبِّدَ قوانين الإصلاح الفلاحي للتعاونيات المهام الآتية :

- 1 - الحصول على السلف الزراعي بمختلف أنواعه طبقاً لحاجات الأراضي المملوكة لأعضاء الجمعيات .
- 2 - تزويد الفلاحين بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور ، والسماد ، والماشية ، والآلات الزراعية ، وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .
- 3 - تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه ، بما في ذلك انتقاء البذور ، وتصنيف الحاصلات ، ومقاومة الآفات ، وشق الترع .
- 4 - بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تُخصَّصَ من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض ، والسلف ، الزراعي ، والديون الأخرى .

5 - القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الأعضاء، وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية.

#### 17 - الجهاز المشرف على الإصلاح الفلاحي :

وبالإضافة إلى التعاونيات يُشرف على الإصلاح الفلاحي جهازٌ خاصٌ أعلى ، كما يباشر التمويل على يد بنك فلاحي ، وبواسطة التعاونيات نفسها التي لها دور فعال في خدمة الفلاح .

#### 18 - على من توزع الأرض :

ولا يتم الإصلاح الفلاحيُّ بغير الفلاحين الجديرين باستثمار الأراضي المسندة إليهم ، وهم الذين توفر فيهم شروط الخبرة الفلاحية ، والقدرة على العمل ، والصلاحية لتطبيق مقتضيات القوانين والأنظمة المتعلقة بالإصلاح الفلاحي والتنمية الاقتصادية الوطنية .

#### 19 - أساليب العلم الفلاحي في خدمة الإصلاح :

وهناك جانب أساسى نرى أن نلتفت إليه النظر ، وهو وجوب إخضاع تطبيق الإصلاح لعلم الفلاحة العصرية ، ومعنى هذا أن الفلاحين ليسوا في حاجة إلى الجرارات (تراكتورات). وغيرها من الآلات الميكانيكية الكبرى بقدر ما هم في حاجة إلى الأسمدة ، والبذور المنتقاة ، والأدوية المبيدة للحشرات ، والحيوانات والطيور التي تؤذى المزروعات ، والأساليب المجدية في ميدان الفلاحة ، ووسائل الري ، وغير هذا مما يكون في متناول الفلاح ويوفر له العون والمساعدة .

وبصفة عامة ، فإن الفلاح يحتاج إلى الاستفادة العلمية ، والمواد الكيماوية التي لها صلة بالفلاحة أكثر مما يحتاج إلى الإكثار من الآلات الميكانيكية الكبرى .

وإن الأقطار التي سلكت غير هذا المسلك لدلت التجربة على أنها كانت غير موفقة بقدر ما غلت الوسائل الآلية على الوسائل العملية والكيماوية في تطوير فلاحتها ، والنهوض بإناتجها الاقتصادي ، وكل إصلاح فلاحي يعتمد على الوسائل الكيماوية أكثر مما يعتمد على الوسائل الآلية يكون سهل التطبيق أي هيناً ويسيراً على القائمين به ، والمستفيدون منه في الملكيات الفلاحية ، كبرى كانت أو صغيرة .

تلك بختصار ، هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الفلاحي الذي ننشده لبلادنا . ولا ندعى أننا قلنا الكلمة الفاصلة في الموضوع ، وإنما هي آراء ، ونظريات ، ولاحظات ، واقتراحات توخيانا من خلالها إحاطة مشروع الإصلاح الفلاحي بكل ما يمكن من حظوظ وشروط النجاح لصالح الفرد والجماعة .

## 20 - شروط النجاح :

ومرة أخرى ، نؤكد أن مسألة نجاح الإصلاح الفلاحي ليست مجرد مسألة تحديد الملكية ، ولا توزيع الأراضي على المحتاجين من الفلاحين ، وليس كذلك مسألة سباق سياسي ، ومغالاة في ترويج الشعارات الفارغة طمعاً في جلب الأشياء والزبائن بوسائل التملق والتضليل ، بل المسألة غير هذا كله في

أصلها وغايتها، إذ هي مسألة حقائق وتجارب، ومسألةٌ أنظمةٌ  
وسائل، ومسألةٌ إطاراتٌ فنية، وقياداتٌ صالحةٌ على مختلف  
المسؤوليات ونعني بهذه الإطارات والقيادات الرجال الخبراء  
الذين يتوفرون على علمٍ أصيلٍ، وعقلٍ حصيفٍ، وحنكةٍ وافرةٍ،  
وضمير المهنة، وشعورٍ بالواجبات والمسؤوليات.

ففي هذا يكمن سر النجاح، كما يكمن في عدم طبع الإصلاح  
الفلاحي بطبع الارتجال، والعجلة، والسرعة، والتطرف، بل  
طبع التدبر والتأني، والمرونة، والاعتدال، والحدِّر،  
والواقع، وبطبع الحرية، والقومية، والابتكار، والإيجابية  
وغيرها مما يحدُّر من الصفات بالمُصلحين الذين يؤمنون بما  
يقولون، ويفعلون ما به يؤمنون، هدفهم الوحيد خدمة الحقيقة،  
وتحقيق خير الفرد والجماعة في نطاق التصميم الاقتصادي،  
والخطيط الاجتماعي، ومن غير التضحية بحقوق ومصالح فريق  
أو جيل لفائدة فرق أو أجيال أخرى.

فبهذا، وبه وحده، يستطيع المغرب أن يحقق إصلاحاً فلاحياً  
ناجحاً، ويتوفر على الحلول الصحية لمشاكل التخلف  
الاقتصادي، خصوصاً في الميدان الزراعي الذي يتجلّى فيه هذا  
التخلف بشكل مرعب خطير.

### الخلاصة

وإذا كان لنا - بعد هذا العرض - أن نوجز رأينا في تحقيق  
الإصلاح الفلاحي في المغرب - حاضراً واستقبلاً - بما يجعل  
وجهة نظرنا فيه أوضح وأجلٍ فلنؤكِّد أولاً أن هذا الإصلاح يجب

أن يطابق اسمه مسماه في جميع الميادين وبالنسبة لسائر المواطنين.

ومن أجل هذا يجب أن يقوم إصلاحنا الفلاحي على دعامتين كبيرتين، هما: تشرع<sup>ح</sup> حكيم عادل، وتطبيق<sup>ح</sup> سليم صالح. وبهذا يمكن للإصلاح الفلاحي، في بلادنا، أن يكون عمدةً صالحةً للكيان الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي ننشله، ونريد أن نخوض معركة البناء والتنمية من أجله.

ومن الضروري أن يكون إصلاحنا الفلاحي مستمدًا - في روحه وحقيقة - من وحي البيئة القومية المغربية، ومتتفقاً مع حاجاتها الفعلية، ولهذا يجب أن لا يكون مقلداً ومنقولاً عن بيئة أجنبية تختلف وبيئتنا في الأوضاع والاحتياجات، وفي المفاهيم والعادات، وأن لا يكون كذلك نظرياً ولا خيالياً بحيث يتذرع أو يستحيل إخراجه إلى حيز الوجود والتطبيق. فنجاح الإصلاح الفلاحي متوقف على كل ذلك. أي على إقامته - في النظر والواقع - على الدرس والبحث، والتدبر والتأمل، والتحضير والإعداد، حتى يكون عملياً، وميسوراً، ونافعاً.

وبما أن التشريع أساس الإصلاح فيجب أن يكون ذا أهداف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية سليمة:

1 - فالاقتصادية تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني بمضاعفة إنتاجه، وطبعه بطابع النظام والاستقرار.

2 - والاجتماعية ترمي إلى نشر العدالة الاجتماعية وإرساءها على قواعد صحيحة لصالح المواطنين كافة.

3 - والسياسية تعمل لإزالة أسباب التذمر والاستياء في المجتمع المغربي الذي يجب أن يحقق ، مع الاستقرار ، التطور والتقدم .

#### 1 - فترة انتقال :

ومما يتطلب نجاح الإصلاح الفلاحي إحداث فترة انتقال يمكن فيها من تذليل العقبات ، والغلب على الصعاب ، وإعداد وسائل العمل والتطبيق ، وإيجاد الإطارات الضرورية الكافية ، إلى غير هذا مما يحتاج إليه الشروع في تنفيذ قوانين وأنظمة الإصلاح ، وإنشاء الأجهزة والهيئات الخاصة به في مختلف المستويات .

#### 2 - الإسكان القروي :

ولا يتصور إصلاح فلاحيٌ حقيقيٌ يقتصر على العناية بإنتاج الفلاحين دون إيوائهم في مساكن صحية جديدة ، ولهذا يجب أن يصبح إصلاح الفلاحة إصلاحاً قروياً على أوسع نطاق ، وذلك بإيجاد الوسائل العملية الكفيلة بحل مشكلة السكنى في الباية لجعلها مطابقةً لروح وعهد الإصلاح الفلاحي ، إذ لا يعقلُ أن تهتم الدولة بالقضاء على أحياe القصدير في التحواضر المغربية دون الاهتمام ، في نفس الوقت - خصوصاً في عهد الإصلاح الفلاحي - بمسألة الإسكان في البوادي للقضاء على المساكن غير الصحية التي تمثل الفقر ، والبؤس ، والشقاء ، والمرض ، والانحطاط ، والتي هي عار كبير في عهد الحكم الوطني الساعي في التنظيم والإصلاح .

### 3 - الإطارات الفلاحية :

ولضمان تحقيق الإصلاح الفلاحي طبق القوانين المقررة، والأنظمة المرسومة يجب القيام بجد وحزم بإعداد الإطارات الفلاحية التي بدونها يظل الإصلاح جبراً على ورق، أو يسير على غير هدىً، مما يعرضه للفشل والخيبة.

ولا سبيل إلى إعداد الإطارات التي يتطلبها الإصلاح الفلاحي دون النهوض بالتعليم الفلاحي، وإحكام نظامه، وإصلاح برامجه، وتكثير مدارسه ومعاهده، ومبادرات تجارية في مختلف الجهات.

### 4 - التأمين الفلاحي :

ومما يجب مراعاته في نظام الإصلاح الفلاحي بالمغرب تأمين ممتلكات ومنتجات الفلاحة في طورها الجديد، فإن العمل بنظام التأمين في مختلف مجالات النشاط الفلاحي يقي الفلاحين من الآفات والخسائر التي تتعرض لها الفلاحة والتي تقضي المصلحه بتلافي أضرارها واجتناب عواقبها الوخيمة.

### 5 - محكمة مختصة في قضايا الإصلاح الفلاحي :

ومما لا شك فيه أن تطبيق الإصلاح الفلاحي سيثير مشاكل وقضايا تتعلق بالنزاعات حول الأراضي الخاصة به، وهي نزاعات ذات صبغة خاصة نظراً لكونها تتعلق بقضايا معقدة، ووسائل شائكة، وعمليات دقيقة قد يكون من الصعب الفصل فيها بواسطة المحاكم العادلة، ولهذا ينبغي إنشاء هيئات أو لجان قضائية مختصة في مشاكل الإصلاح الفلاحي، ومن شأن

هذا أن يسهل حل هذه المشاكل ، ويحيط عمليات التطبيق بضمانات كفيلة بصيانة حقوق ومصالح المواطنين .

#### 6 - تنسيق سياسة الإصلاح الفلاحي :

من المؤكد أن الإصلاح الفلاحي سيزود بهيئات ومؤسسات مكلفة بالتنفيذ أو بالإشراف ، وتقضي المصالحة المتواخة من تحقيق الإصلاح الفلاحي بأن تخضع هيئاته إلى تنسيق محكم بينها في المسؤوليات ، والأعمال ، والخدمات حتى يطبق التخطيط المرسوم تطبيقاً منتظماً ومتناقضاً ، وحتى لا تتعرض مراحل الإصلاح علّ وآفات ناتجة عن اختلال في التدبير والتسيير .

تلك آراءً ومقترناتٍ ليست هي كلَّ ما يمكن أن يقال في موضوع الإصلاح الفلاحي ، وإنما هي بعض من كل ، ولا يجهل أحد أن الإصلاح الفلاحي مشروع عظيم ، ومتشعب ، وخطير ، فإذا أجاد الواضعون له رسم مبادئه وأهدافه ، وأنقذوا تخطيط أنظمته وأجهزته ، وأعدوا له عدته من وسائل وإطارات ، وساروا بالإصلاح سيراً حكيمًا سليمًا فإن النصر سيكون حليفهم في معركة كبرى ضد التخلف الاقتصادي ، وفي سبيل تنمية الإنتاج الوطني ، وسيحققون بهذا النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها الجميع في عهد التحرر والتقدم .

## الإصلاح الزراعي في مصر 1952

- 1 - تحديد الملكية : 200 فدان لكل شخص .
- 2 - بدأ القانون بالأملاك الكبرى لأنها كانت كثيرة وفاحشة (قطع) ولأن مصر لم تتمكن على قاعدة عقارية Patrimoine foncier أخرى ، على عكس المغرب ، فيه أراضي الاستعمار ، والجماعات ، والدولة ، والجيش ، والأحباس .
- 3 - أبىح امتلاك أكثر من 200 فدان على سبيل الإشتاء للشركات والجمعيات بقصد استصلاحها للبيع .  
كما أبىح للأفراد أن يمتلكوا أكثر من 200 فدان من أراضي البور والصحراء لاستصلاحها - ولا يسري القانون عليها إلا بعد 25 سنة من وقت التملك ، وهذا مع عدم الإخلال بجواز التصرف فيما قبل انقضاء هذه المدة .
- 4 - الاستيلاء على الأراضي يتم خلال خمس سنوات .  
ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية .

وتبقى للملك الزراعة القائمة على الأرض وثمار الأشجار حتى نهاية السنة الزراعية التي تم خلالها الاستيلاء.

5 - لا يعتد القانون بما قد يحدث منذ العمل به من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية للأراضي المملوكة لشخص واحد، وتستولي الحكومة في هذه الحالة على ملكية ما جاوز 200 فدان في مواجهة الورثة والموصى لهم وذلك بعد استيفاء ضريبة التركات.

6 - يجوز - مع ذلك - للملك - خلال خمس سنوات - أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على 200 فدان على الوجه الآتي :

1 - إلى أولاده بما لا يجاوز 50 فداناً للولد على أن لا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على 100 فدان .

2 - إلى صغار الزراع الذين يملكون عشرة أفدنة فأقل من غير أقاربه لغاية الدرجة الرابعة ، على أن لا تزيد الأطيان المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة ، ولا يكون التصرف صحيحًا بعد تصديق المحكمة الجزائية الواقع في دائتها العقار .  
ولا يجوز أخذ الأطيان المتصرف فيها بالشقة .

#### 7 - التعويض :

يكون لمن استولت الحكومة على أرضه الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القائمة الإيجارية بهذه الأرض ، مضافاً إليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة والأشجار ، وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية .

وإذا كانت ملكية الأرض لشخص، وحق الانتفاع لآخر.  
يستحق مالك الرقبة ثلثي التعويض ، والمنتفع الثالث .

8 - يؤدي التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها 3٪  
تستهلك في خلال 30 سنة ، وتكون السندات اسمية ، ولا يجوز  
النصرف فيها إلا لمصري .

الحكومة تحل محل الدائنين للأراضي .

9 - تحصر المساحات المستولى عليها في كل قرية ويجوز عند  
الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات بالاستيلاء على  
الأراضي التي تتخللها مع تعويض أصحابها بأراضٍ أخرى .

#### 10 - توزيع الأرض :

توزيع الأرض على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم  
ملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة بعأً لجودة  
الأرض .

#### 11 - من توزع عليه الأرض ؟

يشترط فيمن توزع عليه الأرض :

1 - أن يكون مصرياً بالغاً سن الرشد لم يصدر ضده حكم في  
جريمة مخلة بالشرف .

2 - أن تكون حرفته الزراعة .

3 - أن يقل ما يملكه عن 5 أفدنة .

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو

مزارعاً، ثم من من هو أكثر عائلة من أهل القرية، ثم لمن هو أقل مالاً منهم، ثم لغير أهل القرية.

وتوزع الأراضي المخصصة للحدائق على خريجي الزراعة بعد تجزئتها بصورة لا تخل بحسن الاستغلال ولا تزيد الحصة على 20 فداناً.

وتوزع الأراضي خالية من الديون.

وتسجل في اسم صاحبها دون رسوم.

ويجب عليه أن يقوم على زراعتها بنفسه.

#### 12 - كراء الأرض :

لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه.

ولا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية.

وفي حالة الإيجار بالمزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المأكل على النصف بعد خصم جميع المصاريف.

كلمة محمد حسن الوزاني التي ألقيت  
في الذكرى الأربعينية

للحاج محمد بن اليمني الناصري (ماي 1971)

لقد فوجئت - ككثير غيري في المشرق والمغرب - بالنبأ  
الفاجع الذي نقل إلى الجميع هنا وهناك ، وهو وفاة فقيد العلم  
والأدب ، والعروبة والإسلام والنهضة الوطنية ، الأستاذ الجليل  
والصالح الكبير ، والأخ الحبيب المأسوف على فقده سماحة  
سيدي محمد بن اليمني الناصري تغمده الله بواسع الرحمة  
وعظيم المغفرة .

ولقد أحدث ذلك الرزء الجسيم في نفسي وفي نفوس كثيرة لا  
تحصى من الأحزان أشدتها ، ومن المأساة أعظمها ، لأن فقد  
ذلك الرجل الألمعي اللوذعي الغطريف الذي كان من الأفذاذ  
والأخيار ترك فيما فراغاً عظيماً لا تملؤه غير تقوى المؤمنين  
الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه  
راجعون .

إن شخصية الفقيد العزيز كانت حقاً فريدة في نوعها ، وذلك  
بما حباه الله به من كريم الأخلاق وجميل الخصال ، وحميد  
الفعال ، وبما عرف به كذلك من غزاره العلم والاطلاع ، وسعة  
الخبرة والتجربة ، وقوة الإخلاص والوفاء ، وصدق القول  
والعمل ، وخدمة الصالح العام .

وهكذا فقد هيأه الله تعالى ، فكان من أبرز رجال البرغيل الأول في الحقل الوطني ، هؤلاء الرجال من كهول وشباب ، الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فوفقاً لهم لأن يصنعوا - بالإخلاص والعمل ، وبالنضال والتضحية - تاريخ المغرب الحديث ، في عهد نهضته العلمية ، وبعثه الإسلامي ، وحركته الإصلاحية ، ومسيرته التحريرية .

ومما تميز به الفقيد الكبير طوال حياته روحه الشابة الوثابة التي لم تعرف وهناً قط ، وكذلك هيامه بقضية الوطن والحرية التي كان من أول جنودها في الداخل ، ومن أنشط دعاتها في الخارج .

وإن جميع الذين كانوا على صلة به زمن الكفاح الوطني ليعرفون ما قام به الفقيد العزيز من جهود متواصلة ، وما حفل به سجل أعماله من مواقف نبيلة في خدمة الإسلام والعروبة ، والنهضة والإصلاح ، والوطنية والحرية .

كان ذلك شأنه في المغرب ، كما كان دأبه في المشرق ، فاستحق بهذا في الحياة جميل الذكر ، وحسن السمعة بين قومه والناس كافة ، كما كتب له بعد ما توفاه الله إليه أن يدخل في زمرة الخالدين الذين فازوا بتقوى الله والعمل بطاعته ، كما فازوا بـأداء الواجب وخدمة الصالح العام ، وذلك هو الفوز العظيم .

رحم الله فقيينا الجليل ، وأجزل له الثواب في دار البقاء والخلود وبواه مقعداً في الجنة مع الصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً .

والله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

خطاب ألقاه محمد حسن الوزاني  
في تجمع كبير لحزب الدستور  
الديمقراطي بالرباط (يونيو 1978)

كلنا نعلم أن المغرب مجتاز اليوم مرحلة خطيرة جداً في حياته العامة، وأعني: ما يعانيه من مشاكل في جميع المجالات، وما يتخطى فيه كذلك من أزمات مختلفة ومتداوقة الوطأة والخطورة، هذا هو واقع المغرب بعد 22 سنة من الاستقلال، وهو واقع لا يرتفع بالأقوال، والأحلام، والوعود، والأمانى الراقة الخادعة.

- لقد اضطرت الدولة - أخيراً - إلى الاعتراف على رؤوس الملاء بأن المغرب مصاب بأزمة مالية واقتصادية، وهذا صحيح بكل أسف، ولكن هذا بعض الحقيقة لا كل الحقيقة ولم يكن من المنتظر أن تعرف الدولة بكل الحقيقة.

وسواء اعترفت الدولة ببعض أو بكل الحقيقة فلا يغير هذا من الواقع السيء، والمؤلم، والخطير شيئاً مطلقاً.

- لقد جاء الخطاب الملكي إلى الشعب، ثم الرسالة الملكية إلى ما يسمى «بمجلس النواب» ليرفع القناع عن بعض الواقع المغربي من الناحيتين المالية والاقتصادية، كأن المغرب لا يعاني الصائفة الخانقة إلا في هذين المجالين لا في غيرهما من مجالات الحياة العامة.

- حاول كلا الخطاب والرسالة أن يستعرض الأسباب الخارجية والداخلية للأزمة المالية والاقتصادية في الوقت الراهن ، ونحن لا نعترض على ما قيل في تعليل هذه الأزمة الجزئية ، ولكننا نعتقد أن تلك بعض الأسباب، لا كل الأسباب، والشيء الخطير في هذا هو الإعتراف رسمياً، وصراحة ، وعلى رؤوس الملا في الداخل والخارج ، بأن الدولة وصلت مع الأزمة المالية والاقتصادية إلى وضع تشعر فيه بعسر التنفس، والاختناق ، وأنها اضطررت إلى التوقف للاستراحة واستعادة الأنفاس ، ووقت لهذا مهلة ثلاثة سنوات، أو ما سماه بفترة الانتقال من حالة الإجهاد والاستنزاف إلى حالة عادية وطبيعية من شأنها أن تتمكن الدولة - بعد فترة التوقف ، والتمهل ، والتدبر ، والتفكير ، وتعزيز المعرفة بشؤون الدولة ، وإجادة الفهم لاتجاهات والخيارات - من استئناف العمل بشكل أقوى وأجدى .

هذا أمل الدولة ورجاؤها، لا أقل ولا أكثر.

وإلى أن نعرف مصير هذا الأمل ، وهذا الرجاء يلزمنا أن ننتظر ثلاثة سنوات ستتوقف خلالها عجلة الدولة ، وفيما إذا لم تتوقف فستتشير على مهل حتى لا ترداد الدولة المنكحة عسراً في التنفس ، ويفضي بها هذا إلى الاختناق .

- تلك هي وجهة نظر الدولة عرضتها بتزاهة ، وأمانة ، وموضوعية ، وذلك هو موقفها الرسمي الذي فرضته على نفسها كرهأ لا طوعاً ، كما فرضته علينا نحن الشعب ، أحيبنا أم كرهنا ، رضينا أم سخطنا .

- بعد هذا يتحتم أن أعرض وجهة نظرنا، نحن رجال الحزب ، وهي وجهة نظر تعبّر عن الحقيقة كاملة ، وتصور الواقع المغربي كما يفرض نفسه على الجميع سواء اعترفت به الدولة أو لم تعرف به .

- الحقيقة ، والواقع أن الدولة ، في عهد الاستقلال ، لا في وقتنا هذا فحسب ، تعاني ، منذ 22 سنة مضت على استقلال المغرب ، أزمة عامة خطيرة لم تزد مع الأعوام إلا شدة ، وتفاقماً، واستفحلاً ، فليست هي مالية ولا اقتصادية فقط ، بل هي أكثر ، وأخطر من هذا ، وحتى إن أمكن للدولة - إن كانت جادة فيما تقول وتفعل - أن تغلب في النهاية على الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة فإنها لا تستطيع ، ولن تستطيع أن تغلب على الأزمة العامة الخطيرة التي كانت ، وما تزال ، وستظل تواجهها كل يوم أكثر من اليوم السابق ، ألا وهي :

#### أزمة الثقة :

- فكل واحد من المغاربة - باشتاء رجال الدولة الذين يعيشون في أبراجهم العاجية ، ويتحصنون في قلاعهم المرمرية ، ويتخذون أحلامهم حقائق واقعية ، نعم ، كل واحد من المواطنين يشعر أقوى ما يكون الشعور بوجود أزمة ثقة بينه وبين الدولة ، وهي أخطر ما يتعرض الشعوب والدول في حياتها المشتركة ، وتعرقل تعايشهما ، وتبعاد بينهما ، فتحيى الدولة في واد ، والشعب في واد .

ولأزمة الثقة في المغرب - طوال عهد الاستقلال - أسباب كثيرة ومتنوعة ، وهي ما عرفه ويعرفه الشعب منذ 22 سنة من

مشاكل وأزمات بدون حلول مرضية ، أو بدون حلول بالمرة .

- ويطوي في الوقت ، ويتشعب الكلام لو حاولت استقصاء واستعراض تلك الأسباب كلها ، ويمكن إجمالها وإرجاعها إلى إخفاق الدولة ، في المغرب الحر المستقل ، في مأموريتها التي هي البناء والتشييد لمحظى عهد الاستقلال الذي هو المغرب الجديد كما كنا نحلم به زمن الكفاح والتضحية ، وكما كنا نؤمن قيامه خلفاً للمغرب القديم الذي عرف التأخر ، والاستبداد ، والاستبعاد زمن الاحتلال والاستعمار .

- لقد مضت 22 سنة دون أن نشهد ميلاد هذا المغرب الجديد ، المغرب الأحلام والأمني الوطنية ، المغرب التحرر والتقدم ، والحرية والعزة ، والنمو والازدهار ، والرفاهية والعيش الكريم .

- مضت عشرات الأعوام ونحن المواطنين لا نزال نسمع أنشودة المغرب الجديد من غير أن نُطربنا ، ولا نزال نمني من الدولة بخلق المغرب الجديد دون أن نطمئن في الظفر بهذه الضالة المنشودة التي هي سراب لامع ، وشعار خادع ، لسياسة لا تعرف ماذا تريد ، ولا إلى أين تسير .

- لا يمكن أن يكون المغرب الجديد من صنع الدولة وحدها ، بل يتحتم أن يكون كذلك من صنع الشعب ، وهذا أمر متذر بسبب أزمة الثقة التي تسود بينهما .

- وهل من سبيل إلى إزالة هذه الأزمة وتخليص المغرب من آفاتها وأخطارها؟ .

- إنه أمر ممكِن، وإن كان غير هين ما دامت الدولة هي هي، لا تغيير فيها ولا تبدل، وما دام الفراغ السياسي مسلطًا على البلد، وهو ناشئ عن الأوضاع كما فرضتها وتفرضها الدولة، وهي أوضاع بلغت من الفساد والتعفن، والانحلال والتدھور ما أوصل المغرب - دولة وأمة - إلى الحالة الراهنة التي لا تبشر بخير، بل تنذر بسوء العاقبة والمصير إن لم يتدارك أمرنا بما فيه الإيقاذ والخلاص.

- لقد سبق لنا منذ 1962 ، أن قمنا بدق ناقوس الخطر، وإرسال الصيحة ، والمناداة بالإنذار ، ففي افتتاحية العدد الأول من جريتنا «السياسة» تحدثنا تحت عنوان :

### الانقلاب

#### لماذا؟ وكيف؟

عن سوء وخطورة الأوضاع في المغرب ، مع الإشارة إلى وسيلة التصحيح والإصلاح .

- قلنا باختصار :

إن المغرب يمثل «الرجل المريض» تشبيهًا بتركيا في عهد الخلافة المحتضرة .

وعلينا عن الداء العضال الذي ينهك رجلنا المريض بالفساد الداخلي .

وأشننا إلى أنه لا علاج لهذا الفساد إلا بعملية جراحية تستأصل الداء من جذوره .

وأوضحنا أن هذه العملية لا يمكن أن تنجح إلا على يد طبيب اختصاصي ماهر، وأن هذا الطبيب لا يمكن أن يكون إلا الحكيم الصالح يوم يشاء الله أن يقوم في البلاد.

- وماذا نعني بالحكم الصالح؟

نعني الحكم على غير مثال سابق في عهد الاستقلال، وهو حكم الصفة المختارة المؤمنة، الصالحة، المصلحة، فهي التي تستطيع، برجالها المخلصين، الأكفاء، الأولياء لوطفهم وأمتهن، أن تواجه الفساد الداخلي في الدولة والمجتمع بما يقضي عليه، ويظهر البلاد من جرائمها وأخطاره.

- وبكلمة واحدة نرى أن أزمة المغرب سياسية أكثر منها مالية واقتصادية، وبهذه المناسبة نذكر بأن الأزمة السياسية هي مشكلة المشاكل في عهد الاستقلال، فما دامت هذه المشكلة المعضلة لم تجد حلها المرضي، فلا سبيل إلى حل المشاكل المغربية أياً كان نوعها.

- فالمشكلة السياسية في المغرب هي أم المشاكل، وفي قائمة الاختيارات تحتل الصاف الأول باعتبار أنها أسبق الأسبقيات على الإطلاق.

- قلنا هذا منذ سنوات، وكتبناه في نشرة معروفة، وأوضحناه في مذكرة رفعت باسم الحزب إلى جلالة الملك.

- فنحن لا نحتاج إلى توقف، وأخذ مهلة التفكير مدة ثلاث سنوات بحثاً عن اختيارات المستقبل.

- لقد اخترنا في الماضي، ونختار اليوم نفس الشيء لأنه لا

يستقيم أمرنا - دولة وأمة - إلا إذا حققناه على أتم وجه ، وأحسن مثال ، وهو حل المشكلة السياسية بصفتها أم المشاكل في الماضي ، والحاضر ، والسبيل الوحيد للخروج من الفساد ، والوسيلة الفعالة لحل مشاكل وأزمات المغرب المريض .

- ولحل المشكلة السياسية المعضلة طالبنا بأن يكون البدء من البداية ، وعبرنا عنه بما سميناه : بالثورة الباردة من الأعلى .

ـ وعرفنا هذه الثورة بأنها ثورة سليمة بيضاء ، لا عنف فيها ولا دماء ، بل هي ثورة هادئة ، إصلاحية تتحقق في نطاق الأمن والنظام ، وبواسطة التشريع والتنظيم .

- أما الثورة الباردة من الأعلى فأول ما تقوم عليه هو مراجعة مفاهيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب على أساس واضح قويم ، وبعملية المراجعة لما عليه الحكم في عهد الاستقلال من أيسس ، وأنظمة ، ومناهج ، وأساليب ، وتصرفات يعطى لله ما لله ، ولقيصر ما لقيصر ، كما يقال .

- فالنتيجة الأولى لمراجعة الحكم هي تمكين الشعب مما هو محروم منه كشعب راشد غير قاصر ، وحرّ غير مقيد ، وسيد غير مستعبد ، وبهذا يمكن من استرجاع حقوقه كاملة ، ومن حكم نفسه بنفسه ، وتدبير شؤونه ، والتمتع بسيادته في نطاق الشورى الحق ، والديمقراطية الصحيحة .

- هذا هو محتوى الثورة الباردة من الأعلى ، ونهجها القويم ، وهدفها النبيل .

- ففيوم تتحقق الثورة الباردة من الأعلى يتغلب بفضلها

وبواسطتها على الأزمة السياسية في البلاد، وهي أزمة ثقة أو أزمة فراغ سياسي في الدرجة الأولى.

- ومن أهم الأسباب التي جعلتنا نطالب بالثورة الباردة من الأعلى حرصنا على تلافي كل ثورة من الأسفل، وهي بطبيعتها ثورة عنف، وقوة، وغامرة، لا يعرف لها أول ولا مصير.

- هذه بكل اختصار، هي وجهة نظرنا في الأوضاع المتأزمة كما عشناها ونعيشها في عهد الاستقلال، وكذلك في الوسائل الفعالة الكفيلة بالقضاء على كل تعفن وفساد في الدولة والمجتمع، وبتوجيه المغرب وجهة الإصلاح والتنظيم، والتجديد والارتقاء، والتنمية، والازدهار.

إن كل هذا لا يمكن أن يتحقق على الصفة المطلوبة، ولصالح البلاد وأمتها إلا إذا قضي كلياً ونهائياً على أوضاع الفساد الداخلي، خصوصاً في مجالات الدولة التي تملك وسائل العمل المنشود، والتي لا محيد لها عن التعاون مع الشعب في تعبئة عامة للطاقات، والإمكانات، وفق مخططات موضوعة بإحكام، ومسيرة ل الواقع المغربي، وهادفة إلى تطوير البلاد، وترقية الشعب بتواءل ونجاح.

- وإذا كان المغرب قد حقق ما حققه من تجهيز، وتنمية، وتقدم فهو ليس إلا بعضاً من كل، وقد كلفه من الأثمان، والجهود، والتضحيات ما يفوق كثيراً حظه من ذلك، والسبب الأساسي في هذا هو انعدام سياسة محكمة، والارتجال في العمل، والفساد المتغلغل في الدولة والمهيمن عليها بكيفية مطلقة.

- إن الوضع المتأزم الخطير الناشيء عن هذا يفرض على الشعب عامة أن يخرج من عزلته ، وصمته ، واستكاناته إن أراد بنفسه خيراً ، كما يفرض على **النخبة الوعية العاملة** خاصة أن تولى قيادة الشعب لتوجيهه الوجهة الصالحة الضرورية لخلق مغرب جديد ، ومجتمع راق ، ودولة عصرية جديرة بعهد الاستقلال ، والسيادة ، والحياة الفضلى .

- وفيما يخصنا - نحن رجال الحزب - فقد قمنا من أجل هذا بواجبنا ، فندنا بالفساد بكل قوانا ، ونبهنا بصراحة وشجاعة إلى حقيقة المشاكل والأزمات التي تتخطى فيها الدولة ، وتحمل الأمة آفاتها وعواقبها ، وأشارنا بما لا يقل صراحة وشجاعة إلى الوسائل الفعالة الكفيلة بالعلاج والإنقاذ .

هذه كانت مهمتنا فيما مضى ، وهذه هي رسالتنا التي نوطد العزم على مواصلة الدعوة إليها بكل ما أوتينا من إيمان ، وإخلاص ، وإقدام ، وثبات ، وهي رسالة شن الحرب على الفساد الداخلي الذي يفتck بالدولة والمجتمع معاً ، والعمل لعلاج هذا الداء العossal بالعملية الجراحية التي تقتلعه من جذوره ، فلا ترك جرثومة من جراثيمه .

إن ذلك يتطلب قلب الوضع الفاسد رأساً على عقب ، وإحلال وضع جديد صالح محله يستعيد معه المغرب كامل صحته ، ويضمن به دوام سلامته ، ويتحقق به انطلاقته الجديدة نحو مستقبل أفضل ، ومصير أحسن .

- وسعياً في حلول هذا العهد الجديد تقرر أن يستأنف الحزب نشاطه ، ويخرج من صمته ، ويخوض كفاحه ممساهمة منه - من

جديد - في أداء الواجب الوطني الذي أصبح يفرض نفسه على كل واحد منا أكثر من كل وقت مضى ، بسبب تدهور الأوضاع ، وتفاقم المشاكل ، وارتفاع الأزمات في مغرب اليوم ، الأمر الذي يهددنا بالإفلاس ، والانهيار .

- وغيرها على وطننا وأمتنا ، وإشقاها على أنفسنا وأهلنا ، وتيسيراً لحياة أسعد في مستقبلنا ، يتحتم علينا أن نجد أنفسنا ، ونبغيء وسائلنا لنؤدي الرسالة المأوولة بنا ، رسالة الصح والإرشاد ، والتوجيه والتقويم ، والتسديد والتصحيح ، والتجديد والتنظيم ، والتغيير والإصلاح .

- فالواجب الوطني ينادي كل واحد منا مخاطباً شعوره ، وروحه ، وضميره ، ولا يرضى بتخلف أي واحد منا ، تحن رجال الواجب ، ولا يقبل أي عذر من أحد يتأخر عن قافلة المخلصين العاملين وهي تسير على بصيرة وهدى مليبة نداء الواجب المطاع .

- إن التخلّي عن الواجب نحو المغرب هو في نفس الوقت تخلٌ عن الواجب نحو النفس ، والأهل ، والعشيرة ، لأن المغرب موطن نعيش فيه ، ويجب أن نعيش فيه كما نريد ، لا كما يراد لنا ، ومن أجل هذا يتحتم علينا القيام بمهمتنا ، والاضطلاع برسالتنا حتى تتحقق للبلاد أمنيتها الغالية ، وهي الحياة الجديرة بأن يحييها المواطنون أحراراً ، سعداء في أرض الحرية ، والعزة ، والعظمة .

أيها الإخوان :

- إن التحرك الذي شرعنا فيه منذ أشهر والذي انطلق من الحزب ، وبذلت في سبيله جهود متواصلة ، وإيجابية إنما يهدف

إلى أداء تلك المهمة الوطنية ، والاضطلاع بتلك الرسالة الإصلاحية قياماً بالواجب الذي نحن جميعاً أمامه سواء .

- وبهذه المناسبة أعرض عليكم فحوى المراسلة المتبادلة بيني وبين الإخوان الذين أنيط بهم العمل في طوره الأول لتقفوا من خلالها على الاتجاه الذي رسم للتحرك الجديد في الحزب .

### ثلاثة الفقرات المهمة

- وفعلاً سار العمل وفق الخطة المرسومة المتفق عليها ، وقطع العمل مراحله الأولى في الاستعداد للانطلاق .

وبعد عودتي من الخارج تم اجتماع مع الإخوان لتبادل الرأي في حقيقة الأوضاع بال المغرب ، وفي نوعية التحرك الذي تتطلبه .

### خلاصة المحضر

ثم أعقب هذا الاجتماع اجتماعات أخرى واصلنا فيها دراسة وسائل العمل الأساسي للنهوض بالحزب ، وجمع الشatas وتبين وحدة الصنف ، وتنظيم الكيان ، وإعداد الانطلاقة الأولى من الحياة الجديدة للحزب .

- وفي انتظار تحقيق هذا كله لدعوة المؤتمر الوطني العام الذي يملك وحده الصلاحية لإرساء أنظمة وأجهزة الحزب على أسس جديدة قر الرأي على تكوين هيئة مركبة مؤقتة تشرف على العمل في المرحلة الإعدادية التي نفتحها ابتداء من اليوم ، كما اتفق على تأليف اللجان الضرورية التي يتوقف عليها السير في هذه المرحلة .

- وقد حرصنا على أن تكون الهيئة المركزية المؤقتة مؤلفة من

عناصر تمثل سائر الفروع والجهات حتى تكون لها المشاركة الفعالة هي العمل والمسؤولية، وبهذا تكون نهضة الحزب الجديدة مشتركة بين القاعدة والقمة تأسيساً، وتسيراً، وتحملاً للمسؤولية.

وقد رشحنا جميع الإخوان المدعوبين لهذا الاجتماع التأسيسي الأول للمساهمة في الهيئة المركزية المؤقتة كأعضاء عاملين ومسؤولين سواء على صعيد المركزية أو الجهوية، ولكن عضويتهم في الهيئة متساوية، وإنما يتوزعون العمل والمسؤولية حسب مراكز إقامتهم في البلاد التي أريد أن تكون الهيئة ممثلة لها تمثيلاً صحيحاً مجدياً.

- وغني عن البيان أن الهيئة المركزية المؤقتة تعتبر هيئة قيادية في الفترة التي ستستمر إلى عقد المؤتمر الوطني العام، ولهذا يتحتم عليها أن تكون في المستوى اللائق بكل قيادة سياسية عاملة ومسؤولية حتى تضطلع بالمهمة الملقاة على كاهلها، ومن أجل هذا تقوم على اختيار أصلح الرجال الذين يجعلون منها الأداة الفعالة الصالحة للمهام والمسؤوليات المنوطة بها.

وحتى نفتح المجال لذوي المواهب والكفاءات من عناصر الحزب في المغرب كله لم نحصر العضوية في المدعوبين لهذا الاجتماع. فالهيئة مفتوحة الآن للعناصر الصالحة التي تريد الانضمام إليها باعتبار أنها هيئة تكليف، لا تشريف.

ومن البديهي أن الهيئة ستكون، منذ تكوينها، في ميدان التجربة والاختبار بالنسبة لكل واحد من أعضائها، لأننا نريدها بكل أعضائها هيئة عمل ومسؤولية في نطاق مهمتها القيادية،

ولهذا يجب على كل عضو أن يكون قوي الشعور بواجباته نحوها ، كامل التقدير للمهام المسندة إليها .

- وتتجدر الإشارة إلى أن الهيئة المركزية ليست من الهيئات المنصوص عليها في قانون الحزب ، وإنما حتمت إنشاءها ضرورة العمل الذي نعتزم القيام به لنهضة الحزب في حياته السياسية الجديدة ، ولهذا سميت بالمؤقتة ، وربما أقر المؤتمر الوطني بقاءها إن برحت على فعاليتها وجدواها .

- وبالإضافة إلى الهيئة المركزية المؤقتة ستقوم الأمانة العامة بما لها من اختصاصات ومسؤوليات نص عليها قانون الحزب ، وأعضاء الأمانة العامة أعضاء كذلك في الهيئة بكيفية طبيعية وتلقائية ، وسينظم جهاز الأمانة العامة على أسس جديدة في المرحلة التي تستقبلها من حياة الحزب .

- هذا باختصار ما يخص التنظيم الحالي للحزب .  
وينبغي التحدث - بعد هذا - عما تتوخاه من الانطلاق الجديدة ، وأجمل هذا كما يلي :

**أولاً : يجب أن يتحول الحزب إلى حزب من طراز جديد (d'un type nouveau)** وذلك :

- 1 - بأنظمته وأجهزته .
- 2 - بأطره القيادية على مختلف المستويات .
- 3 - بصياغة جديدة لمذهبة وفلسفته (الإيديولوجية) .
- 4 - بتوضيح سياساته حتى تكون مفهومة من الجميع .
- 5 - بتحديد برنامج العمل لفترة معينة هي فترة الانتقال من

الوضع الحالي في المغرب إلى الوضع الجديد المنشود.

6 - بتحديد وسائل العمل، وهي وسائل انقلابية وثورية سلمية لتطبيق الإصلاحات الجذرية في مجال الدولة والمجتمع.

ثانياً: القيام بالتطورات والتحولات داخل الحزب مع المحافظة على شخصيته وأصالته، وكيانه ووحدته.

ثالثاً: جعل الحزب حزباً طلائياً في الأمة، وأداة فعالة للنضال في سبيل مطالبه العامة.

رابعاً: جعل الحزب حزب نخب وجماهير (Elites et masses).

خامساً: جعل الحزب حزباً تاماً الانسجام (Homogene).

1 - بسياسة منسجمة (Règlement Homogène).

2 - بجهاز منسجم (Structure Homogène).

3 - بتسيير منسجم (Gestion Homogène).

فمن شأن هذا أن يجعله كتلة متراصة كأنها من فولاذ (Bloc d'acier).

- فإذا تحقق للحزب ما ذكر فإنه سيكون أقدر على الاضطلاع بمسؤوليته الوطنية، وتحقيق ذلك مرهون بذوي العزائم والهم من رجال الحزب الذين يمثل هذا الجمع نخبة من الغيورين على بلاد، والأوفياء للصالح العام.

ومن الله نستمد العون ، والسداد ، والتوفيق فلنسير إلى  
الأمام ، دائمًا إلى الأمام ، رائدنا خدمة الحزب الذي هو في  
خدمة البلاد والأمة .

والسلام



## **ملاحقات**

## ملحق - ١ -

**الفقيد أحمد لحلو كما وصفه باختصار**

**أحد أصدقائه في كلمة نشرت بمناسبة الذكرى**

**السنوية الأولى لوفاته**

في مثل هذا اليوم من (مارس 1949) مات الأستاذ أحمد لحلو، فخلف صورة حية في كل قلب، وثناء جميلاً على كل لسان.

لقد كان أحمد لحلو قائداً من قادة الوطنية وداعية من دعاة الشورى، وخطيباً فياضاً الخاطر، يندفع كاندفاع البحري

كرس حياته للعلم فأصبح من أعلامه، ووهب جهوده للشورى فغدا من مسيريها، كان متّحمساً لمبادئه صلباً في عقيدته. ناظر وجادل وأقنع، وخدم الشعب فكان الخادم الوفي والأمين.

كان أحمد لحلو قوة لا تعرف الضعف، وحركة لا يتطرق إليها الهدوء، فهو دائم الشاطط، دائِب العمل، مستمر الإنماض، يناقش في الشارع، ويقمع بالمسجد، ويذكّر في الحافلة؛ كما يحاضر في المحفل، تساعدـه بلاغة مرنـت على الجدل، ولسان درب على الحديث.

حتى إذا عي بالحديث وشاهد جحود الخصم ، وإنكاره  
للمحسوس ابتسם وقال : «آه لقد أتينا قبل زماننا ، وجاء هؤلاء  
بعد زمانهم» .

كان أحمد مثالياً محبوباً ، حياته صفحة ناصعة ، فقد طلب  
العلم من المهد إلى اللحد ، وسعى دائياً وراء العلو والمجد ،  
فسقط في ساحة الجهاد مثباً في قائمة الذين صدقوا ما عاهدوا  
الله عليه .

## ملحق - 2 -

### ملخص حياة الشهيد عبد الواحد العراقي

- ولد بفاس حوالي سنة 1924 وهو سليل البيت العراقي . تلقى دروسه بجامعة القرويين ، وتخرج من القسم التشريعي منها سنة 1945 ، وأصبح مدرساً من الرعيل الأول بها، ساهم في النهوض بالتعليم مدرساً ، ومديراً للمدرسة «الأميرية» ومدرسة «الشعب» بفاس . وكانت هذه المدرسة الأخيرة تعلم أبناء الشعب مجاناً.
- اشتغل بالسياسة منذ صغره ، فكان عضواً في الحركة القومية الاستقلالية ثم عضواً بارزاً في حزب الشورى والاستقلال .
- انتخب مرتين كاتباً عاماً لفرع حزب الشورى والاستقلال بفاس .
- قاوم بيعة بن عرفة ، وكافع من أجل تمسك العلماء ببيعة محمد الخامس .
- قام بدور مهم في محادثات (ايكس لييان) باسم العلماء أدى إلى إرجاع صاحب الجلالة محمد الخامس إلى عرش المغرب .
- كان في القائمة الأولى من الشخصيات المغربية التي

استشارها صاحب الجلالة في كيفية تكوين الحكومة المغربية الحالية.

- بطل من أبطال جيش التحرير وقائد من قواده الأفذاذ وقد قام بأدوار كبيرة تدل على ما لهذه الشخصية من قوة وإيمان.
- أغتاله المجرمون برصاصات مجرمة في 9 ماي 1956 أي في 27 رمضان المعظم 1375 بكررواوة، قرب منزله بفاس.

- اغتيل الشهيد عبد الواحد العراقي على إثر النداء الذي وجهه بواسطة الإذاعة والصحافة إلى جيش التحرير.

- نشر هذا النداء بجريدة الرأي العام عدد: 278 - 22 مارس 1956 - وبتوجيه هذا النداء، بين الشهيد عبد الواحد العراقي علانيةً أن جيش التحرير لم يكن خاضعاً لحزب سياسي معين.

كما برهن أنه يوجد داخل جيش التحرير تنظيمات مكونة من أعضاء من حزب الشورى والاستقلال.

كما كان نداء عبد الواحد العراقي تكذيباً قاطعاً لمسؤول سياسي في الحزب المعين.

وبموقفه الشجاع هذا، عرف عبد الواحد العراقي أنه مهدد بالموت، وحرص على أن يترك للمواطن المغربي وللتاريخ مغزى اغتياله المنتظر. وثبت فيما يلي نص الرسالة التي تركها:

«رمضان 1375 - ابريل 1956 .

أيها المواطن المغربي الكريم :

قد آليت على نفسى أن أواصل الكفاح المرير، في سبيل عزة

الوطن وكرامة الشعب المغربي ، وإذا كان الوطن قد تحرر من نير الاستعمار ، فإن تحريرك أيها المواطن من مكايد الاستغلال ، يتطلب نفس الكفاح وبنفس العزيمة والصبر والتضحية وإذا كان القدر لم يقيد لي الاستشهاد في ميدان الجهاد الأصغر ، وعلى يد المستعمر ، فلا أدرى إذا ما كان الكفاح يذخر لي بين جوانبه شرف الاستشهاد في ميدان الجهاد الأكبر ، وعلى يد المستعمر المستغل .

إنني لا أخاف ولا أتردد ، وأذكر دائمًا أن الموت طريق سوف ألقى في نهاية الشهداء والصالحين .

يسعدني أن أكون القرية التي تقدم بها الوطنية المغربية ، إلى الشعب المغربي ، ليسكن روعه ، ويؤوب إلى رشهه ، ويتنكب طريق التناحر والفساد ، إلى طريق الهدایة والرشاد .

عبد الواحد العراقي»



## موجز حياة محمد حسن الوزاني

- ولد بفاس (المغرب) في يناير 1910.

دراسته الابتدائية والثانوية:

- دخل وهو صغير الكتاب القرآني سيدى خيار (ساقية الدمناتي بفاس).

- سجل بمدرسة المطين ليتلقى تكويناً عصرياً ويتعلم اللغة الفرنسية.

- بعد نجاحه في الشهادة الابتدائية دخل ثانوية مولاي إدريس بفاس حيث بقي أربع سنوات.

- كان يتبع دروساً عربية خاصة نمت معلوماته الدينية والعقدية.

- بعد إنتهاء دراسته الثانوية فاس التحق بليسي كورو بالرباط ومكث به عامين كان يقيم أثناءهما بداخلية الفرنسيسكانيين.

- قبل إنتهاء دراسته الثانوية سافر إلى باريز حيث هيأ البكالوريا في لি�سي شارلمان.

دراسته العليا:

- انخرط سنة 1927 في المدرسة الحرة للعلوم السياسية التي كان أول خريج مغربي منها.

- كما درس في :
- كوليج دوفرانس.
- وبمعهد الصحافة.
- وبمدرسة اللغات الشرقية.

- في أثناء مقامه بباريز عمق معلوماته في السياسة الدولية بإقباله على دروس التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي التي كانت تنظمها مؤسسة «كارنيجي للسلام».

#### **نشاطاته الثقافية والسياسية :**

1927 - شارك في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وهو عضو في مكتب هذه الجمعية.

1928 - انتخبه الجمع العام لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين المنعقد بباريز في 16 ديسمبر 1928 أميناً عاماً للجمعية. ومحضر المداولات مكتوب وموقع بخط يده. وقد قام خلال هذا الجمع بمداخلة هامة دعا فيها شباب أقطار المغرب الثلاثة إلى التآزر والاتحاد.

1928 - نظم بتعاون مع بعض الطلبة العرب بباريز إرسال أول بعثة من الشبان المغاربة لمتابعة دراستهم بمدرسة النجاح في فلسطين.

1929 - شارك مشاركة فعالة في تأسيس جمعية الاتحاد العربي بباريز التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا

بمصر. وانخرط عضواً في جمعية «كوكب الشمال الإفريقي» التي أسسها مصالى الحاج سنة 1926.

1929 - (شتبن) علم أثناء مقامه بفاس بهدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين من طرف القوات الإنجليزية بتعاون مع الصهاينة، فنظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهلت بآلاف التوقيعات ووجهت إلى الوزير الأول البريطاني. وقد تعرض بصفته المحرك لهذه العريضة إلى حملة من طرف الصحافة الاستعمارية.

1929 - (نونب) بعد أن أقام مدة ببرشلونة، غادر هذه المدينة متوجهاً إلى باريس لإتمام دراسته.

1930 - أنهى دراسته العليا بباريس ورجع إلى المغرب.

- نظم قراءة «اللطيف» بعد صلاة الجمعة بالقرقين بفاس، وخرج على رأس مظاهرة شعبية في الشوارع احتجاجاً على صدور الظهير البرברי (16 ماي 1930).

- على أثر هذه المظاهرة جلده الباشا ابن البغدادي، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر قضاهما في تازا.

- وبعد خروجه من السجن ألزم بالإقامة الإجبارية بفاس.

- ولم يتمكن بسبب السجن والإقامة الإجبارية من حضور المؤتمر الأول لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين المنعقد بتونس يوم 20 غشت 1930.

1931 - غادر المغرب متوجهاً إلى فرنسا بعد أن حصل على جواز سفر لا تتجاوز مدة صلاحيته شهرين.

- نشر بتعاون مع أصدقائه باريزي كتاباً بعنوان: «عاصفة على المغرب، أو أخطاء سياسة ببرية» بتأييد من الأوساط الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية للحكومة.

1932 - (14 مارس) ألقى محاضرة باريزي عن «مولاي الحسن الأول) أبي النهضة المغربية».

1932 - أقام في جنيف حيث تعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر مقالات في مجلة «الأمة العربية» «La Nation Arabe».

- اضطر إلى مغادرة سويسرا بسبب نشاطاته السياسية.

- توجه إلى مدريد حيث شارك في تأسيس «الجمعية العربية الإسلامية» (جوان 1932).

- أقام في سبتة وتطوان (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر 1932) حيث اتصل بالوطنيين المغاربة في الشمال ونسق معهم برنامجاً للعمل: تأسيس مجلة «مغرب» وكتب فيها بانتظام مقالات مهمة.

1932 - (ديسمبر) توجه إلى مدريد حيث تحادث حول العلاقات السياسية والثقافية مع القادة الجدد للجمهورية الإسبانية.

1933 - (يناير) رجع إلى فاس ماراً بطنجة. فقام برحلة عبر المغرب نظم خلالها اجتماعات ومظاهرات في فاس، والخمسات، والدار البيضاء.

1933 - (4 غشت) أصدر في فاس الجريدة الشهيرة «عمل الشعب» بالفرنسية.

لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين الذي منع في آخر لحظة.

1933 - 8 ديسمبر بعد أن حجزت المحكمة العدد 18 من عمل الشعب، أصدر محمد حسن الوزاني جريدة «إرادة الشعب» وقد أعطى محمد حسن الوزاني بتأسيس جريدة «عمل الشعب» و«إرادة الشعب» الحركة الوطنية المغربية سلاحاً خطيراً وفعالاً في نفس الوقت لتحقيق المطامح المغربية. بفضل هذه الجرائد تمكن المغاربة من اكتشاف حقوقهم إزاء الحماية، وبعض الحقائق لمبرراتها.

1934 - (مارس) حضر محمد حسن الوزاني بفاس في مؤتمر الاتحاد المغربي لجامعة حقوق الإنسان والمواطن.

1934 - (ماي) اتهام (عمل الشعب) بالتحريض على الشعب ومنعها من الصدور فكان ذلك رجوعاً إلى سياسة الخنق والقمع.

1934 - حضر محمد حسن الوزاني مؤتمر الحزب الاشتراكي الإسباني، ووجه إلى أصدقائه الفرنسيين تقريراً كاملاً عن أشغال هذا المؤتمر.

1934 - 18 شتنبر حضر محمد حسن الوزاني الجمع الكبير الذي أقامته الرابطة ضد الإمبريالية للتشهير بالضغط الواقع في تونس.

1934 - (فاتح ديسمبر) كان محمد حسن الوزاني ثاني اثنين قدماً «برنامج الإصلاحات المغربية» إلى الحكومة الفرنسية في

باريز. وهو أحد المحررين الرئيسيين لهذا البرنامج.

1934 - (28 - 30 ديسمبر) حضر محمد حسن الوزاني في بروكسل المؤتمر العالمي للرابطة ضد الإمبريالية.

1935 - (11 يناير) حضر محمد حسن الوزاني تجمعاً هاماً لعمال شمال إفريقيا نظمته «الإغاثة الحمراء» في مقرها بشارع ماتيران - مورو باريز.

1935 - (مارس) أصبح محمد حسن الوزاني، إلى جانب عدد من الصحفيين من بينهم جان لونكي، عضواً في اللجنة الموقته لجامعة الشعوب المستعمرة، برئاسة أندرى بيرطون.

1935 - (2 ماي) حضر محمد حسن الوزاني في باريز، إلى جانب جزائريين وتونسيين وسوريين، وهند صينيين، وملقاشيين، اجتماعاً نظمته لجنة الشباب ضد الحرب والفاشية، حيث درست مسألة مقاطعة المنتجات الفرنسية وبخاصة في شمال إفريقيا.

1936 - (31 ماي) حضر محمد حسن الوزاني المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي (S.F.I.O) فوزع على المؤتمرين والصحفيين المطالب المغربية في منشورين بعنوان: «نداء الشعب المغربي إلى حكومة الجبهة الشعبية»؛ و «نداء إلى الشعب الفرنسي».

1936 - (غشت) استقبل محمد حسن الوزاني بفاس على التوالي دافيد روسي، وروبير جان لونكي، وليو وانبر، وروبير لوزو (نقابي ثوري) الذين جاؤوا ليحثوا معه إمكانية إعانة الحركة الوطنية المغربية للجمهورية الإسبانية ضد فرانكو. فيها الوزاني

مع أصدقائه برنامجاً للمساعدة وتوجه صحبة عمر بن عبد الجليل إلى برشلونة حيث قدم بنجاح إلى الحكومة الجمهورية أطروحتات الوطنية المغاربة. وهياً مع الجماعة الوطنية الدولية - (Con-fédération Nationaliste Internationale).

لم ترد الحكومة الجمهورية أن تطبق الاتفاques المبرمة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية للجبهة الشعبية، لكن للأسف عارض ذلك ليون بلوم.

وبعد أن أقام محمد حسن الوزاني مدة بإسبانيا توجه إلى باريس في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية لكن بدون جدوى.

1936 - 25 أكتوبر عقدت كتلة العمل الوطني أول مؤتمر لها بالرباط.

1936 - 2 نونبر رجع محمد حسن الوزاني من فرنسا وألقى خطاباً في مؤتمر كتلة العمل الوطني يفاس استعرض فيه نتيجة سفره إلى فرنسا ومساعيه لدى حكومة الجبهة الشعبية. ولم يخف خيبة أمله الكبرى على أثر موقف الحكومة، وفكرا في العمل المباشر بالمغرب بعدما اقتنع بأن على المغاربة لأن يعتمدوا إلا على أنفسهم. وهيئت حينئذٍ عدة مظاهرات من طرف كتلة العمل الوطني.

1936 - 14 نونبر منع تجمع في الدار البيضاء حول حرية الصحافة، وأوقف محمد حسن الوزاني بتهمة كونه المحرض على الاضطراب المستوحي من روبيير جان لونكي. وقد وقعت حركات احتجاج في عدة مدن بالمغرب، تلتها عمليات اعتقال

عدد من المناضلين. ولأجل تلطيف الجو عمدت سلطات الحماية إلى إطلاق سراح محمد حسن الوزاني ورفاقه ورفع الإجراءات القمعية عن الصحافة الوطنية.

1937 - وقع في هذه السنة انشقاق في حظيرة كتلة العمل الوطني على إثر خلافات تتعلق بالبرنامج السياسي وبالبنية المكونة للمنظمة. وانبثق عن هذا الخلاف حركتان: «الحزب الوطني»، و«الحركة القومية» ذات الاتجاه العصري الديموقراطي بزعامة محمد حسن الوزاني، التي كان لها من الصحف: «عمل الشعب» باللغة الفرنسية، و«الدفاع» باللغة العربية.

ساندت الحركة القومية بصحفيتها الملتمتين أعمال الاحتجاج المترتبة عن حوادث مكناس (2 شتنبر 1937) بسبب تحويل مياه وادي بوفكران، وحوادث مراكش (24 شتنبر 1937) التي أثارها البياز أثناء زيارة رمادي والجنرال نوكيس إلى هذه المدينة.

وقد وقع حجز العددين 51 و 52 من «عمل الشعب» المخصصين لهذين الحدثين. وفي خضم موجة من القمع والاعتقالات أُقي القبض على محمد حسن الوزاني، وُنفي بظهور نونبر 1937 حيث طال نفيه تسع سنوات.

1937 - 1946 - نفي محمد حسن الوزاني الذي ابتدأ في مستهل نونبر 1937 وانتهى في متم ماي 1946.

1946 - أسس محمد حسن الوزاني «حزب الشورى والاستقلال» بزعامته كأمين عام للحزب. ووضع لحزبه أهدافاً يمكن تلخيصها فيما يلي:

«إن حزب الشوري والاستقلال، كما يدل عليه اسمه، هو الحزب الديمقراطي المغربي الحق، وهو بطل إقامة ديموقراطية بالمغرب لفائدة الشعب المغربي. إن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في نظر الحزب، كان وما زال مرتبطًا ارتباطاً لا ينفصّ بالكفاح من أجل إقامة ديموقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية. لذلك فإن الاستقلال في نظر الحزب ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحرير البلاد وجعلها من جديد مملكة زمام أمر مستقبلها، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة مجتمع حر ديمقراطي. وهكذا فإن الديمقراطية تظهر كالمحتوى لكل سيادة الأمة واستقلالها.

«ومنذ الاستقلال تأكّدت رسالة الحزب الديمقراطي كعملية خلاص وطني، وكعمل ملحّ أساسي وحاصل لحياة البلاد ومصير شعبها.

ولكي يقوم الحزب بمهمته جند جمّع العناصر الحية في الأمة. هذا التجنيد الضروري لقيادة النضال الديمقراطي للشعب المغربي. إن القوى المحركة الأساسية في هذا النضال لهي طبقات الكادحين وال فلاحين، وأهل الفكر، والمثقفين، والبرجوازية الصغيرة، وعلى العموم جميع الأفراد والجماعات المتنّعين بالمثل العليا والأهداف القومية، الذين يضعون مصلحة الأمة فوق كل شيء.

إن خصومنا الأساسيين، فضلاً عن الاستعمار وعملائه في البلاد، لهي الإقطاعية والديكتاتورية بجميع أشكالها. وإن المهمة

الرئيسية والأولى لحزينا لتمثل في تنسيق النضال الديمقراطي على المستوى الوطني بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، مع كفاح العمال وال فلاحين والمثقفين والشبان والنساء وجميع أفراد الشعب على جميع الواجهات الضرورية، وبالأساس على الواجهة الإيديولوجية، والواجهة الاجتماعية، والواجهة الاقتصادية.

إن المنطلق العام للحزب هو أن يحول المغرب المضهد سياسياً والمُستغل اقتصادياً إلى مغرب حر في سياساته مزدهر في اقتصاده. كما يجب كذلك أن يتحول المغرب الجاهل والمتاخر إلى مغرب عالم متقدم، ولتحقيق كل ذلك يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المبادئ الثلاثة التالية: الاستقلال، الديموقراطية، سعادة الشعب».

لم ينقطع محمد حسن الوزاني منذ رجوعه من المنفى عن الكفاح لتحقيق الأهداف التي رسمها لحزبه. ففي جريدة «الرأي العام» التي أُسست في أبريل 1947، كتب بانتظام في افتتاحياتها الشهيرة «بالغمرات» مقالات أساسية تناول فيها مختلف موضوعات الساعة الوطنية والدولية، سواء ما يهم السياسة والمجتمع والاقتصاد. وإن مقالاته الطويلة لتعد دروساً حقيقة في علم السياسة.

1946 - (غشت) رفض محمد حسن الوزاني جميع الإصلاحات التي اقترحها المقيم العام إيريك لابون في خطابه يوم 22 يوليو 1946 وعارض في مشاركة الوطنيين المغاربة في مجلس شورى الحكومة.

1947 - (شتتبر) حرر محمد حسن الوزاني مذكرة 23 شتتبر 1947 المقدمة إلى الحكومة الفرنسية التي كانت موضوع محادثات رسمية بين حزب الشورى والاستقلال والمقيم العام بالرباط من أجل تسوية المشكل الفرنسي - المغربي على أساس إلغاء الحماية واسترجاع السيادة الوطنية وانتخاب مجلس وطني تكون مهمته الأولى إعطاء المغرب دستوراً قائماً على أساس ملكية دستورية، وقد ترأس وقد الحزب في هذه المحادثات.

1951 - (إبريل) كان محمد حسن الوزاني أحد المؤسسين للجبهة الوطنية المغربية التي وُقّع ميثاقها في طنجة من طرف ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية.

1951 - (غشت - 1957 يناير) هاجر محمد حسن الوزاني عن طوعية إلى الخارج فتوجه إلى عدد من البلدان لشرح القضية الوطنية والدفاع عنها (الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، البرتغال، سويسرا، باكستان، الهند، إندونيسيا)، وحضر دورات الأمم المتحدة بباريز (قصر شايو)، وبنيويورك.

- شارك كعضو مؤسس للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدي الحياة.

- مثل حزب الشورى والاستقلال لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.

- حضر كممثل للحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونك (إبريل 1955).

- قام من لوزان بتسهيل المحادثات التي أجرتها وفد حزب الشورى والاستقلال في إيك لبيان (غشت 1955) نظراً لكون التراب الفرنسي كان محظوراً عليه.

- أقام في باريس بعد رجوع جلالة الملك محمد بن يوسف إلى فرنسا لمتابعة المفاوضات الفرنسية المغربية.

- رجع إلى المغرب بعد ذلك. ولما كان يعتبر أن استقلال بلاده لم يكن غاية في حد ذاته، فإنه اتجه منذ ذلك الحين لإقامة ديمقراطية حقيقية، وقد حدد هو نفسه المهام التي كانت تتنتظره بقوله: كان همنا الوحيد منذ ثلاثين سنة هو تحرير المغرب والدفاع عن وحدة ترابه، ويمكن أن نقول إن هذا الهدف تحقق جزئياً. وقد بقي الآن أن نتم وحدتنا ونكمم استقلالنا وقد كان حزب الشورى والاستقلال ينادي دائماً، إلى جانب الكفاح من أجل التحرير، بإعطاء الشعب المغربي تربية ديمقراطية حتى يتيسر له عند تحرير البلاد أن يسيّر دفة شؤونه الإقليمية والوطنية بصفة حازمة.

«إن أول ما أهتم به الآن - يقول محمد حسن الوزاني - أن أتوجه بكلية إلى إقامة أنظمة ملكية دستورية بكيفية عاجلة. وإن جلاله السلطان يجده هذا النوع من الحكم.

ثم لا بد من أن أستأنف الاتصال مع الجمهور المغربي والعاملين في حزبي وسيكون دوري هو تربية هذه الجماهير لأنها إلى الطامعين في استغلالها.

إن رسالتنا الأولى هي إبراز شخصية المواطن المغربي وتحريره

من المركبات والعقد النفسية التي تحول دون نمو الشخصية، ولذلك وجب التوجه إلى الشعب لفهم مطامحه والتنتقيب عن أمراضه لنجد لها العلاج الناجع.

هذا وإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الآن تتطلب الاستعجال أكثر من غيرها، فيجب الكشف عن الحلول الملائمة لها.

وعلى المغرب أن يجند ثرواته وقواته البشرية لخلق رفاهية اقتصادية في صالح جميع سكان المغرب، يجب علينا أن نقوم بكل مجهود لرفع موردنـا الوطنيـ وضمان توزيعـه توزيعـاً عادلـاً، فلا ننسـ أن اقتصادـنا - خلال فـترة الحـماية - كان اقتصادـاً استـعمـاريـاً لم يستـفـد منه إـلا الأـجانـب وبـعـض الـاقـطـاعـيـن الـذـين تحـالـفـوا معـ النـظـام السـالـفـ. إنـ الشـعـب المـغـرـبي ما زـال يـتـنـظر تـسوـيـة المـظـالـمـ التي ذـهـبـ ضـحـيـتها وإنـي مـنـذـ الآـن سـأـجـنـد لـتـحـقـيقـ هـذـا البرـنـامـجـ».

وهكذا فإن محمد حسن الوزاني لم يكن يكافح لإقامة ديمقراطية سياسية فحسب، ولكن أيضاً لإقامة ديمقراطية اجتماعية. ألم يصرح في تجمع بالدار البيضاء في يناير 1957 بقوله:

«لقد كافحنا دائمًا منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال لإقامة نظام ديمقراطي. هذا النظام الديمقراطي ليس نظاماً سياسياً فحسب، ولكنه أيضًا نظام اجتماعي. إن حالة الفلاح والعامل تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا الاجتماعية من أجل ابتكار توزيع جديد ومنصف لثروات البلاد وفق طريقة حديثة وعادلة.

لا بد إذن من إعطاء مكانة لحياة كريمة للطبقة العاملة، لأن عالم الشغل عندما كان يكافع من أجل الاستقلال والحرية، كان يتنتظر من هذا الكفاح العدالة ورغد العيش».

- كان الوزاني يتبع بكيفية موازية معركة التحرير الوطني، ويطالب «بوحدة أجزاء البلاد. فأراضي سبتة ومليلية، وإفني، ووادي الذهب، مثل كولومب بشار، والقناصة، والطاوس، وتيندوف وموريطانيا يجب أن ترجع أراضي مغربية، ويجب أن نستعمل كل الوسائل لتوحيد بلادنا».

نهاية 1957 - ترأس محمد حسن الوزاني الوفد المغربي في المؤتمر الإفريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة، وعين عضواً في المجلس الوطني الدائم لهذا المؤتمر.

1957 - 1959 - أقام مرات عديدة في كل من الشرق الأوسط وسويسرا.

1959 - سمي عضواً في مجلس الدستور المغربي، ولم يحضر قط جلسات هذا المجلس.

1959 - (غشت - شتنبر) انفصل بعض أعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال عن الحزب ليؤسسوا مع المهدى بن بركة «الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية» مستحوذين على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل. فجمع محمد حسن الوزاني مؤتمراً بفاس في 1 و 2 يناير 1960، وغير اسم حزب الشورى والاستقلال فأصبح يسمى حزب الدستور الديمقراطي، وأصبحت جريدة «شورى الرأي العام» الناطقة باسمه.

1960 (يوليوز) - سُمي محمد حسن الوزاني وزيراً للدولة، وبعد بضعة أسابيع قدم استقالته. وبصفته وزيرًا للدولة ترأس الوفد الرسمي المغربي في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز بالقاهرة، وفي مجلس الدفاع المشترك العربي.

1964 - انتخب محمد حسن الوزاني نائباً عن مدينة وزان في أول برلمان مغربي.

- وأصدر جريدين سياسيتين: «الدستور» 1962، «السياسة» 1967، وكان رئيس تحريرهما. وفيهما كان يعرض أفكاره، سواء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية أو الدولية.

1971 (يوليوز) - أصيب محمد حسن الوزاني بجروح في حوادث الصخريات، ويتربت يده اليمنى. ومنذ ذلك الحين أمست حالته الصحية تتدحرج واضطر إلى الإقامة للاستشفاء عدة مرات بالمغرب وبالخارج. وإذا كانت جراحه وأمراضه قد أصابته بكثير من الضعف فإنها لم تؤثر إطلاقاً على معنوياته ونشاطه وقدرته على العمل. فقد تابع عمله السياسي بعقد اجتماعات عبر أنحاء المغرب يشرح فيها مواقفه بالنسبة للوضعية السائدة آنذاك. وقام بكتابة التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية.

أما مواقفه السياسية تجاه المشاكل المغربية منذ 1971 فيمكن أن تلخص كما يلي:

#### 1 - على الصعيد الداخلي:

أ - السياسة العامة: كان يرى أن المغرب يواجه آنذاك أكثر من ذي

قبل وضعية داخلية عميقة التردي في الفساد والإفلاس، بل متوترة ومهيدة بالانفجار.

لكن المسؤولين وأسفاه يبدون وكأن ليس لهم أي شعور بالأخطار التي تخفيها وبالتهديدات التي تتعرض لها البلاد. فال المغرب فيما يرجون، يتمتع بأفضل صحة وسلامة كأن كل شيء فيه يسير على أحسن ما يرام.

غير أن الوضعية الداخلية تظل متأزمة وعرضة للانهيار. ومما لا شك فيه أنها وضعية أزمة تهدد في كل وقت بالانفجار. وإذا كان صحيحاً أنها ليست وليدة اليوم فهي سائرة إلى مأزق لا منفذ له بالنسبة للجميع.

ولذلك ففي هذه الساعة الخامسة من الحياة الوطنية نرى واجباً علينا أن نصارح الجميع، إن لم يكن بالحقيقة كلها، فعلى الأقل بعض الحقائق التي لم يبق في الإمكان كتمانها.

فأول ما نصرح به أن المغرب، منذ ست عشرة سنة، ما يزال يبحث عن طريقه وعن مسلك الإنقاذ والخلاص، وهكذا فإن جميع المغاربة يتساءلون مهمومين، بل متزعجين: إلى أين يسير المغرب؟ وما العمل؟.

ومعنى هذا: أين الداء وما الدواء؟.

وهي أسئلة تثار بحدة متزايدة كلما تحرجت الحالة بسبب عدم تغيير الحالة والمناهج الحكومية: ونحن مصممون على الإتيان بهذه الأسئلة ببعض عناصر الإجابة عنها.

فما لا شك فيه أن المغرب يشبه «رجلًا مريضاً» من الضروري التعجيل بإنقاذه بواسطة «عملية جراحية كبرى» تستأهل الداء، وتجرى على يد «طبيب ماهر» هو قيادة جديدة قادرة على حكم البلاد حكماً صالحًا صحيحاً.

وبهذا تثار اليوم أكثر من كل وقت مضى المشكلة السياسية في المغرب المستقل، وهي مشكلة لا سهل إلى تسويتها إلا بإخراج البلد من الأزمة التي يتخطى فيها الجهاز السياسي الراهن، إذ بدون حل هذه المشكلة الجوهرية يستمر المغرب في معاناة الفراغ الكبير الذي تتصف به الحياة العامة وهذا الفراغ لا يمكن ملؤه بقيام أي «رهط من الحكم» أو بإيجاد أية مؤسسة تبرز فوق مسرحها ديموقратية اسمية أو وصائية أي ديموقратية بلا شعب.

وبكلمة واحدة، فإن المشكلة السياسية المتحدث عنها سابقاً تعبر حقاً عن أزمة الدولة وعن إفلاس الطبقة المسيرة في المغرب. قال بعضهم: «إن الطبقة القائدة التي لا تستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط أن تحجم عن العمل والتي لا يمكن أن تدوم إلا بشرط أن تمتنع عن التغيير، والتي لا تقدر على مسايرة مجرى الأحداث ولا على استخدام الطاقة الفنية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالانقراض والاضمحلال من التاريخ».

ولنعد إلى الوضعية متسائلين: كيف العمل لمعالجتها؟ الحقيقة هي أنه ليس من سهل إلى هذا إلا بإعطاء المشكلة السياسية

الكبيرى لمغرب اليمى الحل الذى تطلبه حتماً ولزوماً.

ونعني بهذا أن الحل الذى يفرض نفسه هو أن يمكن الشعب المغربي من أن يصير قائد نفسه، والمسؤول عن مصيره، وصانع مستقبله. فاسترجاع هذا الحق الطبيعي، المطلق، غير القابل للتفويت أبداً ليس معناه بالنسبة للشعب إلا وضع خد لغيبته عن تسيير شؤونه العامة، ولحرمانه من تدبير تراثه القومى كأنه، مع الاستقلال الذى انتزعه بضراوة الكفاح، لم يسترجع حقه فيأخذ مصيره بيده، وتولى حكم نفسه بنفسه، وذلك بصفته شعباً راشداً، وسيداً في وطنه.

إن كل حل غير هذا للمشكلة السياسية الجوهرية في هذا البلد - وهي مشكلة تعنى السيادة الوطنية وممارسة الشعب لسائر الحقوق الناتجة عنها - لا يمكننا إلا أن نقابلها بالرفض الكلى المطلق ممتنعين بهذا عن كل حل آخر لا يكون أصح الحلول وأفضلها على الإطلاق.

وفي انتظار هذا، فإن المشكلة الوطنية الأساسية، وذات الأسبقية ما فتش هي المشكلة الرئيسية التي تعد مفتاح العلاج للوضعية الراهنة في المغرب. فمن الواضح البين إذن أن حل كل مشكلة داخلية أخرى، مهما كانت أهميتها، إنما هو رهن حتماً بإعطاء تلك المشكلة ذاتها أفضل وأمثل حل لها. بل لنوضح بكل دقة أن تلك المشكلة الرئيسية ليست غير حكم البلاد حكماً صالحأً رشيدأً، وهي مشكلة لا يمكن حلها كيما انفق وجرى، بل بكل الجدية التي تجدر بها. أما باعتبارها مشكلة وطنية في جوهرها فيجب ألا تباشر تسويتها خارج الأمة، بل معها ومن

أجلها. وإنجاز هذه التسوية لا يوجد غير طريق واحد هو تزويد البلاد بحكم وطني صالح أي بحكم من طراز جديد، وعلى غير مثال سابق في المغرب.

فماذا يعني إذن بهذا الحكم؟

في مذكرة سياسية مرفوعة إلى رئيس الدولة، في 20 أبريل 1965، سبق لحزبي أن أثار نفس المشكلة، وأشار إلى الحل الملائم لها. فالمسألة اليوم كامس هي، في رأينا، مسألة طي صفحة التجارب الحكومية السيئة الحظ طيًّا نهائياً، وتمتع البلاد بحكومة صحيحة أصيلة تتولى الحكم حقاً وواقعاً باسم الأمة، ومن أجلها، ويسندها. وبهذا وحده تتوفر لها قيادة سياسية في مستوى الرسالة الملقة على كاهلها، والمهام التي عليها الاضطلاع بها، والمسؤوليات التي تحملها في خدمة الصالح الوطني.

ولتحقيق هذا المطمح الأساسي والاجتماعي للأمة فإن التغيير الكامل لكيان الجهاز السياسي القائم في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى ذلك.

وبعبارة أخرى، يتحتم تغيير الأجهزة ورجالها، والسياسة ومناهجها. أما الحكومة الوطنية الصالحة ذاتها فلا يمكن أن تكون إلا حكومة من نوع جديد، كما يجب أن تتألف من رجال النخبة الحقيقيين وذلك بما لهم من مقدرات، وجدارات ومزايا. فهم رجال ذوو قيمة وأهلية بفضل تكوينهم، وكفاءتهم، واستقامتهم، وفعاليتهم، وتفانيهم في خدمة الصالح العام، والثقة التي يستمدونها من الأمة.

وحتى تكون الحكومة الوطنية الصالحة مؤهلة للاضطلاع بمهامها القومية، وتعمل كقيادة جديدة جديرة بأداء رسالتها على رأس البلاد، يجب أن تكون مزودة بجميع البساط والوسائل التي تكون لكل حكومة حقيقة ونشطة وفعالة وبكلمة واحدة، لحكومة تتولى الحكم بالفعل وبجدوى.

وقيام هذه الحكومة يتنافى مع كل حكومة تتألف من «رجال مسخرين» أي يدخلها أي واحد، ليعمل أي شيء بأية كيفية. ومن شأن مجيء الحكم الصالح أن يملأ الفراغ الذي يطبع الحياة العامة، كما يكون من شأنه أن يؤسس الحوار بين شقي البلاد الرسمي وال حقيقي، أي بين الحكومة والأمة.

وخلاصة الأمر أن مجيء تلك الحكومة الوطنية هو الحل الوحيد للمشكلة السياسية الكبرى التي يشيرها تنظيم الحكم وممارسة السلطة في المغرب.

فانعدام هذا الحل الذي لا يمكن أن يوجد فيه محاورون صالحون، ولا حوار نافع بين الحكم والمحكومين والمواطنين، وبعبارة أخرى، إن المأذق السياسي الذي تتحبس فيه البلاد يستوجب بالضرورة مخرجاً سياسياً يتحقق بتغيير المفاهيم والأساليب في مجال الحكم، وهذا يعني نهج سياسة كبرى تستهدف تحقيق نهضة التجديد الذي تطمح إليه الأمة جماء. وبتعبير واضح، يعني هذا، في رأينا، القيام بتنظيم ثورة باردة من الأعلى هي التي ما فتئنا ندعو لها، منذ 1962، كسياسة وبرنامج لقيادة جديدة تتمتع بتقدير، وثقة، وسند البلاد. وللقيام بمهمة

التجديد الوطني التي هي مهمتها فإن على القيادة الجديدة أن تبني عملها على برنامج من الإصلاحات الجريئة المطابقة لمقتضيات الساعة، وللمطامح المشروعة للأمة. وهذا البرنامج المزدوج يتالف، أولاً، من برنامج الحد الأدنى أو المستعجل، وهدفه إعادة الصفاء إلى الجو المعنوي للبلاد وتقويم الوضع الناشيء عن الأزمة الداخلية، وإعادة الثقة إلى الشعب محدثاً بهذا كله الهزة النفسية الضرورية، وثانياً، من برنامج الحد الأقصى أو المؤجل، ويشتمل على الإصلاحات الجذرية الهدافة إلى قلب الأوضاع والأجهزة رأساً على عقب، وإحلال تنظيم وطني جديد محلها يشاد على دولة عصرية، وحكومة صالحة واقتصاد منظم ومجتمع جديد.

وهكذا لا يوجد، في رأينا، منفذ للمأذق السياسي الحاضر خارج ما نسميه بالثورة الباردة من الأعلى التي هي ثورة عنيفة تبعث من تفكير صحيح، وتقوم على نظام محكم، وتقاد قيادة موقفة.

نعم، لسنا نرى غير ذلك وسيلة لحل الأزمة الداخلية التي تهدد بدفع البلاد إلى ما لا تحمد عقباه، وطريقاً لخلاص الأمة المغربية التي تطمح بصفتها حرة سيدة إلى أن تُحيي تاريخها، لأن تتحمله ويفرض عليها فرضاً.

أما الوضع المتأزم بكل إصرار في المغرب فرنى، مرة أخرى، واجباً علينا أن نرفع الصوت للمطالبة بتغييره بغية قيام وضع وطني جديد، وبحق الشعب المغربي في أن يحكم حكماً

صحيحاً صالحًا بوصفه شعباً راشداً، وصاحب السيادة، ومالكاً لمصيره.

فكفى المغرب ما ضيع عليه من أوقات، وجهود، وأموال، وكفاه ما عومل به كوطن حر انتزع استقلاله وسيادته بشديد الكفاح وجسم التضحية، أي كوطن جدير بممارسة حقوقه كاملة في الحكم والسياسة لا وصي عليه ولا رقيب ولا حبيب أبداً.

وباختصار إن المسألة الجوهرية التي ما فتئت مطروحة على البساط هي مسألة تغيير جذري كامل للأوضاع في الداخل، لا مسألة تعديل جزئي للدستور لا يسمن ولا يغني من جوع، ومسألة التغيير - في نظرنا - مسألة ثورة باردة من الأعلى دون سواها، وهي ثورة فرضتها أحداث مضت وأخرى قد تكون الأيام بها حبلٍ. ويديهي أن الثورة الباردة من الأعلى ذات طورين متزامنين، ودورين متلازمين، هما الهدم والبناء، والتغيير والتطوير، والتصحيح والإصلاح.

فالثورة الباردة من الأعلى هي السياسة الانقلابية التي تستطيع أن تقتلع النساد من جذوره، وتبني المغرب الجديد دولة ومجتمعاً وتنطلق بالأمة نحو الأفاق الجديدة حيث التطهير والإصلاح، وإنقاذ والخلاص، فهذا في نظرنا هو الطريق، ولا طريق سواه.

أما إذا بقيت دار لقمان على حالها واستمر ما كان على ما كان فسيظل المغرب معرضاً لما لا تحمد عقباه نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وليس من شأن هذا إلّا أن يزيد الأوضاع فساداً، والأزمة تفاقماً، والانفجار تزايداً. وخلاصة القول: أن الشعب

المغربي لم يعد يطيق تحمل ما هو فيه من أوضاع الفساد والتعفن والانحراف والتدهور، وأنه أصبح أكثر من ذي قبل جد قلق على حاضره ومستقبله، وكل هذا يدفع به إلى التماس الإنقاذ والخلاص على آخر من الجمر. ونعتقد أن السبيل الوحيد إلى كل إنقاذ وخلاص لنا هو القيام بثورة وطنية جديدة فعالة بوسائل الحكم والإصلاح، وبواسطة التشريع والتنظيم، وذلك في نطاق إجماع وطني رائع، وتبعة شعبية حماسية تشمل سائر عناصر الأمة المغربية المتطلعة إلى مصير أحسن مما كلفها من جهد وتضحية. وإذا كان ضمان الاستقرار والأمن والطمأنينة هو أول وأفضل ما يجب على كل دولة أن توفره للأمة في نطاق القانون العادل والمشروعة الصحيحة، والديمقراطية السليمة حقاً التي تستمد وجودها فعلاً من الشعب ولا تكون إلا في خدمة الصالح العام فيجب التعجيل بنهج السياسة المؤدية إلى كل هذا في الحقيقة والواقع. وبهذه المناسبة نعلن بصراحة أن كل حوار يجب أن يكون مع كل القوات الحية الواقعية في البلاد، وذلك بغية إقامة نظام الحكم الصالح بدل أوضاع الفساد الداخلي الذي يشكل أعظم خطر على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها. فبقاء ما كان على ما كان في الحكم والسياسة، والاستمرار في التحايل من أجله بوسائل اللف والدوران والمغالطة والمراؤفة إنما يعرضان البلاد وشعبها مرة أخرى إلى سوء المقلب والمصير بالنسبة للجميع وبدون استثناء، فالحوار المنشود يتحتم أن يهدف إلى وضع الأسس التي يجب أن يشاد عليها نظام الحياة العامة الجديدة للأمة في عهد استقلالها وسيادتها، ويتحقق إرادة التحول والتجديد

لديها، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

### التجارب البرلمانية :

ولما اتخذ محمد حسن الوزاني موقفاً ضد مشروع مراجعة الدستور (1972) شرح وجهة نظره المتعلقة بالتجارب البرلمانية فكتب في هذا الموضوع: «ومن تلك التجارب والمحاولات التعسفة الحظ العمليات الدستورية ومؤسساتها التمثيلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقد كانت النتيجة الحتمية أنها مسحت الديمقراطية في هذه البلاد وشوهرت سمعتها، وأفسدت أنظمتها، وأساءت إليها في نفس الأمة التي لم تجرب منها إلا ما هو غير ذي قيمة وجدوى».

وإذا كانت الديمقراطية والدستور من مطالعنا الأساسية فإن هذا لا يعني مطلقاً في كثير ولا قليل «سياسة الديمقراطية والدسترة» كما ألقناها في بلادنا حتى اليوم، لأنها سياسة محكم علىها في مهدها بالخيبة التامة والفشل الذريع».

وفيما يتعلق بعدم تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية أعطى محمد حسن الوزاني التفسير التالي:

«إذا كان النقص في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية يعد ثغرة في الهيئة الناخبة المغربية فإن سبب ذلك يرجع إلى إعراض الملايين من المواطنين المسجلين وغير المسجلين عن الانتساب كما جرى ويجري كل مرة في المغرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن التسجيل وسيلة لا غاية، إذ الغاية هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي سليم يستمد وجوده حقاً من إرادة الشعب، ولا

يعلم إلا لصالح الشعب، بحيث لا يكون اسمًا بلا مسمى، كما لا يكون ملفقاً ومسخراً لمصلحة الحاكمين وسياستهم الظرفية، وذلك ما ينبغي أن يتحقق على أساس شورى الحكم طبقاً للمنهج الإسلامي الأصيل.

والخلاصة أن التسجيل الذي لا يكون وسيلة لتلك الغاية إنما هو مجرد عملية يراد بها تزيف إرادة الشعب، وصنع مؤسسات من النوع المألف الذي لا يمت إلى الحكم الديمقراطي بصلة، وتسيير المؤسسات لما سخرت له سابقاتها إن لم يكن أكثر، وهكذا تكون عملية الانتخاب و نتيجتها مُنافتين لمفهوم ومشمول الانتخاب وهو حرية التصويت وسلامته من كل غش، إذ بدون هذا لا يؤدي الانتخاب مهمته لصالح المواطنين، ويكون وسيلة لخدمة أغراض السياسة ودعایتها، ولا يخرج عن كونه مجرد ديماغوجية مهرجة ومضللة. والجدير بالذكر أنه في نفس الوقت الذي تعمل فيه أبواق الدعاية الرسمية من صحف وإذاعة لترغيب المواطنين في التسجيل كما ينشط أعون السلطة بممارسة شتى الضغوط على المواطنين لنفس الغرض، نلاحظ أن ممارسة الحقوق الديمقراطية الأخرى كحرية التعبير عن الرأي وحق المعارضة بواسطة الصحف وغيرها تعرقل عملياً بواسطة الرقابة البوليسية المفروضة على الصحافة خلافاً لقانون الحريات العامة وللدستور الرسمي الذي يفرد لها باباً خاصاً، فلماذا تحرصن السلطة على ممارسة المواطنين لحق التسجيل في لوائح الانتخاب دون بقية الحقوق التي لكل إنسان ومواطن؟ السؤال يحمل في طيه الجواب . . .

## 2- على صعيد السياسة الخارجية:

كتب محمد حسن الوزاني في موضوع السياسة الخارجية:  
إن الشعب المغربي ما يزال شديد التمسك بحقه المقدس في استرجاع ما اغتصب، زمن الاستعمار وعلى يد الاستعمار طبقاً لسياسة التوسيع والتراضي، من الأراضي المغربية الصميمة التي لا تتم سيادة ولا وحدة بدون تحريرها من قبضة الغاصبين والمحتلين، مهما طال الزمان ومهما كلفه ذلك من ثمن وتضحيه، كما أكد معارضته لكل سياسة تتصف بالتخلي والتنازل بغير حق وبصفة غير مشروعة عن أي جزء من تلك الأراضي، وكذلك لكل معاهدة أبرمت أو قد تبرم لهذا في غيبة الشعب صاحب السيادة والتراب الوطني المحرر أو المنتخب لحد اليوم. ويعنase الاتفاق المبرم في مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط في يونيو 1972 يلاحظ بكل دهشة واستغراب عدم نشر هذا الاتفاق الذي احتفظ به سراً على الشعب لسبب غير واضح، بحيث كان وما زال يجهلحقيقة ما جرى بين المسؤولين في المغرب والجزائر خلال سنوات من لقاءات، ومخابرات، واتفاقات ظلت كلها في طي الخفاء، الأمر الذي جعل الشعب في الداخل والرأي العام في الخارج يجهلان ما تم وما لم يتم في مشكلة الحدود والأراضي المحتلة، وهكذا وبعد نحو شهرين لا يعرف المغاربة خريطة بلادهم الحقة، كان أمرها لا يعنيهم مطلقاً في قليل ولا في كثير. ولهذا نطالب المسؤولين في بلادنا بكشف مخبات الدبلوماسية المغربية حتى يحكم الشعب عليها عن خبرة وبينة.

كما نستذكر بشدة كل سياسة تميل إلى التهاون والتساهل جرياً

مع العواطف وطلبًا للحلول السهلة على أساس قاعدة «كم من حاجة قضيناها بتركها» ونطالب بنذر تلك السياسة المتسمة بالعجز، ويسلوك سياسة خارجية جديدة بإعادة التفكير في أسس واتجاهات الدبلوماسية المغربية، وذلك لجعلها أكثر مطابقة للمتطلبات الوطنية ومراعاة للمصالح العليا للوطن والأمة، وهو ما يتم بترك كل سياسة عاطفية متساهلة، ونهج سياسة تقييد بالواقع والحقيقة، وتسير على ضوء التجارب بالنسبة للأشیاء، والرجال، والدول؛ وكل سياسة غير هذه إنما تشير على غير هدى وتعرض للفشل والخيبة، وتجر البلاد إلى الهزيمة والكارثة.

### 3- فيما يتعلق بالوحدة الترابية:

فيما يخص الوحدة الترابية، كتب محمد حسن الوزاني في يونيو 1975:

1- إن قضية التحرير والتوحيد قضية ترابية لا تقبل التجزئة، فهي تشمل جميع ما يسيطر عليه الاستعمار الإسباني شمالاً وجنوباً في البر والبحر من المدن والجزر والأقاليم، كما تشمل سائر الأصقاع التي احتلتها فرنسا في عهد احتلالها وسيطرتها بالشمال الإفريقي كله والتي أرادت التفاوض مع المغرب في 1958 لإرجاعها إليه، ثم ترامت عليها الجزائر التي اعتبرت نفسها وارثة الاحتلال الأجنبي والاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه فرنسا من المغرب وألحقته بسيطرتها في الجزائر والملحقة هي كذلك بالتراب الفرنسي مدة احتلالها منذ 1830، وتقع المنطقة الصحراوية المغتصبة من لدن الجزائر بعد فرنسا بين بشار

والقناصة شرقاً وبين تيندوف غرباً وتمتد إلى أقصى حدود المغرب التاريخية جنوباً.

2 - إن تحرير وتوحيد الأقاليم والأطراف المغتصبة يعد أسبقيّة جميع الأسبقيّات كيّما كان نوعها و شأنها في المغرب، لأنّها قضيّة حياة أو موت بالنسبة إليه، فهي بسبب هذا تعلق بمعركة وطنية مصيريّة تهون في سبيلها كل التضحيات.

3 - إن قضيّة التحرير والتوحيد قضيّة المغرب كله، والأمة جمّعاء، فلا يجوز لأي فريق أو لأي فرد أن يحاول الاستبداد بأمرها واستغلالها بأي شكل للدعایة الحزبیة أو للتّهريج الغوغائي.

4 - إن البت في قضيّة الوحدة الوطنيّة الكاملة لا يعني غير المغرب وطناً وأمة ودولة، وإن الفصل فيها بإحقاق حق المغرب وإبطال باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ومرتزقته، حكومات كانت أو جماعات أو أشخاصاً، لا تملّكه أية منظمة خارجية كيّما كان نوعها، بل العمدّة في ذلك إنما هو الشعب المغربي بجميع طاقاته ووسائله وقواته، وفي طليعتها الجيش الوطني. فالوحدة غايتنا، والجهاد سبيلنا، وما النصر إلّا من عند الله، وليننصرنَ الله من ينصره.

5 - إن تكتل الجزائر و Moriّطانيا مع الاستعمار الإسپاني ضد المغرب سراً وعلانية قد فضح سياسة ما يسمى «بالمغرب العربي» وطعن في الصميم التضامن المنسوب إليه، فأقام البرهان على أن المغرب العربي لا يعدو أن يكون أسطورة فارغة، وورقة خاسرة

خصوصاً بالنسبة للمغرب الذي توسيع وتحاول أن توسيع الجزائر على حساب أراضيه المغتصبة سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

6- إن الاعتبار بالواقع، والاتباع بالتجارب، من جهة، ومتطلبات الواجب الوطني، وضرورات المصلحة العليا للبلاد من جهة أخرى، تقضي كلها بأن ي Urgel المغرب بإعادة النظر جذرياً في سياسة الخارجية، وذلك بنبذ سياسة العواطف والمجاملات، والأوهام والخيالات بدعوى المرونة والتساهل، ويتقييم موقفه على أساس صحيح وسليم من الواقع، والواجب والمصلحة. إن التمادي في سياسة الأسطoir، والتساهلات والتنازلات إنما هو إمعان في الخذلان، وإخلال بقضايا الوطن، وإهدار لحقوقه، وتضحية بمصالحه، وهو العمى السياسي الذي نربأ بأنفسنا عن الوقوع فيه فضلاً عن اتخاذ أي موقف يتصرف به.

7- إن المغرب - تمسكاً بحقه، ووفاء لقضيته - أصبح مضطراً إلى مراجعة موقفه من الجزائر وموريطانيا وبعض الدول العربية، وجامعة الدول العربية، وذلك نتيجة سلوك كل واحدة منها تجاه مسألة استرجاع كامل التراب الوطني المغربي المحتل.

8- إن لجنة تقضي الحقائق الأمنية تخلت - على لسان رئيسها - عن حيادها بعد زيارتها للجزائر وأثناء وجودها بموريطانيا حيث تبني المسؤول عنها في تصريحات بباريس ونواكشوط وجهة نظر الاستعمار والمتواطئين معه ضد المغرب وقضيته مع الجزائريين والموريتانيين، فحاد بذلك عن حقيقة مهمـة اللجنة حتى

بلغ به الأمر أن طعن في تحكيم محكمة العدل الدولية بطلب من هيئة الأمم المتحدة. وبذلك الموقف فقدت اللجنة كل صلاحية للبحث والتحقيق باسم لجنة تصفية الاستعمار، وفشل في مهمتها معرضة تقريرها إلى الطعن من لدن المغرب إن تضمن ما يؤيد باطل الاستعمار وحلفائه وعملائه ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه المحتلة.

9- إن البلاغ الجزائري المكيافيلى الصادر في 31 مايو 1975 باسم وكالة الصحافة الجزائرية الرسمية يثبت، بشكل صريح وoccus، التواطؤ الجزائري السافر مع الاستعمار الإسباني، وإرادة الترامي والتوسيع من جديد على حساب وحدة المغرب الترابية مبرهنا بكل هذا على موقف التهجم والتحدي نحو المغرب، والتطاول إلى التدخل في شؤونه الداخلية ونزاعه مع إسبانيا المستعمرة المعروض حالياً على نظر محكمة العدل الدولية من طرف هيئة الأمم المتحدة، تأييداً لطلب المغرب، والعمل لإنصافه في حقه ضد الاستعمار الباغي.

فنظراً لهذا كله يتعمى على المغرب أن يحزم أمره، ويقوى عزمه ويعُد عدته لأخذ حقه بالقوة عند الاقتضاء، إذ الحق يؤخذ ولا يعطى، وعملاً بهذا يجب أن يقف المغرب بالمرصاد لكل ما قد تقدم عليه إسبانيا من انسحاب كما هددت به وأعلنته رسمياً على سبيل التناور والمغالطة وذلك ليكتسح أراضيه إن لم تسلم إليه فور الجلاء عنها.

وبما أن قضية الوحدة الترابية الوطنية قضية لا تتجزأ فيجب

على المغرب أن يعمل في نفس الوقت بكل حزم وجد، وبما يملك من وسائل فعالة لاسترجاع مدنه وجيوبه وجزره بالشمال.

وفيما يخص الجزائر فإن رد الفعل الوحيد على موقفها العدائي المكشوف من المغرب، وتواطئها العلني مع الاستعمار ضده، وخطتها التوسعية على حساب التراب الوطني المغربي ومراميها القرية والبعيدة ضد المغرب وطنًا وأمةً في الحاضر والمستقبل، ليس هو الدخول معها في لجاج سلبي وحرب كلامية عقيمة، بل هو الإقدام على فتح الملف الترابي معها بصفتها دولة ورثت الاستعمار الفرنسي فيما اقتطعه من التراب المغربي وألحقه بسيطرته وقتما كان مالكًا للجزائر كقطار متدمج في التراب الفرنسي منذ أكثر من 130 سنة.

والسبيل إلى وضع قضية استرجاع ما تحتله الجزائر خلفاً وارثاً للاستعمار من مناطق مغربية صميمه هو:

1 - إلغاء معاهدة إيفزان المؤرخة في 15 - 1 - 69 وبلغ تلمسان المشتركة في 27 مايو 1970 ومحادثات المحمدية وأوقاف الرباط في 15 يونيو 1972 التي لم يصادق عليها المغرب قط.

2 - إعلان عزم المغرب على استرجاع جميع المناطق والحدود المغربية التي ضمت إلى الجزائر في عهد الاستعمار وبعده.

3 - نشر خريطة رسمية للمغرب في حدوده الأصلية والتاريخية الحقة التي طبّلت فرنسا في 1958 من المغرب التفاوض معه لإرجاعها إليه والتي التزّمت حكومة الثورة الجزائرية في اتفاق 6 يوليوز 1961 مع المغرب بتسوية مشكلها الترابي غير متقدمة

بالحدود المصطنعة في عهد الاستعمار الفرنسي.

4- التصرّح بعدم قبول المغرب مسبقاً لتحكيم أية منظمة خارجية (هيئات الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية) في قضية تحرير أراضيه المغتصبة، لأنّ تدخلها ليس من شأنه إلا أن يفسد عليها الأجراء ويعرضها إلى ما ثُعرضت إليه قضایاه في الماضي وتعرضه إليه في الحاضر من آفات وأخطار.

كما يجب على المغرب أن يرفض سلفاً كلّ محاولة لإجراة ما يسمى بحق تقرير المصير، لأن شروطه منعدمة كلها حيث إن السلطة المتصرفة تستطيع أن تمنع تطبيقه الصحيح والنزيه والسليم بما تقوم به من مناورات، ومسرحيات للمعالطة، والتزوير، والتضليل، كما وقع ويقع في صحرائنا تحت السيطرة الإسبانية.

5- توجيه النداء إلى المغاربة سكان المناطق المغتصبة من الجزائر بعد الاستعمار لتعريفهم بسياسة المغرب التحريرية تجاههم ولدعوتهم إلى تعبئة نفوسهم ووسائلهم للمساهمة في إنقاذ أراضيهم من الاحتلال، وخلاص أقوامهم من السيطرة الجزائرية بديلة السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

6- تطبيق مخطط محكم للعمل الجدي من أجل ذلك بكل الوسائل المجدية في مجال الاتصال والتنوعية والإعلام.

فيما تقدم كله يواجه المغرب مسؤولياته الوطنية، ويرتفع بموقفه إلى مستوى الأحداث الخاصة بقضية التحرير والتوحيد لترابه الوطني الذي تهون في سبيله كل الاختيارات، وتسترخص سائر

التضحيات، وإن ينصركم الله فلا غالب لكم.

1975 - تدهورت صحة محمد حسن الوزاني أكثر فأكثر، وتأثر بالعُنْدِيَّة بوفاة حزمه السيدة أم كلثوم التي كان يكن لها كثيراً من الاحترام والإعجاب بسبب التضحيات التي تحملتها معه.

1978 - (9 شتنبر) قضى محمد حسن الوزاني نحبه، ودفن حسب رغبته في روضة أسرته بفاس. بجوار زوجته وبين أجداده، في قلب هذه الحاضرة التي شهدت الدعوات الأولى للحرية والعدالة التي نادى بها في بداية الثلاثينيات، فأعادت الثقة والأمل للشعب المغربي في ساعة قاتمة من تاريخه. وقد ترك محمد حسن الوزاني مؤلفات هامة، منها:

(1) مذكرات حياة وجهاد

التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية - (1900)

1955 7 أجزاء (الجزء السابع في طور الإعداد للطبع).

(2) حرب القلم (مجموعة مقالات محمد حسن الوزاني (في جميع الميادين) 1937 - 1978).

6 أجزاء

(3) دراسات وتأملات

6 أجزاء

- الإسلام والدولة، أو حقيقة الحكم في الإسلام.

- حرية الفرد وسلطات الدولة - ترجمة.

- في الدستور والبرلمان.

- في السياسة والمجتمع... بعد الاستقلال.

- الإسلام والمجتمع والمدنية.  
- وطنيات.

4) خطب (جزآن)

1 - من 1933 إلى 1957

2 - من 1958 إلى 1978

5) تصريحات صحافية

جزآن

6) الدعوة إلى النهضة والانبعاث

Combat d'un nationaliste marocain

(7)

- 2 volumes -

(Préface: Robert Jean Longuet)

Discours et Interviews

(8)

(1 volume)

## المحتويات

..... 5	إشارة
..... 7	- خطاب ألقى في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة (1958)
..... 18	- خطاب مهرجان باشكو بالدار البيضاء (1958)
..... 21	- خطاب ألقى أمام المجلس الوطني لحزب الشورى والاستقلال بالدار البيضاء (1958)
..... 42	- كلمة افتتاح ألقاها في المؤتمر الوطني العام بفاس (1959).
..... 45	- الخطاب الذي ألقى في مؤتمر حزب الشورى والاستقلال بفاس (1959)
..... 76	- مقتطفات من الكلمة التي ألقاها أمام مؤتمر الاتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية بالدار البيضاء (1960)
..... 81	- الخطاب الذي ألقى في المؤتمر الإقليمي لحزب الدستور الديمقراطي بالدار البيضاء (1960)
..... 94	- الخطاب الذي ألقى أمام لجنة الدفاع العربي المشترك بالقاهرة (1961)
..... 97	- الخطاب الذي ألقى أمام أول برلمان مغربي (23 سبتمبر 1964)
..... 126	- ملتمس مقدم إلى مجلس النواب من محمد حسن الوزان - نائب وزان

- مناقشة ميزانية سنة 1965 بمجلس النواب	129
- الإصلاح الفلاحي	158
- كلمة ألقاها في الذكرى الأربعينية للحاج محمد بن اليمني الناصري (1971)	198
- خطاب ألقاها في اجتماع كبير لحزب الدستور الديمقراطي بالرباط (1978)	200
- ملحوظات	215
- موجز حياة محمد حسن الوزاني	223